وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

روح المقاولاتية عند الطالب الجامعي

مدكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

من إعداد الطلبة:

***فاطمة الزهراء بوخليفة**

***سياح زهرة**

تحت إشراف وتقدير:

د. الهواري عباس

السنة الدراسية 2022/2021

بسم الله الرحمان الرحيم

شكرا

الحمد لله عز وجل الذي علمني من فضله وأعانني على إتمام هدا البحث واسأله الهداية والتوفيق في الأعمال المقبلة.

كما لا يفوتني إن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المحترم المشرف

الدكتور بلعباس الهواري

على رحاب صبره وعلى ما أوله لي من عناية ونصح وإرشاد وتقويم متواصل لهدا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة المناقشين الدين قبلوا مناقشة هدا البحث.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أغلى واعز مخلوقين في كون بارك الله لي في عمرهما.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى اعز صديقاتي.

إلى كل طالب العلم.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
التشكرات	
الفهرس	
المقدمة	ا
الفصل الأول: المقاولاتية وواقعها في الجزائر	7
تمهيد	
المبحث الأول: المقاولاتية	8
المطلب الأول: إسهامات السيسيولوجيا في حقل المقاولاتية	8
المطلب الثاني: استراتيجيات ومعوقات المقاولاتية	10
المطلب الثالث: دور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية	13
المبحث الثاني : المقاول	16
المطلب الأول: ماهية المقاول	16
المطلب الثاني: خصائص وسمات المقاول	16
المطلب الثالث: أدوار المقاول	18
المبحث الثالث: واقع المقاولاتية في الجزائر	18
المطلب الأول: التطور التاريخي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	18
المطلب الثاني: أجهزة الدعم والمرافقة للمقاولاتية في الجزائر	26
المطلب الثالث: أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي في الجزائر	37
الفصل الثاني:	49
تمهيد	
المبحث الأول: روح المقاولاتية	50
المطلب الأول: مميزات روح المقاولاتية	50
المطلب الثاني: مقومات روح المقاولاتية	51
المطلب الثالث: عناصر روح المقاولاتية	53
المبحث الثاني: التعليم المقاولاتي	53
المطلب الأول: أهمية وأهداف التعليم المقاولاتي	53
المطلب الثاني: استراتيجيات ومتطلبات التعليم المقاولاتي	54
المطلب الثالث: بعض التجارب الدولية لتعليم المقاولاتي	57
المبحث الثالث: غرس روح المقاولاتية وتفعيلها عن طريق التعليم المقاولاتي	60
المطلب الأول: الجامعة وثقافة المقاولة.	60
المطلب الثاني: أهمية التنمية وغرس روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين	61
المطلب الثالث: دور التعليم المقاولاتي في تنميه روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين وعناصر التنمية	62
الفصل الثالث: الجانب الميداني	
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية	65
المطلب الأول: أدوات الدراسة	65
الطلب الثاني: مصادر لبيانات الدراسة	65
المطلب الثالث: بناء الاستبيان ومعالجته إحصائيا	65

المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة	67
المطلب الأول: الوصف الإحصائي للعينة	67
المطلب الثاني: عرض وتفسير اتجاهات عينات أفراد العينة الدراسة ومحور أبعاد الدراسة	68
المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضية	71
المبحث الثالث: دراسة فروق الفرضيات	76
المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية	76
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الثانوية	76
المطلب الثالث: اختبار المجموعة الثانية من الفرضيات	78

فهرس الجداول

رقم	عنوان	الصفحة
1	فرق بين الدراسات السابقة والدراسة حالية	10
2	معايير تصنيف وتعريف المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	25
3	الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	29
4	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	29
5	الهيكل المالي لتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الصندوق الوطني لتامين البطالة	32
6	هياكل التمويل بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	35
7	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37
8	التطور السنوي للتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
9	المهن الحرة حسب القطاع	39
10	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
11	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نشاط القطاع	40
12	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نشاط القطاع	41
13	توزيع الولايات الاثني عشر الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	42
14	تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات	43
15	تطور الميزان التجاري الجزائري2011/2010	44
16	تطور الواردات حسب مجموعة المنتوجات	44
17	اهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات المصدرة	45
18	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني)(2010-2006	45
19	دور المقاولاتية في تطور القيمة المضافة	46
20	توزيع الأفراد العينة حسب الجنس	67
21	توزيع الأفراد العينة حسب السن	67
22	توزيع الأفراد العينة حسب الكلية	67

23	توزيع الأفراد العينة حسب المستوى الدراسي	68
24	توزيع دور التعليم المقاولاتي في نشر الثقافة المقاولاتية	69
25	توزيع مساهمة التعليم المقاولاتي الحالي	69
26	توزيع تشجيع الجامعة على فكرة المبادرة والعمل الحر لطلابها	69
27	توزيع مساهمة الجامعة في اكتشاف المبدعين من طلابها	69
28	توزيع ثقافة المقاولاتية عند الزملاء	70
29	توزيع مساهمة البرامج الدراسية في الجامعة في تعزيز روح المقاولاتية	70
30	توزيع دور التحكيم المقاولاتي لدار المقاولاتية في غرس الثقافة المقاولاتية	70
31	توزيع مساهمة الجامعة في نشر الثقافة المقاولاتية	71
32	توزيع العراقيل التي تجعل إسهام الجامعة محدود في نشر الثقافة المقاولاتية	72
33	توزيع المقومات الشخصية والبيئية	72
34	توزيع الطبيعي لمتغير الجنس	73
35	توزيع الطبيعي لمتغير السن	74
36	توزيع الطبيعي لمتغير الكلية	75
37	توزيع الطبيعي لمتغير المستوى الدراسي	75
38	توزيع الطبيعي لمتغيرات المحور الأول دور التعليم المقاولاتي	75
39	توزيع الطبيعي متغيرات المحور الثاني المقومات الشخصية والبيئية	76
40	اختبار ولككسن الفرضية الفرعية الأولى	77
41	اختبار ولككسن لفرضيات الفرضية الفرعية الأولى	77
42	اختبار ولككسن الفرضية الفرعية الثانية	78
43	اختبار ولككسن لفرضيات الفرضية الفرعية الثانية	78
44	اختبار ستودنت لمتغير الجنس	79
45	اختبار سكاركل لمتغير السن	79
46	اختبار ستودنت لمتغير الكلية	80
47	اختبار ستودنت لمتغير مستوى الدراسي	80

فهرس الأشكال

رقم	عنوان	الصفحة
1	محاور تطوير الثقافة المقاولاتية	53

فهرس الملاحق

رقم	عنوان	الصفحة
1	الاستبيان	87

المقدمة

المقدمة

تعتبر المقاولاتية احدى أعصاب التنمية الاقتصادية والبنية الأساسية الاقتصادية في العالم لذلك يحظ النشاط المقاولاتي بأهمية واضحة داخل النسيج الاقتصادي في كل الدول بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة. كما يمتاز بمكانه متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصه في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والتوجه الجديد للدولة للمرحلة المقبلة.

ومن المعروف أن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أو بشكل عام المقاولاتية امر حيوي للمجتمعات ,نظرا لمساهمتها في الإنعاش الاقتصادي التنمية حيث تلعب هذه الأخيرة في تقليص من ظاهرة البطالة، وخاصة على مستوى خريجي الجامعات من جهة ومن جهة أخرى زيادة في التنمية المعرفية والتطور التكنولوجي، وذلك على تشجيع الدول على دخول فئات المتعلمة في هذا الميدان واستثمار مجالات تخصصاتها وترقية روح المقاولاتية لديهم. وفي ظل ظهور الاقتصاد المعرفي وانفتاح الجامعة ومن بينهم الجامعات الجزائرية على المحيط الاقتصادي، وكذلك دور الجامعة والتعليم المقاولة في نشر روح المقاولاتية لدافعة الشباب الجامعي في النسوية والعمل على خلق فرص العمل، كما نجد أن الجزائر اليوم تتجه نحو مسار جديد للمقاولاتية القائم على المبادرات الشبانية من فئة الجامعيين لاسيما النسوية، وذلك عن طريق البحث عن سبل كفيلة التي تساهم في تنمية وغرس روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي.

1 أسباب اختيار الموضوع :

لم يبرز اهتمام الجزائر بالقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بداية التسعينات وتزامنا مع برامج الإصلاح الاقتصادي وبدأت الرؤية تتغير واصبح موضوع المقاولاتية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا كبيرا حيث باشرت السلطات الجزائرية في تحرير الاقتصاد الوطني، لتزيد قواعد السوق ,وتكييف مجهودات لتشجيع نشأة القطاع الخاص وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ولكن مع الظروف الاقتصادية وزيادة حد من المنافسة والكثير من البطالة وخاصة بالنسبة للطلبة الجامعيين ضرورة تعزيز روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك عن طريق التعليم العالي للمقاولاتية وما مدى مساهمته في ترقية التنمية الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن الانفتاح الجامعي من اجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتقليص من البطالة الجامعية.

2 الإشكالية:

لقد أصبحت المقاولات هي احدى قطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على الاهتمام كبير من قبل دول العالم في ظل التغيرات وتحولات الاقتصادية العالمية وذلك بسبب أهميتها ودورها في الإنتاج والتشغيل، الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي. إلا أن في الجزائر لم يبرز اهتمام بالقطاع المقاولاتية إلا مؤخرا بسبب التحول المفاجئ إلى النظام الرأسمالي ما نتج عنه من خصخصة للمؤسسات الاقتصادية العمومية وما نتج عنه لفقد الوظائف كليا أو جزئيا مما دفع الجزائر إلى مشروعات صغيره بالمتوسطة من اجل حل المشكل فبدلت الدولة عده مجهودات لدعم وتشجيع عمليه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال السن عده قوانين وأجهزه مرافقه... الخ

كما أن الجزائر قامت بتدعيم فئه الشباب في إنشاء مشروعات فواجهت هذه الفئات فشلا كون اغلب مؤسسي هذه المشروعات غير مثقفين في مجال التسيير والإنشاء، وهنا يبرز دور الجامعات في إخراج الطاقات المثقفة مخرجات الجامعة أسس عموميه وهم الطلبة ولكن إقبال خريجي الجامعات على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليله جدا حيث أن معظمهم يميل إلى الوظائف العمومية رغم تزايد نسبه البطالة خاصه عند خريجي الجامعات وهذا ما يستدعي من الدولة أن تهتم كونهم نواه المقاولين المستقبل وتوفير مقومات ومتطلبات التفكير الابتكار وسلوك التطوير من جميع النواحي المحيطة بالطلبة كي تنمي روح المقاولاتية فيهم، وتتجلى مشكله البحث في انخفاض دافعيه الطالب الجامعي نحو المقاولاتية

حيث تعد ركيزة أساسيه في رفع النمو الاقتصادي للوطن، كما تنبثق المشكلة أيضا في ضغط المستمر الذي يواجه توظيف العمومي في إيجاد مناصب مما يؤدي إلى تزايد البطالة خاصه في المخرجات الجامعية .ومن المشكل المطروح سابقا يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يمكن دعم روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي؟

ومن السؤال الرئيسي تتجلى عده أسئلة فرعيه منها:

ما هو دور الجامعة والتعليم المقاولاتي في نشر روح المقاولاتية؟
ما علاقه الجامعة في الثقافة المقاولاتية؟
ما هي اهم سمات الطالب الجامعي في دعم روح المقاولاتية؟

3 الفرضيات:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي المطروح تمثلت صياغه الفرضية الرئيسية التالية:
يمكن تطوير روح المقاولاتية عن طريق التكوين الجامعي.
ومن هذه الفرضية الرئيسية تتفرع عده فرضيات فرعيه التالية:
_يلعب التعليم المقاولاتي في تعزيز روح المقاولاتية عند الطالب عن طريق استراتيجياته.
_تتمثل العلاقة الجامعية والثقافة المقاولاتية في نشر الابتكار والأفكار من اجل ترقيه المشاريع.
_يتمتع الطالب الجامعي بسمات ذاتيه وسلوكيه وإدارية تطور روح المقاولاتية لديهم.

4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

_أهميه نشر التعليم المقاولاتي في الوسط الجامعي واثر ذلك على خلق ثقافه المقاولاتية لدى الطلبة
_تقديم مقترحات من شانها تنميه وغرس روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين من اجل إنشاء مؤسسات صغيره ما يساهم في دفع عجله التنمية والقضاء على ما يسمى بالبطالة الذكية

_التعرف على العلاقة التي تجمع بين التعليم المقاولاتي وروح المقاولاتية

5-أهمية الدراسة:

تتلخص أهميه هذه الدراسة أن المقاولاتية من اهم الاستراتيجيات التي اعتمدت عليها الدول كبديل استراتيجي للقضاء على البطالة ومع انتشار البطالة في صفوف خريجي الجامعات وحاجه الدول ومنها الدولة الجزائرية إلى توزيع اقتصادها من خلال إنشاء مؤسسات صغيره ومتوسطة، كان لابد من تسليط الضوء على ضرورة الملحة إلى نشر الفكر المقاولاتي في الأوساط الجامعية وذلك من مما يساهم في تحقيق ا الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

.6- الدراسات السابقة :

* دراسة جودي محمد علي:

نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة عينه من طلبت جامعه الجلفة روحه الدكتورة سنه 2015/2014

هذه الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولة ومحتوياته، وكذا البحث عن وجود ارتباط معنوي بين الروح المقاولاتية لدى طلبة في جامعه الجلفة والمعارف التي تقدمها البرامج الحالية في التعليم المقاولاتي، والتي تسمح له بإنشاء وتأسيس مشروع صغير وتسييره وفق أسس التي تجعل منه عملا ناجحا.

حيث توصل إلا أن الطلبة الماستر تخصص المقاولاتية محل الدراسة يمتلكون الشخصية المقاولاتية التي تعكس درجه كبيره من الروح المقاولاتية لديهم ,وان هناك علاقه ارتباط وداد دلاله معنويه عالية بين الروح المقاولاتية لطالب ومختلف مهارات التقنية والشخصية والإدارية دراسة عن عدم وجود اختلافات وفروقات للروح المقاولاتية لدى الطالب أن تعرف للخصائص الشخصية كالجنس العمر المستوى التعليمي وكذلك النظام التعليمي.

* دراسة فضيله بطورة أهميه ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة دراسة حاله دار المقاولاتية بجامعه تبسه مداخله من ملتقى وطني جامعه مقاولتيه تعليم مقاولاتي والابتكار أيام 10و 11ديسمبر 2018. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول أهميه ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية مع إشارة لدراسة حاله دار المقاولاتية بجامعه تبسه تهدف هذه الهيئة إلى نشر الفكر المقاولاتي بين الطلبة على التخرج، لتكون بابا لهم عالم الأعمال ونافذه على الآيات اقتصاديه التي يجب على الطالب التعرف عليها لبناء الفكر المقاولاتي السليم حيث توصلت الدراسة إلى انه يلعب التعليم المقاولات أهميه بالغه في نجاح النشاط المقاولات في تطوير المؤسسات الصغيرة ويعد اليهم ناجحة إحداث الأفكار المبدعة فضلا عن انه يمثل أرضيه متينه المقاول من خلاله معارف التي تعكس إيجابيا على أداء فتاه الصغيرة والمستحدثة وخفت احتمالات تعثرها وإفلاسها.

* دراسة عمر علي إسماعيل خصائص المقاول في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني دراسة حاله في شركه عامة لصناعة الأثاث المنزلي للموصل العراق "مقال منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 12 العدد 4 الموصل العراق 2010

حيث هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير خصائص المقاول في الشركة محل الدراسة على الإبداع التقني للأفراد المبحثين في الشركة.

حيث توصل الباحث إلى مفاهيم حول المقاولاتية والمقاول. كما توصل إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين خصائص المقاول مجتمعة والإبداع التقني في الشركة محل الدراسة وكذا وجود تأثير معنوي بين الخصائص مجتمعه وعدم وجوده في الخصائص السلوكية في الإبداع التقني

*دراسة منيرة سلامي التوجه المقاولاتي للشباب الجزائري بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة _تجربة الحضيرة التكنولوجية بالجزائر مداخلة ضمن مؤتمر استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18_19افريل

هدفت هذه الدراسة إلى معرفه متطلبات التوجه المقاولاتي للشباب الجزائري لأهمية المرافقة مع ضرورة تبني فكره الحاضنات(هيكل الداعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات) التي أثبتت جدارتها العديد من التجارب العالم لاكتشاف القدرات الإبداعية وترجمتها إلى مشاريع إنتاجيه متميزة, حيث تم إلى تجربه الجزائرية تعد متأخرة مقارنه بالدول الأخرى بالرغم من إصدارها لعده مراسيم ت تنفيذية لإنشاء الحاضنات، لكن يوجد تأخر كبير في تطبيقها على ارض الواقع، وتعتبر مشروع حاضنه سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة من اهم التكنولوجيا الناشطة في الجزائر التي تحاول إعطاء صوره جيده كمشروع فني وهذا تبعا للنشاطات المنجزة تازة وتبقى الإرادة الفردية تدفع من ظروف المحيطة هي المحرك لكل نشاط وفعل.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسة السابقة	الدراسة الحالية
الدراسة السابقة لجودي محمد علي ركزت على التعليم المقاولة يتلقاه الطالب أي ركزت على توفر برامج تعليميه التي يتلقاها الطالب فقط.	ركزت على مدى تأثر الطالب بالجوانب المحيطة الشخصية أو البيئية والتعليم المقاولات ونجد كلا الدراستين تدرس الروح المقاولاتية الطالب الجامعي

دراسة فضيلة بطورة على دور واهميه دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية الثقافة المقاولاتية بين الطلبة المقبلين على التخرج وتوصلت ضرورة التكوين المقاولين	دراستنا الحالية انطلقت من هذه المنهجية وجعلتها كمقومات خريجي الجامعات نحو عالم المقاولاتية وكيله الدراستين تدرس إمكانية التوجه المقاولاتية
دراسة عمر علي إسماعيل هذه الدراسة موجهه إلى عمال الشركة العامة للأثاث اتجاهين خصائص المقاول أبداع التقني	دراستنا الحالية نعم موجهه لطالب الاجتماعي كما نجد إن دراستنا تميزت بدراسة الحالة في الجامعة اتجاه واحد وهو دراسة الروح المقاولاتية وتتقطع الدراستين في الخصائص الشخصية التي يجب توفرها في الفرد كي يكون مقاولا
دراسة منيره سلامي ركزت على الشباب الجزائري عموما واعتماد الحاضنة كاليه للمرافقة من اجل التوجه نحو المقاولاتية وصلت إلى محيط يؤدي إلى توجه نشاط الفرد	ودراستنا انطلقت النتيجة وجعلها كمقومات توجه الفرد نحو المقاولاتية وجعل المستهدف هو الطالب الجامعي ليس الشباب الجزائري عموما. كما إن الدراستين كلاهما تركز نحو المقاولاتية

7- مفاهيم الدراسة:

*المقاولاتية

- المقاولة لغة: هي كلمه مشتقه من كلمه المقاول فتشير إلى الخطر أو المغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الاقتصادي.[1]

-اصطلاحا: يعود تاريخ المقاولاتية إلى 1732 عندما استخدم الاقتصادي البولندي richard Cantillon هده الكلمة التي أشار إلى الأفراد الدين لهم الرغبة في التنفيذ أشكال من الراجحة) الموازنة)والتي تنطوي على المخاطر المالية لمشروع جديد والمقاولة هي تأسيس مؤسسة تجارية تقدم السلع والخدمات وتخلق فرض العمل وتسهم في الدخل القومي والتنمية الاقتصادية الشاملة.

-المقاولاتية : هي ظاهرة معترف بها عالميا ،ولكنها تفتقد إلى التعريف الدقيق ففي أوائل القرن العشرين ناقش Schimper 1934دور المقاولاتية ودوروها في تشجيع الابتكار وتنفيذ التغير في الاقتصاد من خلال إدخال منتجات والخدمات جديدة.[2]

-يعتبر Gartner :المقاولاتية على أنها عملية إنشاء منظمات جديدة وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب القيام بالدراسة العلمية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات بمعنى آخر مجموعة النشاطات التي تسمح بإنشاء منظمته الجديدة.

[1] قواسمي رشيدة. التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي مجلة منتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية مجلد 4 لل عدد2 2020 ص160

[2] د هاملي عبد القادر د. حوحو مصطفى، محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي مجلة اقتصاديات المال والأعمال ال عدد8 ,2019,ص 25

-أما بالنسبة : casson المقاولاتية تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات خدمات وموارد أولية جديدة بالإضافة إلى إدخال طرق جديدة في التناظر وبيعيها بسعر اعلى من تكلفة إنتاجه ويتم ذلك عن طريق المقاول كما إن تفطن المقاول لهذه الفرص يولد لديه رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف استغلالها.[1]

: -Robert hisrih ي عرف المقاولاتية على أنها السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد وقيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها المالية ،نفسية ،اجتماعية ، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي.

_المقاولاتية : هي فكرة تحمل المخاطر التي تنجم عن المغامرة باقتراح منتج جديد على المستهلك قد يلقى القبول كما يلقى الرفض.

hisrih et Pete :المقاولاتية على أنها نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار ،تنظيم ،وإعادة ،تنظيم الأليات الاقتصادية الاجتماعية[2].

_ التعريف الإجرائي المقاولاتية : هي عبارة عن عملية إنشاء المؤسسات صغيرة ومتوسطة أو مشاريع مصغرة وتكون وفق لقوانين وقواعد

2- تعريف روح المقاولاتية:

_روح المقاولاتية :هي مجموعة من المواقف العامة والإيجابية اتجاه المؤسسة والمقاول والرغبة في تجريب أشياء جديدة[3]

_ثقافة المقاولاتية : هي مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال بإيجاد أفكار مبتكرة.

_ويعرفها سامي فياض العزاوي: بانها مجموعة المعتقدات الخفية والظاهرة من الطقوس والشعائر والطقوس واللغة والروتين والمنافسة ودرجة قبولهم لقادتهم ومديريهم ودرجة مشاركتهم مع قيم المنظمة وقيم العمل والجودة[4].

-حسب black Stumpf روح المقاولاتية :هي مجموعه من المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية وهذه المؤهلات إمكانيات المقاولاتية الإبداعية تأليفات جديده للإمكانيات المتاحة وفي ظروف معتبره لإنتاج السلع أو إدخال عمل جديده، فتح أسواق جديده، إيجاد مصادر تمويل وتموين، وصف تنظيميه جديده[5].

-تعريف الإجرائي لروح المقاولاتية: روح المقاولات هي عباره عن مجموعه من مهارات وقدرات اعرف مكتسبه يكتسبها عن المقاول ويستغلها في تطبيق مشاريعه.

3- التعليم المقاولاتي

-تعرف موسوعة ويكيبيديا الإنجليزية التعليم المقاولاتي: بانه " تلك العملية التعليمية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة بالمهارات اللازمة. وأثارة دافعيتهم وتعزيزيها، وذلك من اجل تحفيز هم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة.

---

[1] مجدوب بحوصي، عمار عريس خير الدين بزرب، دور الجامعة الجزائرية في تعزيز روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي، جامعة طاهري محمد بشار الجزائر 2018 ص5-6

[2] رآهم ليندة، دور دار المقاولاتية في مرافقة ودعم الطلبة حاملي المشاريع المصغرة دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعتي بسكرة ورقلة مدكرة ماستر تسيير واقتصاد 2020/2019 ص5

[3] لفقير حمزة، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مقاولي ولاية برج بوعريج جامعة احمد بوقرة، بومرداس ,2017/2016,ص7

[4] محاضرة الإلكترونية في مقياس المقاولاتية ص4

[5] مليكة لخضر منصور الآيات دعم ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفعيل روح المقاولاتية في الجزائر الخميس 3 مارس 2021

-كما يعرف التعليم المقاولاتي :على انه " مجموع الأنشطة والأساليب والتعليمية والتي تهدف إلى غرس روح المقاولاتية لدى الطلبة وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم الخاصة[1].

-التعليم المقاولاتي: يشير إلى انه عملية منظمة تقوم بتطوير المهارات العمل الحر وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار تحت إشراف مؤسسات تعليمية لتلبية احتياجات التشغيل للأعمال والتجارية بقدرات معرفية ومهاري وسلوكية كفؤة[2].

-تعريف :Allain Fayolle للتعليم المقاولاتي: هو الأنشطة الرامية إلى تعزيز التفكير، السلوك، والمهارات المقاولاتية وتغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار، النمو، الإبداع.

-التعريف الإجرائي: التعليم المقاولاتي: هو عبارة عن تعليم تنظيمي تربوي يعمل على تعزيز المهارات والأنشطة من اجل نشر وغرس روح المقاولاتية عند المتعلم

8-المنهج المستعمل وأدوات الدراسة:

من اجل فهم ظاهرة روح المقاولاتية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب

مع الجانب النظري ومحاولة تحليلها لإسقاطها على الواقع.

أما بالنسبة للجانب الميداني اعتمدنا على أداة الاستبيان كأداة معالجة إحصائيا باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss

9-حدود الدراسة:

#الحدود الموضوعية : اهم المفاهيم خلال الدراسة هي المقاولاتية و روح المقاولاتية. التعليم المقاولاتي

#الحدود المكانية : جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكلية تسيير والاقتصاد)

#الحدود الشخصية (العينة 30 ومجتمع الدراسة جامعة المدية

#الحدود الزمانية : 2021/ 2022

10-صعوبات الدراسة

قلة المراجع باعتبار المقاولاتية موضوع حديث النشأة

الظروف السائدة صعوبة

دار المقاولاتية: مغلقة عن الدوام

[1] زاعب رباب، كشروده إيمان، استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز روح المقاولاتية جامعة الجزائر وجامعة أم البواقي ,2017, ص95

[2] فتيحة وحروب، سعاد قورين، التعليم المقاولاتي الجامعي كآلية لدعم المقاولاتية، عرض تجارب بعض الجامعات العربية والجزائرية جامعة فرحات عباس، سطيف 2012 ص 354

الفصل الأول

تمهيد

لقد أصبحت المقاولاتية مفهوما شائع الاستعمال والتدا ول، حيث أصبحت تعرف حاليا كمجال للبحث والتطور، ومع تسارع معدلات التغير في بيئة الأعمال واشتداد المنافسة بين المنظمات ازدادت أهمية هذا الموضوع بوصفه أحد الخيارات التي تلجأ إليها المنظمة للتكيف والتلاؤم مع متطلبات المنافسة والتغيير، ونظارا لتلك الأهمية المتزايدة وجب الاهتمام بالمقاول، كونه العقل المتسبب بإنشاء هذه المنظمات والمدبر لتسيرها ونموها وذلك من حيث سماته وطريقة تسييره، كما تم طرح مجموعة من الوسائل لدعم وتمويل المنظمات في مختلف دول العالم، فتبنت الدولة الجزائرية هذا الطرح من خلال استراتيجية تعتمد على مجموعة من الامتيازات الضريبية والاقتصادية الممنوحة للمقاولين الشباب، بالإضافة إلى المرافقة المالية والتقنية، وتأتي أجهزة الدعم التي أنشأتها الدولة كتطبيق لهذه الاستراتيجية على أرض الواقع.

ولفهم هذا أكثر تم تناول الفصل من خلال ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: ما هي المقاولاتية

- المبحث الثاني: ما هي المقاول

- المبحث الثالث: واقع المقاولاتية في الجزائر

المبحث الأول: المقاولاتية

المطلب الأول: إسهامات السيسيولوجيا في حقل المقاولاتية

سبقت الإشارة إلى أهمية موضوع المقاولة في الأبحاث العلمية والمقاربات الفكرية، من مختلف العلوم التي تمخضت عنها ثلاثة اتجاهات رئيسية ساهمت في تفسير الظاهرة، حيث كانت البداية مع المقاربة الوظيفية لعلما الاقتصاد التي نجد من روادها شوم بيتر، كنايلون، آدم سميث، ساي، كير زنر ... الخ، الذين ركزت تحليلاتهم على المقاولة بدراسة متغيرات كمية مادية تحقق ربحها. فيما تناولت المدرسة السلوكية بقيادة علماء النفس والاجتماع أبعاد نفسية إنسانية، وحاولت البحث في أصل المقاول وسماته ودوافع قيامه بفعل المقاولة أي أنها؛ جعلت المقاول وحدة لتفسيراتها وهو ما لم تعره المقاربة السابقة أهمية ما تسبب في عجزها عن فهم مشكلات المقاولين والمقاولة لتفتح المجال بذلك أمام المختصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية مع؛ ماكليلاند، ماكس فيبر، ألان فيول، تيري فاستريت.. الخ

ما علماء التسيير فكانت مقاربتهم شاملة-مقاربة السيرورة المقاولاتية - حيث جمعت بين الطرحين السابقين باعتبار أن المقاولاتية مركب من كلمتين لا يمكن فصلهما عن بعضهما، كون المقاول فاعل مشكل لفعل المقاولة فلا وجود للمقاولة بدون مقاول، والعكس كذلك حسب بروايات، ومن رواد هذا الاتجاه بتر دروكر، برويات، غار تنر ...الخ.

وفيما يلي نعرض أبرز التأويلات السيسيولوجيا في ميدان المقاولاتية، من خلال تحليلات. كل من كارل ماركس، ماكس فيبر، وبيير بورديو في مجال المقاولاتية وتحديدا المقاول.

أ-ماركس والمقاول الرأسمالي:

أخذت كتابات "ماركس" أهمية كبيرة في الدراسات السيسيولوجيا والاقتصادية و السياسية ، وهو ما أكده "ريمون أرون" في كتابه : مراحل الفكر الاجتماعي، الذي اعتبر فيه أن المرحلة الماركسية هي مرحلة لتطور العلوم الثلاثة؛ علم الاجتماع ، وعلم الاقتصاد ، والعلوم السياسية و ذلك من خلال سعيه لفهم المجتمع الصناعي في ظل الرأسمالية الاقتصادية ، حيث اعتبر "أرون "بأن الفكر السوشي اقتصادي لماركس سعى إلى تحليل وفهم المجتمع الرأسمالي و وظائفه الاقتصادية الاستغلالية ،بحيث ركز ماركس على الرأسمالية القائمة على الربح و التنافس معتبرا أن تطور التكنولوجيا هو سلاح الرأسمالية لضمان بقاء احتياجاتها ،فيما اعتبر المقاول كفرد رأسمالي يعمل على تراكم رؤوس الأموال ، وهو من مشجعي الملكية العامة لوسائل الإنتاج مما دفعه إلى اعتبار المقاول كممثل لجماعة هي الدولة ، في حين أن الفرد المقاول هو شخص منتج يتطور عبر الزمن ، ويرى ماركس "أيضا أن المقاول شخص رأسمالي احتكاري ، ويستغل الطبقة العاملة وهو سبب جعله ينادي بضرورة اتحاد طبقة العمال مع بعضهم لاسترجاع حقهم.[1]

ب-فيبر والمقاول نتاج ثقافة دينية بروتستنتية:

كثيرا ما يربط "فيبر" في تحليلاته المقاول بالرأسمالية ،فهو يعتبر أن المقاول ولد من رحم البروتستانتية ويعتبر أن فعل المقاولاتية مقترن بالعقلانية ،كما يرى أن عمل المقاول هو شكل من التنظيم الرأسمالي العقلاني الذي تمارس فيه نشاطات تجارية تعبر في أصلها عن أنشطة تقليدية مستمدة من ثقافة خاصة، عبر عليها بالروح في دراسته التي قام بها بعنوان " التيقا البروتستانتية وروح الرأسمالية ، " 6081حيث بين من خلالها؛ أن السلوكيات الاقتصادية التي تنتجها طبقة المقاولين لا يمكن فهمها إلا بفهم تصوراتهم للعالم ونسق قيمهم ،مرجعا بذلك ظهور المقاولين الرأسماليين إلى التغير الثقافي الذي في ارتبط بميلاد البروتستانتية ،فالروح حسبه في بعدها ثقافة – الروح لطبقة جديدة من المقاولين – هي التي خلقت معنى ما ، فبالنسبة له البرجوازية الوسطى ليست كالبرجوازية التجارية التقليدية كون الأولى كانت في أوج صعودها وكان من ضمنها المقاولون الذين ساهموا في تطور الرأسمالية في بداية العهد الصناعي لأنها تناسبت وقيم الرأسمالية الحديثة ،إضافة إلى امتلاك الطبقة البرجوازية الوسطى لثقافة مختلفة تتميز بنمط حياة خاص يمثل أخلاق

[1] خيرةعمورة، والحاج بالهواري، نحو المقاربة الاجتماعية لظاهرة المقاولاتية، مجلدة سلسلة الأنوار، جامعة وهران، العدد 11 ,28 فيفري، ص 59-60

جديدة تختلف عن القيم التقليدية، فأخلاق الرأسمالية إذن ناتجة عن ضمير مهني يقدس العمل الذي يحقق ذات الفرد ويشعره بالمسؤولية و الحرية وما على هذا الفرد إلا أن يخصص له طاقته ، ووقته كما أن الغاية من وراء العمل هي مراكمة المال واستثماره ويعبر هذا عن شكل من الزهد لا غاية للحصول على الثروة و الشرف أو الإسراف ،والتفاخر .فالروح التي يتحدث عنها "فيبر" هنا هي بمثابة محفز معنوي ينشط المقاول يظهر في شكل أرباح تقليدية ؛كمقدار العمل المبذول ، وطرق تنفيذه ، والمشروع والعلاقات القائمة مع العمال فالمشروع كله مدار بأسلوب تقليدي .و يشير "فيبر" إلى ميزة في المقاولين تمثل سبب إبداعهم لروح جديدة في الحياة الاقتصادية ترجع إلى أصلا لمقاولين الذين نشأوا في ظروف قاسية خلقت فيهم فضولا وإيمانا قويا بالأفكار والمبادئ البرجوازية والتي ربطها فيبر بالزهد البروتستانتي الذي يعطيها الشرعية، معتبرا أن الإصلاح والكالفينية يعبران عن ارتباط المسيحي بعمله الذي يؤدي إلى مجد الله ونعمه وخدمة الإنسان أكثر لربه من خلال تقشفه ، وإتقانه للعمل ونجاحه المهني ،مما يجعل إتيقا الإصلاح البروتستانتي وروح الرأسمالية الحديثة وكأنها خلقت في محيط ثقافي ملائم لتطور الرأسمالية عن طريق قيم الزهد، وهو ما يفسر بأن الأفراد المطبوعين ثقافيا بالقيم البروتستانتية هم أول من شكل طبقة المقاولين الجدد بمعنى؛ أنه يربط البروز المقاولاتي وسماته بعوامل ثقافية دينية بعيدا عن العوامل الربحية الاقتصادية[1]

ج-بيير وردیو والكاليتوس المقاولاتي :

يعتبر "بيير بورديو "من كبار السيكولوجيين الذي أثروا هذا الحقل بفكرهم الواسع في مواضيع مختلفة ،وبمفاهيم متعددة ارتبطت بهذا المفكر ويبقى العمل الأضخم في مسيرة بورديو ممثل في نقده للرأسمالية ونتائجها السلبية على العالم ،والتي أدت إلى تحول راديكالي وذلك من خلال المؤلف الذي أشرف عليه والذي شمل ثلاثة أجزاء معنونه ببؤس العالم . أما بالنسبة للمفاهيم التي ابتكرها ،والتي طورها فقد ساعدت على فهم وتفسير الظاهرة الاجتماعية ضمن الواقع الاجتماعي الذي أفرزها ومنها ؛ الرساميل ؛(الاقتصادي الرمزي ، الثقافي ، و الاجتماعي)،والكاليتوس الذي استخدمه بورديو كمفهوم لمعالجة الثقافة في معناها الأنثروبولوجي وكان ذلك في مؤلفه ":الحس العملي" ويبرز التصور البورديوي للظاهرة المقاولاتية الثوابت الاجتماعية والثقافية التي أدت إلى بروزها من خلال توضيح تأثيرها كثقافة مرسخة أو مكتسبة سماها بالكاليتوس الذي استمده من الأنثروبولوجي" مارسيل موس "وطوره بالاعتماد على نصوص فلسفية لأرسطو ونربت اليأس وفير وهوسرل" ، و قد ورد في بعض المؤلفات (بالآبيتوس) .وهو كلمة لاتينية مشتقة من الفعل اللاتيني Haberو تعني فعل الملكية /التملك) ،Avoire) استعمله" أرسطو" وأعطاه معنى طريقة الوجود الثابتة ، والتي يصعب تعديلها أو تحويلها ، فيما أعطاه" طوما الأكويني "معنى العادة ، وفي مجال الطب يعني العرض (كابيتوس)السل أما في مجال علم الاجتماع فاستعمله" دوركا يم" في كتابه التطور البيداغوجي بفرنسا بمعنى الطبع ، في حين تناوله" مارسيل موس" في حديثه عن تقنيات الجسد ضمن مؤلفه:" الأنثروبولوجيا والسيسيولوجيا "بمعنى العادةHabitude( ) وعادة الاكتساب ،ويترجم المصطلح إلى العربية بلفظ التطبع أو السجية أو العقلية التي توجه السلوك توجيها عفويا وتلقائيا ويعني مفهوم الهابيتوس بالنسبة لبورديو : مبدأ مولد لاستراتيجيات تمكن الفاعلين من التوافق مع المواقف غير المتوقعة والدائمة التغير ، وهو نسق من الاستعدادات الدائمة والقابلة للتحول والتطور يعمل كل لحظة بشكل لاإرادي غالبا من خلال دمجه للخبرات السابقة كمصفوفة من الإدراكات والتقسيمات ويتيح إنجاز مهام لانهائية التنوع. كما يمثل الهابيتوس نسق الاستعدادات القابلة للتحول والنقل، أو هو المجتمع الذي حل واستقر في الجسم عن طريق سيرورة التربية والتنشئة الاجتماعية والتعليم والترويض، وبالتالي تكسب الفرد صفات وطباع تجعل الفرد يتصرف وفقا لطرق محددة تم تطويرها بواسطة العيش بين نظم اجتماعية معينة كالبيت المدرسة .ويقول بورديو:» الهابيتوس يشتغل بوصفه تجسيدا ماديا للذاكرة الجماعية، معيدا في الخلف إنتاج ما اكتسبه السلف «. بمعنى أن الهابيتوس يترجم لنا مختلف الخلفيات الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي كانت في السابق وهي موجودة اليوم وتظهر في سلوكات ونشاطات الأفراد الذين ورثوها من الثقافة. نفهم من التعاريف السابقة للهابيتوس أنه يعبر عن الموروث الثقافي لذي اكتسبه الفرد عبر آليات التنشئة الاجتماعية من ؛قيم وممارسات ومعتقدات، و أعمال فنية يعيد الأفراد إنتاجها أو تطويرها بشكل يتماش ي مع متطلبات الواقع الذي ينتمون إليه ، وهذا

[1] نفس المرجع ص61-63

يفسر تكرار الفعل المقاولاتي في العائلات التي بها أفراد مقاولين كالأب أو أحد الإخوة أو الأقارب، بحيث تسعى هذه العائلات إلى تلقين أبنائها حرفة معينة، أو نشاط معين يستمر معهم إلى أن يكبروا ليواصلوا العمل فيه بطريقة آلية خاصة في حال فشل الفرد في الدراسة ،أما في حالة نجاحه فهو يختار تخصصا في ميدان يقترب من هذه الحرفة أو النشاط بهدف الحصول على معلومات أكثر فيه من حيث ؛إدارته وتسييره ومعرفة بيئة عمله ،ومعايير الجودة و كيفيات التسويق وغيرها من المعلومات التي من شأنها تطوير العمل الذي نشأ عليه الفرد ،أو سعى إلى القيام به منذ الصغر، وهنا يكون المزج بين المعلومات العلمية والمهارة الفنية التي ورثها من محيطه الذي عبر عنه" بورديو" من خلال؛ هابيتوس الجماعة المحلية المحيطة بالفرد (المقاول)بداية من الأسرة والأقارب جماعة الجيران والأصدقاء ،التي يعتبر بورديو أنها تمتلك هابيتوس خاص بها يجعل الفرد ينصهر في الجمعي ويتأثر به إلى نهاية العمر.

وقد أكدت دراسات كثيرة على أن الأفراد الذين ينتمون إلى عائلات مقاولة يكونوا أكثر ميلا للمقاولة لكن هذا لا يمنع التأثر وحب المحاكاة لأفراد ناجحين حتى ولو لم يكون من لأقارب .وهنا نستكشف قيمة الرأسمال الاجتماعي الذي يبرز من خلال الشبكات العلائقية ،والمهنية أو الشخصية التي يقيمها الأفراد فيما بينهم والتي تؤدي إلى ظهور مقاولين تأثروا بمقاولين آخرين احتكوا بهم ،أو بأشخاص ساعدوهم للوصول إلى الفعل المقاولاتي من خلال اقتراح مشاريع لها قيمة اجتماعية وربحية ،أو إقراضهم بأموال ،أو ربطهم بأجهزة دعم لوجيستيكية للبدأ بمشاريع خاصة ،كما أن علاقة العامل برب عمله خاصة إذا كان ناجح ،أو عمله عموما يكسبه خبرة تجعله يفكر في الاستقلالية وخوض مغامرة خاصة تكون بداية انطلاقة له ، وهو ما عبر عنه" بورديو" هابيتوس الفرد الذي يقصد به: ثمرة التجربة الخصوصية التي يعيشها الفرد في سيرته الذاتية وبتفاعل عالمه الشخص ي بالمحيط الخارجي وتطبيقه لبرامج الهابيتوس الجماعي ومؤثرات الظروف التاريخية .

وبعد اكتساب الفرد المقاول لكل هذه الرساميل (الثقافي واجتماعي) يجمعها في شكل رأس مال رمزي أي؛ " الشكل الذي يأخذ أي نوع من رأس المال عندما يكون مدركا من خلال مقولات، إدراك، التي هي نتاج إدماج التقسيمات أو المتعارضات المسجلة في بنية توزيع هذا النوع من رأس المال (قوي، ضعيف، كبير، صغير، غني، فقير مثقف، أمي ...الخ." (بمعنى أنه من خلال تفاعل كل الرساميل السابقة الذكر التي تشكل خزانا أو رأس مال رمزي لدى المقاول يستذكره في كل مرة في شكل رموز داخلية مجسدة في قيم وأفراد نماذج مقاولة - معينة يمش ي وفقها ليحقق نجاحا معينا، ليمثل بذلك القيمة أو السلطة الرمزية التي توجه سلوك المقاول لنشاط دون سواه.[1]

المطلب الثاني: أهمية ومعوقات المقاولاتية وحتى استراتيجيات المقاولاتية

****أهمية المقاولاتية** :[2]

للمقاولاتية أهمية كبيرة تتمثل في:

*هي محرك أساسي لخلق فرص العمل والابتكار والنمو الاقتصادي.

*تساهم المقاولاتية في تحقيق ارتفاع في الدخل للمجتمعات الدخل المنخفض.

*تعتبر وسيلة للحد من البطالة.

*تساهم في تحقيق التكامل الاجتماعي لصاحب المشروع وعائلته.

[1] نفس المرجع ص63

[2] [2] رآهم ليندة، دور دار المقاولاتية في مرافقة ودعم الطلبة حاملي المشاريع المصغرة دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعتي بسكرة ورقلة مدكرة ماستر تسيير واقتصاد 2020/2019 ص14-15

*تحويل الأهداف المرجوة والأفكار المستقبلية إلى واقع يستفيد منه الجميع من خلال العزم والإصرار.

*توضيح كيفية التخطيط للدخول إلى سوق وتفيد الأفكار فهي بدلك تسعى إلى الكشف عن حاجة العميل والسعي وراء تلبيتها.

وأن أهميتها للشباب تظهر من خلال تبني قدراتهم ومهاراتهم الحياتية. التخطيط والتواصل والعمل ضمن فريق تجعل الشباب المبادرين والمفكرين، المبدعين وإيجابيين. فهي تنمي مهاراتهم القيادية فمن خلالها يبنون شبكة علاقات اجتماعية تساعدهم في محطات حياتهم من خلال اكتشاف مواهبهم وتزيد من ثقتهم بأنفسهم، وأهميتها للمجتمع ككل تظهر من خلال استثمار طاقات أفراد المجتمع فهي تسعى إلى صياغة حلول تنموية مبتكرة من أفكار ومبادرات فتزيد من انتماء الشباب لمجتمعهم كما تعزيز التغير الإيجابي في المجتمع عبر الشباب.

كما تكمن أهمية ظاهرة المقاولاتية من خلال الأثار الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتتميز بدعمها الكبير للتنمية الاقتصادية وبدلك من خلال الدور التي تلعبه ويمكن توضيح دلك من خلال.

1-الأثار الاقتصادية:

*تسعى المقاولاتية إلى رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال.

*تسعى على خلق فرص عمل جديدة.

*تسعى إلى تنويع الإنتاج نظر للتباين مجالات الإبداع لدى المقاولين.

*تساهم في نقل التكنولوجيا والتجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية.

*تعمل على توحيد الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة.

2-الأثار الاجتماعية:

*تسعى المقاولاتية لتحقيق عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة.

*تعمل على امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل.

*المساهمة في تشغيل المرأة ودعمها في المجال المقاولاتي.

*تعما المقاولاتية عل التقليل من النزوح الريفي نحو المدن من خلال تقديم الدعم في المجال الزراعي.

3-الأثار التنموية:

*إنشاء أسواق جديدة.

*تحسين مستوى الإنتاجية واكتشاف مصادر جديدة للموارد الإنتاجية.

تسعى إلى تحريك الموارد الرأسمالية.

*تعمل على زيادة متوسط دخل الفردي .[1]

[1] نفس المرجع ص 15

**معوقات المقاولاتية:

بالرغم من الإيجابيات للمقاولاتية إلا أن هنالك العديد من السلبيات والمخاطر التي تواجه أعمال المقاولاتية والتي تجعل الكثير من الناس يخشون اقتحام هدا المجال في ضوء تفضيلهم العمل الروتيني الذي يحقق الأمن الوظيفي والاستقرار والحصول على مزايا الوظيفية والتمتع بالإنجازات الرسمية والدخل الشهري والمنتظم ومن اهم هده المعوقات ما يلي:

*عدم استقرار الدخل الفردي: حيث لا يضمن إنشاء مشروع مقاولاتي الحصول على دخل كاف وخاصة خلال المراحل الأولى من حياة المشروع ومع ضغوط الالتزامات المالية.

*المخاطرة (: خسارة الاستثمار بأكمله)ترتفع نسبة الفشل المشروعات المقاولاتية وخاصة في السنوات الأولى لدلك وجب على المقاول أن يقوم بمجموعة من الامتيازات التي تساعده على التعايش مع الفشل كوضع أسوء التوقعات عند -الفشل.

ساعات العمل الطويلة: يتطلب نجاح أي مشروع مقاولاتي في البداية تطبيقه ساعات طويلة من العمل الجاد تمنعهم من أوقات الراحة والإجازات الأسبوعية لتحقيق دخل مناسب.

*مستوى معيشة اقل: يحث يحتاج تأسيس مشروع مقاولاتي وانتعاشه بجانب قضاء ساعات طويلة في العمل إلى توفير النفقات واستثمارية عوائد في تنمية المشروع المقاولاتي مما يعني مستوى معيشة منخفض للمقاول.

*المسؤولية الكاملة: يواجهون ملاك المشروع المقاولاتي صعوبة في البحث عن ناصحين، ومرشدين، مما يعوضهم لضغط شديد وشعور كبير بالمسؤولية.

*الإحباط: ويتطلب إنشاء المشروع المقاولاتي تضحيات كبيرة وصبر طويل ولدلك فان المشكلات التي تواجه المشروع المقاولاتي قد تؤدي إلى شعور بالقلق والإحباط في ضوء بطء النتائج المحققة .[1]

استراتيجيات المقاولاتية[2] :

أن استراتيجيات المقاولاتية تعد من اهم الاستراتيجيات التي تدفع منظمات الأعمال نحو التوجه لتحقيق رغبات وحاجات الزبائن والتي يجب على المقاول اتباعها لكي ينجح مشروعه وكدلك الوصول بهده المنظمات إلى التميز

*الإبداع: يعد الخطوة الأولى للابتكار فهو عملية تحسس للمشكلات والوعي لمواطن في ضعف والتعثرات والبحث عن حلول لصياغة فرضيات جديدة واختبارها من اجل التوصل إلى حلول

*الابتكار: يعني الوصول إلى فكرة جديدة ترتبط بالتقنية وتؤثر على المؤسسات المجتمعية فالابتكار جزء مرتبط بالأفكار الجديدة.

*المخاطر: تعبر عن مجازفة المقاول بطرح منتجات جديدة بغض النظر عن المخاطر المنافسة في الأسواق.

* التفرد: ويعبر عن التمييز من حيث إدخال طرق جديدة أو ابتكار طرق جديدة سواء في طبيعة المنتجات أو الخدمات التي يتم تقديمها أو طبيعة الموارد التي تمكن من تحقيق الميزة التنافسية والاستمرار بالأفضلية.

[1] بن شهرة محجوبة، مقومات تطور روح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة مدكرة لنيل شهادة الماستر سنة 2016/2017 ص 14-15

[2] نفس المرجع ص 13

*المبادرة: المشاركة في مشكلات المستقبل والحاجات والتغيرات ومدى تقديم منتجات والخدمات جديدة تعتمد على تقنية متطورة وتتضمن نسبة عالية من المخاطرة.

فادا اعتمد المقاول على هده الاستراتيجيات فإنها تؤديه إلى استنباط أفكار جديدة توصله إلى مشروع مقاولاتي يستطيع منافسة الغير به بجدارة .[1]

المطلب الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية

الدور الاقتصادي:

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية إن من بين 21مليون مشروعا هنالك ما يقارب 20.5مليون أي نسبة 98 %من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية. وتعمل هذه المشروعات في كل ا2الات الاقتصادية على الرغم من أغلبها يرتكز في تجارة التجزئة والخدمات كما أنه على المستوى العالمي نجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة كبيرة حيث أنها تمثل 90%تقريبا من المؤسسات في العالم وتشتغل ما بين 50 %إلى 60 %من القوى العاملة في العالم. يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية. بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولاسيما النامية منها. [2]

ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات لصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يتمثل فيما يلي:

***الفرع الأول:** رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي:

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بان الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من أس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع .

ومن ناحية أخرى، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

---

[1] نفس المرجع ص14

[2] مرزوق، محاضرة في المقاولاتية، الفصل الثالث دور المقاولاتية ص1و2

ففي اليابان تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٪97من مجموع المؤسسات، وتساهم بـ ٪31من القيمة المضافة الإجمالية، وفي فرنسا، فتمثل المؤسسات التي تشغل أقل من 250عاملا ٪99.8من مجموع المؤسسات وتحقق ٪46 من رقم الأعمال الإجمالي للمؤسسات، وتساهم بـ ٪53من القيمة المضافة الإجمالية، وفي كوريا الجنوبية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من ٪25من القيمة المضافة الإجمالية.

***الفرع الثاني**: تنويع الهيكل الصناعي:

تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

***الفرع الثالث**: تدعيم التنمية الإقليمية:

تتميز المقاولات بقدرة على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كم أن أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي.

***الفرع الرابع:** معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية:

تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل أعمال المقاولة على علاج ذلك الاختلال ظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة.

***الفرع الخامس**: تنمية الصادرات:

إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعات وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير[1].

***لفرع السادس**: زيادة الناتج المحلي:

تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط / مما يزيد من الدخل الوطني للدولة ، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام ، كما أنها تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار ، مما يرفع من إنتاجية العامل باستمرار ، بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني ، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم النتائج المحلي وتنوعه ، بشموله العديد من المنتجات البديلة ، أو المكملة.

[1] نفس المرجع ص3

***الفرع السابع:** جذب المدخرات:

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، وبكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسستها الخاصة، حيث من المعروف أن طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فان المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترقي أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا فان انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.[1]

2-الدور الاجتماعي للمقاولاتية.:[2]

بالإضافة للأدوار الاقتصادية للمقاولاتية فيمكن أن نحصي الأدوار الاجتماعية من خلال ما يلي:

الفرع الأول: زيادة التشغيل :

إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال. لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٪90من إجمالي المؤسسات وتوظف نحو٪85من القوى العاملة، وفي السعودية تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٪93وتستوعب ٪77من إجمالي العمالة، أما في سلطنة عمان تمثل المؤسسات الصغيرة ٪70وتوظف ٪80من إجمالي العمالة.

الفرع الثاني: عدالة توزيع الدخول:

إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول، بحث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي..

الفرع الثالث: مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية:

منذ منتصف الثمانينات، ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي) تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي (، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة "بنك الفقراء" في بنغلاديش. فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية) سكن، أرض، تجهيزات، (المالية)الحسابات البنكية مثلا الاجتماعية الشبكات والعلاقات الاجتماعية (، والبشرية) الخبرة والتعليم.

الفرع الرابع: ترقية روح المبادرة:

تؤكد مختلف الدراسات المهتمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقاولة هي منبع المبادرة، بفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي

---

[1] الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة حالة عينة من جامعة الجلفة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014 ص 46-47

[2] نفس المرجع ص47

ريغان سنة 1985بقوله "تأتي معظم الابتكارات والأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة الاقتصادية في الوقت [1]الراهن من دائرة صغيرة، ولكن آخذة في النمو، من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة، والمنظمون الأمريكيون ذو كفاءة وجرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الاستثمار وابتكار المستقبل" على هذا الأساس يبرز دور أعمال المقاولة في ترقية روح المبادرة الذاتية والمهارة بعكس المؤسسات الكبيرة التي لا توفر هذه الفرص[2]

المبحث الثاني: المقاول

المطلب الأول: ماهية المقاول

لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول " Entrepreneur"ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل''Enreprender '' والذي معناه باشر، التزم، تعهد وبالنسبة للغة الإنجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة Entrepreneur للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية)

-لقد اعتبر :Cantillonأن المقاول يتموقع في مركز النشاط الصناعي والتجاري، كما استطاع Cantillon أن يخرج مفهوم المقاول من مجاله الشيق وأعطاه مجالا أكثر اتساعا وشمولية، وعرف المقاول على انه الشخص الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين البيئة

-وبالنسبة إلى Knightالمقاول: هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق ويتحمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق.

-المقاول في التعريف الاقتصادي: هو كل فرد يدير مؤسسة الخاص والدي يضع مختلف عوامل الإنتاج الموارد الطبيعية والبشرية وراس مال

-هو شخص يحمل رؤية القيام بمشروع تم منظمة فهو متفائل يؤمن بالسوق ويريد إحضار شيء جديد بقدراته.

-هو شخص يشعر بالحاجة أي بفضل خوض تجربته بدلا من الضياع في التحليلات.

التعريف الإجرائي :المقاول هو عبارة عن شخص يقوم بالمخاطرة من اجل إنشاء مشروع مقاولاتي .[3]

المطلب الثاني: خصائص المقاول [4]

1 -الخصائص الشخصية:

-الطاقة الحركية :أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد لابأس به وتهيئة الوقت والطاقة اللازمة للقيام بالأعمال.

---

[1] نفس المرجع ص47

[2] نفس المرجع ص20

[3] محمد العيد عفون، متر إبراهيم، إثر روح المقاولاتية لدى خريجي الجامعات في إنشائهم لمؤسساتهم الخاصة، دراسة حالة طلبة قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة البويرة 2019/2018 ص 34

[4] الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة حالة عينة من جامعة الجلفة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014 ص 24

-القدرة على احتواء الوقت وتنظيمه :من الضروري لصاحب الفكرة أو المشروع القيام بمجموعة من الأعمال في الوقت الحاضر، والتي يكون لها تأثير في المستقبل. فلا يمكن أن نتصور نجاح المشروع دون التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل.

-القدرة على حل مختلف المشاكل:
-التفاؤل وتقبل الفشل,
-قياس المخاطر
-التجديد والإبداع:
كما أن هناك صفات أخرى يجب أن يتمتع المقاول، ويمكن تلخيصها فيما يلي:
-الثقة بالنفس
-الاندفاع للعمل الالتزام

-الاستعداد والميل نحو المخاطر :إن أهم ما يجب أن يتمتع المقاول هو الشجاعة والمخاطرة، بالعمل الشاق وانتهاز الفرص السانحة دون كلل أو ملل. كما أن هناك مجموعة منها الرغبة في النجاح، الاستعداد الطوعي للعمل ساعات طويلة كما يجب أن يتميز بالمنهجية والنظام.

2-2الخصائص السلوكية :يمتلك المقاول نوعين من المهارات السلوكية، وهي:

-المهارات التفاعلية :وتتمثل هذه المهارات الإنسانية من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة والعملية الإنتاجية، والسعي لإيجاد بيئة عمل تفاعلية تستند إلى التقدير والاحترام والمشاركة في حل المشكلات وتنمية الإبداع وإقامة قنوات اتصال فعالة وهذه المهارات توفر الأجواء لتحسين الأداء.
-المهارات التكاملية :يجب أن يسعى المقاول باستمرار إلى تنمية مهارات التكاملية بين العاملين، حيث تصبح المؤسسة أو المشروع وكأنه خلية عمل متكاملة وتضمن إنسانية الأعمال والفعاليات بين الوحدات.

-الخصائص الإدارية :وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

المهارات الإنسانية :وتتمثل في المهارات الخاصة بالتعامل الإنساني والتركيز على إنسانية العاملين، ظروفهم الإنسانية والاجتماعية وتهيئة الأجواء الخاصة بتقدير واحترام الذات فضلا عن احترام الذات والمشاعر الإنسانية والكيفية التي يتم فيها استثمار الطاقات من خلال بناء بيئة أعمال ترتكز على الجانب السلوكي والإنساني مما ينعكس على أداء المشروع.

-المهارات الفكرية :تتطلب إدارة المشروعات مجموعة المهارات الفكرية وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والرؤيا لإدارة مشروعه والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أسس رشيدة وعقلانية.
-المهارات التحليلية :وتتم بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة حاليا ومستقبليا على أداء المشروع وتحليل الأسباب وتحديد عناصر القوة والضعف الخاصة بالبيئة الداخلية للمشروع، والتهديدات المحيطة بالمشروع في البيئة الخارجية، وتحديد ذلك على المركز التنافسي للمؤسسة، وكذلك تحليل سلوكيات المنافسين وتصوراتهم المستقبلية وسلوكيات المستهلكين وأثر ذلك على الحصة السوقية للمشروع.

-المهارات الفنية :تتمثل في المهارات الأدائية ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية والمهارات التصميمية للسلع ومعرفة كيفية أداء الأعمال خاصة ما يتعلق بتصميم المنتج وكيفية تحسين أدائه وكل ما يرتبط بالجوانب الفنية والتشغيلية ومعرفة كيفية تركيب الأجزاء وصيانة بعض المعدات.

2-3سلوكيات المقاول : هناك مجموعة من السلوكيات التي يتمتع بها المقاول الناجح يمكن تلخيصها فيما يلي:
-البحث عن مصادر الفرص.[1]

-أخذ المبادرات.
-السعي لحل المشكلات والإبداع.
-إمكانية الإدارة الناجحة مع الحكم الذاتي.
-تحمل المسؤولية.
-السعي لتجميع الموارد والجهور من أجل استثمارها.
-أخذ المخاطر المحسوبة[2].

المطلب الثالث :أدوار المقاول

أن الأفراد الدين ينشئون أعمال جديدة يؤدون خدمة دات قيمة كبيرة لبقية أفراد المجتمع وتلعب الأعمال الصغيرة عدد من الأدوار الهامة في الاقتصاد أهمها:

*توفير الوظائف الجديدة: فالوظائف التي توفرها المشروعات الصغيرة تختلف على الوظائف إلي توفرها الشركات الكبرى ' المشاريع الصغيرة. عادة ما تدفع أجورا نقدية وتقاعد وموال اقل مما تقدمه الشركات الكبرى لان 25 0/0 من الوظائف التي تقدمها المشروعات هي الوظائف مؤقتة كما أن العاملين في المشروعات الصغيرة حاصلين على مؤهلات علمية أدني من تلك التي حصل عليها ولائك الشركات الكبرى وبالتالي فهده المشروعات تسعى لتكوين فرص وظيفية جديدة تقلل من البطالة.

*تقديم منتجات وخدمات الجديدة: أن تبني المشروعات الصغيرة وتشجيعها للاختراعات يساهم بشكل كبير في تحسين موقف التنافس لشركات المشروعات الصغيرة وبالتالي هي تتفق نسب لا تقل عن 95 0/0 من تكليف البحث والتطور الأمريكي

*توفر احتياجات الشركات الكبرى: فالمشروعات الصغيرة تلعب دورها في نشاط الشركات، فهي تقوم بدور الموزع

*تقديم المنتوجات والخدمات الخاصة: اغلب المشروعات الصغيرة بقيت لأنها تتمكن من تلبية حاجات ومتطلبات الزبائن خاصة لان نظام الإنتاج فيها يعتمد على التنوع في اغلب الأحيان وليس على الإنتاج الواسع.

المبحث الثاني: واقع المقاولاتية في الجزائر

المطلب الأول: التطور التاريخي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في سبيل توفير المناخ الاستثماري المناسب لتطور القطاع الخاص بشكل عام، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، شرعت الجزائر في العمل على توفير أرضية قانونية كفيلة بترقية وتدعيم المبادرة الخاصة في الاستثمار. ولذلك من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى وضعية المؤسسات خلال مختلف الحقبات الزمنية التي مرتا البلاد بعد الاستقلال، كما تم أيضا التعرف على جهود المشرع الجزائري المبذولة من أجل سد الفراغ القانوني والمؤسساتي الذي يؤطر هذا النشاط.

[1] بن شهرة محجوبة، مقومات تطور روح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة، مدكرة لنيل شهادة الماستر سنة 2017/2016 ص 17
[2] نفس المرجع ص 18

*1-1 وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل سنة .1988

سعيا منها لإثبات رغبتها في تحقيق استقلالها الاقتصادي وسيادتها الوطنية، قامت الجزائر غداة الاستقلال بتبني النظام الاشتراكي معطية بذلك الأولوية للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، مما أثر سلبا على هذا الأخير الذي همش بشكل كبير ووجه نحو النسيج والصناعات الغذائية الصغيرة.

الفرع الأول: هيمنة القطاع العام.[1]

لقد كانت عملية إنشاء المؤسسات بعد الاستقلال تتم في الإطار العمومي، نتيجة النهج الاقتصادي القائم على أسس الاقتصاد الموجه المتبع من طرف الدولة آنذاك، وفي ظل محدودية رأس المال الخاص، ووفرة الموارد المالية الناتجة عن قطاع المحروقات، قامت الدولة بلعب دور المقاول المالك لهذه المؤسسات والمسؤول عن إنشائها وأيضا تسييرها بما يتماشى مع رغبتها في الانفراد بتسيير الاقتصاد الوطني.

وبسبب تبنيها لاستراتيجية الصناعات المصنعة، قامت الدولة بالتركيز على تنمية وتطوير القطاع الصناعي من خلال الاستثمار في قطاع الطاقة والصناعات التحويلية، وذلك بهدف تكوين قاعدة صناعية محلية قائمة على أساس الصناعات الثقيلة، قادرة على توفير احتياجات السوق الداخلية وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية للبلاد، واعتمدت الدولة في ذلك على المؤسسات الكبيرة والتي كانت تتميز بدرجة عالية من التركيز .

في هذا الصدد قامت الدولة بإنشاء حوالي عشرين شركة وطنية تنشط في القطاع الصناعي، خلال نفس الفترة، وإلى غاية منتصف السبعينات قامت أيضا وفي نفس الإطار القانوني بإنشاء مؤسسات عدة تنشط في قطاعات الفلاحة، التجارة، النقل، الأشغال العمومية وغيرها من مجالات النشاط الاقتصادي الأخرى، ليصل بذلك العدد الإجمالي للمؤسسات العمومية قبل إعادة هيكلتها سنة 1982إلى 150مؤسسة عمومية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الدولة اهتمت في نفس الوقت، بتخصيص جزء من استثماراتها من اجل إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة، ذات طابع محلي، تخضع لإشراف الجماعات المحلية المتمثلة في البلديات، والولايات أو ما يعرف بالمؤسسات العمومية المحلية. هذه المؤسسات لم تكن تتمتع بالاستقلالية في أداء نشاطها الاقتصادي، بل كانت تابعة للمؤسسات العمومية الكبيرة، ومكملة لنشاطها، انتشرت في مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة، بناء أشغال عمومية، تجارة، نقل، سياحة وقطاعات أخرى.

إن المؤسسة العمومية وإن اختلفت تسمياتها من شركة وطنية إلى مؤسسة وطنية أو ديوان وطني تميزت بشكل قانوني موحد على أساس ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، اعتمدت في تسييرها على نظام التخطيط المركزي، حيث كانت تحتكر وظائف التنظيم والتوزيع بشكل كامل، كما أنها كانت تسهر على مراقبة كل الأنشطة الاقتصادية معتمدة في ذلك على مجموعة من الآليات نذكر من بينها :

-ضرورة الحصول على موافقة الدولة فيما يتعلق بمختلف الأنشطة الاستثمارية.
-التصريح من أجل كل عملية استيراد.
-إجبارية فتح حسابات المؤسسة في بنك واحد.
-تحديد أسعار السلع والخدمات إداريا.
-مراقبة نشاط الشركات الوطنية من طرف الوزارات الوصية التي تنتمي إليها.

[1] ذباح نبيلة. دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها 2000/2001 , مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، كلية علوم الاقتصادية، والعلوم التجارية والتسيير' جامعة الجزائر 2012/2011. ص 50-51

وكنتيجة حتمية لتفوق نموذج المؤسسة العمومية الكبيرة يمكن اعتبار هذه الفترة العصر الذهبي للمسير في الجزائر، تمتع خلالها بمكانة اجتماعية راقية، وشبكة كبيرة من العلاقات مع أبرز الشخصيات الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى تقاضيه لمرتبات عالية، ناهيك عن العديد من المزايا الأخرى. أما عن مهمته الأساسية فقد تمثلت في العمل على زيادة حجم المؤسسة بما يتماشى مع الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية المطبقة من طرف الدولة آنذاك بغض النظر عما إذا كان يصب ذلك في صالح المؤسسة أم لا[1].

وفي ظل هذه الظروف لم تتمكن المؤسسة العمومية التي أخذت بعدا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا من تحقيق نتائج إيجابية، بل على العكس عرفت ارتفاعا كبيرا في التكاليف وضعفا في الكفاءة الإنتاجية.

واستجابة لمتطلبات هذه الوضعية الحرجة، شرعت الدولة انطلاقا من ستة 1982في تطبيق برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية الرامي إلى تحسين نظام تسيير المؤسسة الوطنية، وإعطائه أكثر مرونة ولا مركزية في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال تفكيك المؤسسات العمومية الضخمة إلى مؤسسات ذات أحجام أصغر وأكثر تخصصا.

لقد رتب عن هذا البرنامج ارتفاع كبير في عدد المؤسسات العمومية، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه مع نهاية سنة 1984كان القطاع العمومي بمختلف فروعه مكونا من 475مؤسسة عمومية ذات طابع وطني، وحوالي 1400 مؤسسة عمومية محلية[2].

الفرع الثاني: تهميش القطاع الخاص:

لطالما تواجدت المؤسسات الخاصة في الجزائر ولكن السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة القائمة على مبادئ التسيير الاشتراكي، وأفضلية المؤسسة العمومية، هي التي تسببت في الحد من تطورها، فحتى مؤسسات القطاع الخاص الموروثة بعد الاستقلال تم انطلاقا من سنة 1967إدماجها تحت لواء الشركات الوطنية، ليحتل بذلك القطاع الخاص الوطني مكانة هامشية لم تمكنه من لعب الدور البارز المنوط به.

إن الإطار القانوني المتعلق بالقطاع الخاص، والذي سهرت الدولة على وضعه، يعكس جليا محدودية دور القطاع الخاص الوطني، فمباشرة بعد الاستقلال قامت السلطات التشريعية في الجزائر بإصدار قانون الاستثمار رقم 277-63 المؤرخ في 27جويلية 1963والذي كان موجها خاصة لجذب الاستثمارات الأجنبية باعتبارها ضرورية من أجل تطور الجزائر في ظل ضخامة الحاجات التي يجب إشباعها، وضعف الموارد المالية المتوفرة، والنقص المسجل في الكفاءة الفنية والتقنية. لذلك فقد ركز هذا القانون على منح مجموعة من المزايا للمستثمرين الأجانب، وأهمل بالمقابل المستثمر المحلي والذي لم يمنحه أي ضمانات أو مزايا إلا في إطار الشراكة مع رؤوس الأموال الأجنبية5. وكنتيجة لذلك لم يكن لهذا لقانون أي تأثير إيجابي على تنمية القطاع الخاص الوطني.

وإدراكا منها لنقائص القانون السابق قامت السلطات بإصدار قانون استثمار جديد وهو القانون رقم -66 284المؤرخ في 15سبتمبر ،1966غير أنه هو الآخر وباستثناء إقراره بمكانة رأس المال الخاص الوطني، وبإمكانية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين أو الأجانب منهم المبادرة في إنجاز استثمارات خاصة مع ضرورة الحصول على اعتماد مسبق من طرف السلطات الإدارية، فلقد عمل على الحد من نشاط القطاع الخاص الوطني، ومكن من احتكار القطاعات الاقتصادية الحيوية.

وتطلب الأمر الانتظار إلى غاية سنة 1982ليتم إصدار أول قانون متعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، وهو القانون رقم 82-11المؤرخ في 21أوت ،1982مما بعكس تحولا نسبيا في رغبة المقرر الاقتصادي

[1] نفس المرجع ص51

[2] نفس المرجع ص51

للنهوض بالقطاع الخاص، إلا أنه احتوى هو الآخر على مجموعة شروط غير محفزة للقطاع الخاص الوطني تتمثل في :
-ضرورة الحصول على موافقة مبدئية على كل المشاريع الاستثمارية الخاصة[1]

-الصعوبة في تمويل المشاريع المعتمدة حيث لا يتعدى تمويل البنك 30%من الاستثمار المعتمد.
-لا ينبغي أن يتجاوز مبلغ الاستثمار 30مليون دينار للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو المؤسسة ذات أسهم، و 10ملايين دينار للمؤسسة الفردية أو شركة التضامن.

-منع امتلاك عدة مشاريع في نفس الوقت.

وبالرغم من بعض الخطوات المحتشمة التي قامت ,ا الدولة لصالح المؤسسات الخاصة كإنشاء الديوان الوطني للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الاقتصادية الخاصة سنة ،1983وكذلك إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة المتعلقة بالاستثمارات الخاصة سنة ،1987إلا أن الإطار القانوني للاستثمار الخاص في الجزائر ساهم بشكل واضح في الحد من تطور القطاع الخاص الوطني، من خلال شروط الاستثمار التي وضعتها الدولة للمستثمرين الخواص المحليين، والتي كانت نفتقر إلى حد أدنى من الإعانات أو التسهيلات الكفيلة بتنشيط هذا النوع من الاستثمارات، بل على العكس تم تقييدها وتوجيهها نحو القطاعات التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة، أو يد عاملة مؤهلة، مما أثر سلبا على تطور هذه المؤسسات التي اكتفت بأخذ شكل مؤسسات عائلية صغيرة. تم توجيهها للنشاط في القطاعات الاقتصادية التي لا تركز عليها السلطات السياسية مثل قطاع الصناعات الغذائية الكلاسيكية، المشروبات، الكيمياء البسيطة وصناعة البلاستيك، مواد البناء، النسيج، الصناعات الحرفية، قطاع البناء والأشغال العمومية.

إن ضعف الاهتمام بالقطاع الخاص المسجل في هذه الفترة يعكسه جليا عدد المؤسسات الخاصة الذي قدر سنة1982 بحوالي 12000مؤسسة، تنشط منها حوالي 5000مؤسسة في المجال الصناعي، وحوالي 7000مؤسسة في مجال البناء، بمعدل كلي مقدر بحوالي 600مؤسسة مستحدثة سنويا ،نسبة ولو كانت ضئيلة إلا أنها في ظل محدودية القروض البنكية، وانعدام مساعدات الدولة تعتبر إنجازا للقطاع الخاص، الذي استمر في التطور انطلاقا من موارده الخاصة، وذلك بالرغم من كل القيود الإيديولوجية والبيروقراطية التي فرضت على مؤسساته، وبالرغم من حالة التهميش الكبيرة التي كان يعاني منها، والتي استمرت إلى غاية نهاية الثمانينات، أين عرف هذا القطاع منعرجا حاسما في مساره أدى إلى إعادة النظر الجذرية في الدور المنوط به في الحياة الاقتصادية.[2]

***1-2 تأثير الإصلاحات المطبقة بعد الثمانينات**

لقد عكس انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة ،1986والذي تسبب في انخفاض حاد في مدخلات الدولة من العملة الصعبة، مدى هشاشة النسيج الاقتصادي المعتمد بشكل أساسي على أموال المحروقات في تغطية خسائر القطاع العمومي. هذا القطاع الذي وجد نفسه في وضعية حرجة خاصة في ظل فشل برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية الذي خضعت له مؤسساته، والذي لم يتمكن فقط من تحقيق أهدافه ولو جزئيا، بل على عكس المنتظر منه، أدى إلى فقدان جزء كبير من طاقتها وتدهور كبير في نتائجها وظروف عملها، وبالمقابل لم يتم تسجيل أي تحسن في طرق تسييرها.

لذلك أصبح من الواضح وبشكل جلي، عدم قدرة الدولة علة تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال نظام التسيير الاشتراكي الذي راهنت عليه مباشرة بعد الاستقلال. وقصد الخروج من هذه الأزمة، شرعت الجزائر وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي في تطبيق إصلاحات عميقة، تهدف من خلالها إلى الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وإعادة الاعتبار بالتالي للقطاع الخاص، من خلال توفير الإطار القانوني والتشريعي المناسب لتطوره.

---

[1] مسكينة بوفمة، رابح حمدي باشا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، les cahiers du CREAD. ال عدد76, الجزائر ,2006, ص68

[2] نفس المرجع ص68

الفرع الأول: الإصلاحات المطبقة نهاية الثمانينات لقد شرعت الجزائر انطلاقا من سنة 1988في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، فمن أجل تدارك المشاكل الناتجة عن ملكية الدولة لمؤسسات القطاع العام وطرق تسييرها، ظهرت صناديق المساهمة التي كلفت بممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة، وتحولت الدولة إلى مساهمة في هذه المؤسسات دون أن تسيرها، وكنتيجة لهذه الإصلاحات ظهرت المؤسسة الاقتصادية العمومية الخاضعة للقانون التجاري، والمستقلة ماليا عن الدولة.

إن هذا النمط الجديد في تنظيم المؤسسة العمومية جاء بغرض تجسيد انسحاب الدولة من التسيير المباشر للأنشطة الإنتاجية، مع ضمان المحافظة في نفس الوقت على القطاع العمومي وتحسين مردوديته وذلك من خلال معالجة قضية ملكية الدولة للمؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى المشاكل الناتجة عن طريق تنظيمها، وضرورة تحريرها من طرق التسيير المركزية التي أخرجت المؤسسات الوطنية عن مسارها كوحدة اقتصادية تهدف إلى تحقيق أهداف الربحية والمردودية، أهداف لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال الاعتماد على قواعد التنظيم والإدارة الخاصة، أين يتم عقد العلاقات التجارية بكل حرية واستقلالية، بما يضمن تحقيق المؤسسات العمومية الاقتصادية لنتائج إيجابية تمكنها من مواجهة المنافسة الشرسة في السوق، خاصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أصبحت واقعا لا مفر منه.[1]

وبالرغم من كل الجهود المبذولة في هذه الإصلاحات، إلا أنها لم تتمكن هي الأخرى من تحسين وضعية هذا القطاع، بل على العكس، عجزت صناديق المساهمة على تحقيق الأهداف المسطرة لها بسبب محدودية الإطار القانوني الممنوح لها، والتدخل الدائم للدولة كمالكة، مسيرة وسلطة عمومية.

ولكن بغض النظر عن فشل برامج إعادة الهيكلة في دفع المؤسسات العمومية إلى تحقيق أهداف المنافسة والربحية، إلا أنها تعتبر مرحلة انتقالية ضرورية حيث سمحت بتحضير الاقتصاد الوطني ومختلف المتعاملين وبالأخص المؤسسات الاقتصادية لمرحلة جديدة تقوم على مبادئ الاقتصاد الحر، جاءت بعد اقتناع الدولة أخيرا بحتمية إعادة النظر في الدور المنوط ,بها في الساحة الاقتصادية والتخلي عن مهمة تسيير الاقتصاد من خلال المؤسسات الوطنية، وضرورة إعادة المؤسسة إلى مسارها الحقيقي كوحدة أساسية في النسيج الاقتصادي الوطني، وهو الأمر الذي تم العمل فعلا على توفيره إلى غاية سنة 1995أين تم إصدار قانون الخصخصة الذي سمح بخصخصة المؤسسات الفاشلة والعاجزة على الاستمرار في النشاط، لتدخل الجزائر بذلك مرحلة جديدة يلعب فيها القطاع الخاص دورا محوريا.

الفرع الثاني: انعكاسات الإصلاحات المطبقة على الاستثمار الأجنبي

لقد انتقلت الجزائر من خلال الإصلاحات المطبقة تدريجيا من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية، إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص وحرية المنافسة، وحتى يتمكن هذا الأخير من سد الفراغ الذي نجم عن انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، تم السهر على توفير الإطار القانوني المناسب لتهيئة الظروف الموضوعية الملائمة لتطوره.

لقد تجسدت رغبة الدولة في تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص من خلال إصدار العديد من القوانين التي نذكر من بينها القانون رقم 90-10المؤرخ في 14أفريل سنة 1990المتعلق بالنقد والقرض، والذي جاء بهدف إصلاح القطاع المصرفي حتى يتماشى مع متطلبات نظام اقتصاد السوق من خلال توفير الشروط الملائمة لترقية المبادرة الخاصة في الاستثمار، ولذلك فقد تضمن هذا القانون مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على القروض وأسعار الفائدة. كما تم أيضا إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك سنة.1991.

[1] ذباح نبيلة، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وأفاقها 2009/2000 , مدكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وتسييير، جامعة الجزائر ,2012/2011 ص 54

بالإضافة إلى إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12المؤرخ في 5أكتوبر سنة ،1993المتعلق بترقية الاستثمار، والذي يهدف لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص عامة والأجنبي خاصة من خلال العديد من الإجراءات من بينها:

وضع الاستثمار الخاص على نفس المستوى مع الاستثمار العام، وتقديم مجموعة من الضمانات تقر بحرية الاستثمار لكل مستثمر وطني أو أجنبي.

-تقديم مجموعة من الامتيازات والتدابير التشجيعية لمستثمرين، منها ما هو مرتبط بالنظام العام، أو ما هو مرتبط بالنظام الخاص (الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة).
-تقديم الضمانات الكفيلة بطمأنة المستثمرين الأجانب وحماية مصالحهم فيما يتعلق بتحويل الأرباح ورأس المال وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حل المنازعات.

-وبموجب هذا المرسوم أيضا تم إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ،APSIهذه الوكالة تسهر من خلال شباكها الوحيد الذي يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار على دعم المستثمرين ومساعدتهم على إنجاز مشاريعهم من خلال استيفاء الشكليات اللازمة لذلك، كما تمكنهم أيضا من الاستفادة من المزايا الممنوحة لهم في إطار هذا المرسوم.

-إلغاء إجبارية الحصول على الموافقة المبدئية على الاستثمار والاكتفاء بمجرد التصريح بالاستثمار عند وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.

لقد ساهمت هذه القوانين في تجهيز الأرضية المناسبة لتطور المقاولاتية في الجزائر، ولبروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كقطاع استراتيجي وحساس بالنسبة للاقتصاد الوطني باعتباره قطبا حيويا ومحركا بإمكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ وتحقيق أولويات وأهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة.

وفي إطار سعي الدولة لترقية هذا القطاع، تم في جويلية 1993إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكفل بإعداد الاستراتيجية على المدى المتوسط والطويل لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنتاج الخدمات، وتطويرها، وتنويعها، وترقيتها في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الحكومة في هذا المجال، وتشمل صلاحياتها ما يلي:

-العمل على حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها من خلال سياسة دعم نشاطات إنتاج السلع والخدمات وترقية محيط عام يشجع على تطويرها.

-ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها

-ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

-إعداد استراتيجيات دعم قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.

-ترقية آليات تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

-ترقية المناولة.

-التعاون الدولي والجهوي في مجال المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

-تسهيل حصول المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة على العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات مما يساعد على تجسيد استثمارات القطاع.

-تنظيم القطاع وإعداد الإطار القانوني الكفيل بتوفير محيط عام يشجع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ويحث على تطويرها.

-إنجاز الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
-تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة
-العمل على وضع منظومات إعلامية للقطاع والسهر على نشر المعلومات الاقتصادية المتعلقة به، ومتابعة نشاطات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
-تنسيق العمل مع الولايات والفضاءات الوسيطة.
-تطوير التشاور مع الحركة الجمعية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ولكن بالرغم من كل الجهود المبذولة في مجال ترقية الاستثمارات الخاصة، إلا أن نقطة التحول التي تعكس الاهتمام الكبير للسلطات بترقية المقاولاتية في الجزائر جاءت بعد سنة 2001التي شهدت اتخاذ تدابير بالغة الأهمية في هذا المجال سنستعرض أهمها في المطلب الموالي.[1]

***1-3: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنة 2001**

بغرض إعطاء دفع جديد للقطاع الخاص، وإدراكا منه لنقائص قوانين الاستثمار السابقة، قام المشرع الجزائري بإدخال تعديلات جديدة تسمح بترقية استثمارات هذا القطاع، وتذليل الصعوبات التي تواجه المقاولاتية من خلال إصدار الأمر رقم 01-03المتعلق بتطوير الاستثمار، والأمر رقم 01-18والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: قانون تطوير الاستثمار

لقد تم في 20أوت سنة 2001إصدار الأمر رقم 03-01المؤرخ في 20أوت سنة ،2001المتعلق بتطوير الاستثمار [2]،المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08المؤرخ في 15جويلية سنة ،[3]2006 ويحدد هذا القانون الإطار العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكدا الاستثمارات التي تنجز في مجال الامتياز أو الرخصة، وتم بموجبه:

-تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة بتشجيع الاستثمارات مع وضع نظام استثنائي يسهر على تقديم مزايا خاصة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تطلب تنميتها خاصة من الدولة، وكذلك الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

-ضمان حق المعاملة بالمثل بين المستثمرين الأجانب والجزائريين سواء منهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين. كما تم أيضا تقديم ضمانات بعدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك بشكل صريح، وعدم إمكانية مصادرة الاستثمارات إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع الإداري، مع تقديم تعويض عادل ومنصف في حالة وقوعها. إضافة إلى إخضاع الخلافات الحاصلة بين المستثمر الأجنبي والدولة للجهات القضائية المختصة.

-إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي حلت محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار.

---

[1] نفس المرجع ص55

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 47, الصادر في 22اوت سنة2001, ص 4

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ,47, الصادرين 19جويلية سنة 2006 ' ص17

-إنشاء المجلس الوطني للاستثمار لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات والموضوع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، حيث تم تكليف المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات، وبسياسة دعم الاستثمارات، كما كلّف أيضا بالموافقة على الاتفاقيات المبرمة بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة والتي بمقتضاها تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مجموعة مزايا تعد عن طريق التفاوض بين الطرفين وتتم تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، بالإضافة إلى تكليفه بصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا القانون.
-إنشاء صندوق لدعم الاستثمار والذي يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات وخاصة النفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

الفرع الثاني: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد سمح القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة2001 بتحديد الإطار القانوني الذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تحديد سياسة الدولة الكفيلة بمساعدتها وتدعيمها. حيث تضمن القانون التوجيهي ما يلي:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلـــع و/أو الخدمات:
- تشغل من 1إلى 250شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

يقصد في مفهوم هذا القانون بالمصطلحات الآتية

* الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي. السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

*الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر شهرا

* المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25%فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها التعريف المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

وجاء في المواد 5، 6، 7من القانون ما يلي:

*تعرف المقاولة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50إلى 250شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي مليون وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة وخمسمائة مليون دينار.

*تعرف المقاولة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10إلى 49شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار.

*تعرف المقاولة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار.

ويمكن تلخيص التعريف في الجدول التالي:

الجدول 1: معايير تصنيف وتعريف المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية (الميزانية)
مقاولة مصغرة Micro entreprise	9-1	اقل من 20مليون د.ج	اقل من 10مليون د.ج
مقاولة صغيرة Petite entreprise	49-10	اقل من 200مليون د.ج	اقل من 100 مليون د.ج
مقاولة متوسطة Moyenne entreprise	250-50	من 200مليون د.ج إلى 2 مليار د.ج	500-100 مليون د.ج

من إعداد الطلبة بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية عدد 77

بالإضافة إلى تحديد تعريف موحد للمقاولات الصغيرة والمتوسطة فقد ركز هذا القانون على النقاط التالية:

-إنشاء مجموعة من التدابير في مجال مساعدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-إنشاء مشاتل للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة قصد ضمان ترقيتها.

-إنشاء مراكز التسهيل والتي تتكفل بإجراءات تأسيس وإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إنشاء صناديق ضمان القروض لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-تشجيع التعاون الدولي من أجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-العمل على تشجيع وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال توسيع مجال منح الامتيازات عن الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد حصة من الصفقات العمومية للمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

-كما أولى هذا القانون اهتماما كبيرا بالمناولة باعتبارها وسيلة فعالة في تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد تم تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة

-تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء بنك معطيات خاص بها يتم توظيفه في سبيل دعك هذه المؤسسات، بالإضافة إلى توسيع نطاق الإعلام والتشاور من خلال تكوين هيئة استشارية لدى الوزارة المكلفة مكونة من تنظيمات وجمعيات مهنية من ذوي الاختصاص والخبرة قصد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] مرجع سبق ذكره ذباح نبيلة، ص61

المطلب الثاني: أجهزة الدعم والمرافقة في الجزائر

نظرا لتفطنها بأهمية تنمية شبكات مرافقة المقاول ودورها الكبير في زيادة عدد المؤسسات المقامة، بالإضافة إلى ضمان بقائها واستمرارها في السوق، قامت الجزائر في هذا الصدد بإنشاء العديد من الهيئات المختصة في هذا المجال، وتندرج كل من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل ضمن هذا السياق.

الفرع الأول: مشاتل المؤسسات

لقد تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78المؤرخ في 25فبراير سنة ،2003

طبقا لأحكام المادة 12من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، أما عن شكلها القانوني فهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقرار المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية:

المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات
ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث
وتتكفل المشاتل بالمهام التالية:
✓استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع
✓احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم يستفيدون منها بصيغة الإيجار، تسهر المشتلة على تسيير هذه المحلات التي تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاط المشروع.

تسهر على تقديم مجموعة من الخدمات للمؤسسات المحتضنة حيث تضع تحت تصرفهم تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي، زيادة على تقديم مجموعة من الخدمات المشتركة نذكر من بينها الكهرباء والغاز والماء.

✓تقديم إرشادات خاصة تتمثل في الاستشارة المقدمة للمؤسسات حيث تسهر على مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها، وزيادة على وظيفة الاستشارة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي، تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة نضوج المؤسسة.
وفي هذا الإطار قامت الجزائر في السنة ذاتها أي سنة 2003بإنشاء عدد من مشاتل المؤسسات وهي: محضنة الأغواط، محضنة باتنة، محضنة البليدة، محضنة تلمسان، محضنة سطيف، محضنة عنابة، محضنة قسنطينة، محضنة وهران، محضنة الوادي، محضنة تيزي وزو، ورشة ربط الجزائر، ورشة ربط سطيف، ورشة ربط قسنطينة، ورشة ربط وهران.[1]

الفرع الثاني: مراكز التسهيل

لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79المؤرخ في 25فبراير سنة ،2003 وذلك طبقا لأحكام المادة 13من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع.

أما عن الطبيعة القانونية لهذه المراكز فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة حالة عينة من جامعة الجلفة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014 ص 67

تهدف مراكز التسهيل إلى تطوير ثقافة التقاول من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية لذلك كالعمل على توفير شباك يسهر على تلبية احتياجات المقاولين، وتقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص آجال إنشاء المؤسسات، وإقامة مكان يلتقي فيع عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية، وكذلك الحث على تثمين البحث العلمي من خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.

وتتولى مراكز التسهيل المهام التالية:
- دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون والإشراف على متابعتها.
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية.
- مرافقة المقاولين في ميداني التكوين والتسيير.

- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية والاستراتيجية. والدراسات الخاصة بالفروع

- تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الإطار تتدخل مراكز التسهيل لمساعدة المقاولين عن طريق ما يأتي:
- مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المقاول واهتماماته
- إعداد مخطط العمل عند الاقتضاء.
- اقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيف مع احتياجات المقاول الخاصة.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها.
- مساعدة المقاول على هيكلة استثماراته على أحسن وجه.
- مساعدة المقاول في مساعيه الرامية إلى تحويل التكنولوجيا.
- مرافقة المقاول لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعه.

وفي هذا الصدد تم إنشاء عدد من مراكز التسهيل في كل من: الشلف، الأغواط، بجاية، البليدة، الجزائر، جيجل، سطيف، سيدي بلعباس، قسنطينة، وهران، بومرداس، الوادي، تيبازة، غرداية، وبعد ذلك تم إنشاء في كل ولاية مركز تسهيل.[1]

أجهزة الدعم

في إطار الجهود الرامية إلى ترقية المقاولاتية في الجزائر، قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على مساعدة الشباب البطال في استحداث أنشطتهم الخاصة، وسوف بالتعرض لكل هذه الأجهزة بدءا بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والوكالة الوطنية لعدم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين سواء كانوا وطنيين أم أجانب من خلال تقديم الخدمات التالية:
-ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
-استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم .

[1] نفس المرجع من ص 67 ل ص 71

-تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي[1].
-منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
-تسيير صندوق دعم الاستثمار.
-التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد ,ا المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

-تبسيط إجراءات الحصول على المزايا.
-تخفيف ملفات طلبها.
-تخفيض آجال الرد على المستثمرين من 30يوما إلى 72ساعة فيما يتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز، وإلى 10أيام فيما يتعلق بمزايا الاستغلال.

لقد حلت هذه الوكالة محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار من خلال إدخال العديد من التعديلات على آليات عمل هذه الأخيرة حيث تم الإبقاء على صيغة الشباك الوحيد والذي يضم مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، حيث يتكون من ممثلين عن[2]- :

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
-ممثلين عن البيئة والعمران
-إدارة الجمارك
-مصالح السجل التجاري للغرفة الوطنية للسجل التجاري
-الوكالة الوطنية للعقار الصناعي
-مصلحة إيرادات الضرائب
-مصلحة إيرادات الخزينة
-الكشف الرسمي للإعلانBOAL

ويسهر هذا الشباك على تقديم مختلف المساعدات اللازمة للمستثمرين حتى ينفذوا مشاريعهم بأسرع وقت ممكن، وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والوثائق المطلوبة من أجل تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، والجديد في هذه الوكالة أنها ستكون متواجدة في كل ولايات الوطن بعدما كانت متمركزة في العاصمة فقط، وذلك للتخفيف من عبء التنقل من جهة، ومن جهة أخرى حتى تكون قريبة من مكان تواجد المستثمر للحصول على المعلومات اللازمة ومتابعة ملف الاستثمار،... مما سيخلق ديناميكية جديدة لترقية الاستثمار المحلي.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296المؤرخ في 8سبتمبر،1996[3]حيث تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة، بينما كلف الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ويتمثل الهدف من وراء تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وتستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19و 35سنة خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية/ مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى 40سنة كحد أقصى عندما

[1] نفس المرجع ص 72

[2] بربيش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الج ا زئر، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف،17-18 افريل 2006 ص329

[3] الجمهورية الج ا زئرية الديمق ا رطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 52 ، الصادر في 11 سبتمبر 19 ص12

يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل[1] .ويشترط على المقاول الراغب في الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، وفي حالة اللجوء إلى البنوك تتدخل الوكالة من أجل تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي الذي يستفيد منه المقاول، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الامتيازات سنتطرق إليها فيما يلي :

1-التمويل الثنائي: يتضمن هذا النوع من التمويل:

-مساهمة شخصية مقدمة من المقاول وتحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع

-قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة.

ويمكن تلخيص هيكل التمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول التالي :

الجدول 2: لهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قروض بدود فائدة
المستوى الأول اقل أو يساوي 5.000.000	**71%**	**29%**
المستوى الثاني ما بين 5.000.001 و 10.000.000	**72%**	**28%**

www.ansej.org.dz

2-التمويل الثلاثي: يتضمن هذا النوع من التمويل:

-مساهمة شخصية مقدمة من طرف المقاول تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.

-قرض بدون فائدة مقدم من الوكالة

-قرض بنكي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة

ويمكن تلخيص الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول الموالي :

الجدول:3الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

مستوى التمويل	المساهمة الشخصية	قروض بدون فائدة	قرض البنكي
المستوى الأول اقل أو يساوي 5.000.000	**%01**	**%29**	**%70**
المستوى الثاني ما بين 5.000.001 و10.000.000	**%02**	**%28**	**%70**

www.ansej.org.dz

[1] الجمهورية الج ا زئرية الديمق ا رطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 54. مرسوم تنفيذي رقم 3 -290 مؤرخ في 6 سبتمبر 2003, المادة 2, الصادر في 10 سبتمبر 2003, ص1

وتتكفل الوكالة بتخفيض نسب فوائد قروض الاستثمارات المتعلقة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للشباب ذوي المشاريع تتمثل في تخفيض نسبة الفائدة بنسبة ،[1]100%وكشرط أساسي لمنح التمويل يتعين على المقاول الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع وذلك بعد حصوله على اعتماد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حتى يعمل هذا الصندوق على ضمان القروض الممنوحة للشباب المعتمدين في إطار الوكالة أيا كانت طبيعتها، ويمكن أن تنخرط فيه كل مؤسسة قرض تقوم بتمويل مشاريع اعتمدتها الوكالة.

هذا الضمان يأتي كتكملة لما يقدمه المدين المنخرط في الصندوق على شكل تأمينات عينية حيث يغطي هذا الأخير لفائدة البنوك ما يعادل 70%من أصل الدين، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الصندوق على الرغم من إنشائه سنة 1998 [2]إلا أنه لم يبدأ العمل فعليا إلا انطلاقا من سنة 2005مما تسبب في المساس بمصداقيته تجاه البنوك والتالي أثرت سلبا على مستوى تمويل المشاريع المسجلة في إطار الوكالة.

ثانيا: الامتيازات الجبائية

بالإضافة إلى الامتيازات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تقوم الوكالة كذلك بتقديم امتيازات ضريبية وشبه ضريبية متنوعة للمقاول تتمثل فيما يلي:

1-خلال مرحلة إنجاز المشروع يستفيد المقاول من:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تخفيض بنسبة 5%من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة؛

2-خلال مرحلة الاستغلال: وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 03سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 06سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية؛
- تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف خمسة عمال على الأقل لمدة غير محددة؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغرة؛
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات الصغيرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

ثالثا: خدمة المرافقة

[1] الجمهورية الج ا زئرية الديمق ا رطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 35 ، المرسوم التنفيذي رقم13 - 253 ، المؤرخ في 02 جويلية- 2013 الصادر في 7 جويلية 2013 ، ص13

[2] الجمهورية الج ا زئرية الديمق ا رطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 42 ، المرسوم التنفيذي رقم98 - 200 ، المؤرخ في 9 جوان 1998 الصادر في 14 جوان 1998 ، ص7

تعتبر خدمة المرافقة من بين الخدمات المتميزة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمقاولين الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال، الإعلام، التوجيه والاستشارة خلال مرحلة إنشاء وتوسيع المؤسسة، وكذا المتابعة خلال مرحلة الاستغلال.

تقوم الوكالة بمرافقة المقاول خلال المراحل التالية:

1-بعد مرحلة الاستقبال والإعلام يتم ربط المقاول مع مستشار مرافق من الوكالة والذي يتكفل بتقديم الدعم الضروري له من أجل بلورة مشروع مؤسسة مهيكل، حيث يقوم المرافق بمرافقة المقاول في إطار سعيه لجمع المعلومات المتعلقة بالسوق المحتمل، اختيار التجهيزات المناسبة للمشروع، تحديد الاختيارات فيما يتعلق بالموارد البشرية، تحديد الاختيارات القانونية وكذلك الموارد المالية الضرورية للمؤسسة، كما يساعده أيضا في إعداد ملف الاستثمار الخاص به والذي يتضمن الدراسة التقنية-الاقتصادية لمؤسسته المستقبلية.

2.يتم بعدها عرض المشروع على لجنة انتقاء، اعتماد وتمويل المشاريع التي تقوم بتقييمه على أساس مخطط العمل أو الدراسة التقنية-الاقتصادية، ومن ثم تتخذ قرار الموافقة عليه أو رفضه.

3.في حالة قبول المشروع تتدخل الوكالة أيضا من أجل مساعدة المقاول للحصول على القرض البنكي.

4-كما يستفيد المقاول الحاصل على الموافقة البنكية على مشروعه إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات يقدم له من طرف مكونين تابعين للوكالة، وتسمح هذه الدورات التكوينية للمقاولين باكتساب معارف حول إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، التسويق، الضرائب، التخطيط المالي، كما تسمح له أيضا بتبادل الخبرات والتجارب مع مقاولين آخرين، مما يساعده على إقامة مؤسسة قادرة على الاستمرار والنمو.

5-وتستمر مرافقة الوكالة للمقاول حتى بعد انطلاق مؤسسته في النشاط وذلك من خلال زيارات منتظمة من طرف مرافقه لتقديم الاستشارة والدعم الضروري له في هذه المرحلة الحساسة من حياة المؤسسة

الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC

قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 11-94 المؤرخ في 26ماي سنة ،1994[1]والذي كلّف بمهمة تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية المنصوص عليها في نظام للتأمين عن البطالة، بالإضافة إلى مساعدتهم من أجل إعادة الاندماج في الحياة المهنية. وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، أوكلت إليه صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة وضبط ملفات المنخرطين فيه، ومن ثم صرف التعويضات المستحقة للبطالين المعنيين بخدماته، ولم تتوقف مهامه عند هذا الحد بل امتدت لتشمل مساعدة البطال المسرح على إعادة الاندماج في الحياة العملية من جديد، وفي كل مرة كانت تسند إليه مهام جديدة سنتطرق إليها بشيء من التفصيل فيما يلي [2]:

أولا: مهام الصندوق

لقد عرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة عدة محطات تخص جلها وفي كل مرة التكفل بالمهام الجديدة المسندة إليه من طرف السلطات العمومية والمتمثلة أساس فيما يلي :

[1] الجمهورية الج ا زئرية الديمق ا رطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 34 ، الصادر في 01 جوان 1994 ، ص 1

[2] الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، نشاطات ومهام، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الج ا زئر، العدد32, ديسمبر 2006 ، ص1

1.لقد تمثلت أول مهمة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والتي أوكلت إليه بمجرد إنشائه سنة 1994في التأمين عن البطالة، والتي تقتضي دفع تعويض البطالة للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم.
2.أما المهمة الثانية فقد تمثلت في تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل (C.R.E،)والتي تتمثل مهمتها في العمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن عمل من جديد، وتزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية لذلك، والدعك الكفيل بمساعدuم على تطوير قدراتهم في التعامل مع المواقف الصعبة، وتنمية الثقة في النفس، بالإضافة إلى مختلف المهارات الضرورية في عملية البحث عن العمل.
3.كما كلف الصندوق أيضا بإجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل ,مراكز المساعدة على العمل الحر (C.A.T.I،)هذا الإجراء يهدف هو أيضا كالإجراء السابق إلى تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال ولكن هذه المرة من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وذلك بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين.
4.التكوين التحويلي والذي يسمح للبطالين المستفيدين باكتساب مؤهلات جديدة تساعدهم على تنمية قدراتهم للاندماج مجددا في الحياة العملية، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى ثلاثة أشهر عموما على مستوى مؤسسات التكوين المهني المتعاقدة مع الصندوق.

5-وفي إطار الحفاظ على مناصب الشغل المدفوعة الأجر وتفادي اللجوء إلى تسريحات لأسباب اقتصادية، كلّف الصندوق انطلاقا من سنة 1998بتبني برنامج لمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات عن طريق العديد من الإجراءات نذكر من بينها:
أ. تسهيل الاستفادة من القروض البنكية للاستثمارات التي تم التأكد من جدواها.

ب. مساعدة المؤسسات على تبني الوسائل الحديثة في التسيير من خلال خدمات خبراء مختصين في شتى المجالات كدراسات السوق، فرص الاستثمار..

ج. المساهمة في تكوين المسيرين والعمال.

ثانيا: جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35و 50سنة.

نظرا للإمكانيات المالية الكبيرة التي يملكها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ناهيك عن امتلاكه لكفاءات معتبرة في مجال التسيير والخبرة التي اكتسبها عبر مراكز دعم العمل الحر، وتماشيا مع جهود الدولة الرامية لتدعيم المقاولاتية، أوكلت له مهمة جديدة تتمثل في تسيير جهاز دعم استحداث النشاطات الاقتصادية من طرف البطالين أصحاب المشاريع المتراوح أعمارهم بين 35و 50سنة .

إن هذا الجهاز الذي يهدف إلى العمل على بعث المؤسسات الجديدة والسهر على ديمومتها، باعتبارها طريقة تسمح للبطال بخلق نشاط جديد ومستقل يمكنه من الخروج من البطالة ويسمح له بتوفير مناصب شغل للآخرين تم إنشاؤه وفق المرسوم الرئاسي رقم 03-514المؤرخ في 30ديسمبر 2003.[1]

ويتوجه جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين إلى شريحة البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35و 50سنة، الذين لم يوجد لهم حل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إما بسبب عدم قدرتها على التكفل بالكم المتزايد لطلبات الشباب، أو لعدم تكفل هذه الأخيرة، ذه الفئة العمرية خاصة من تجاوزت منها حاجز الأربعين سنة. ويستهدف هذا الإجراء كافة نشاطات الإنتاج والخدمات باستثناء نشاطات إعادة البيع دون تحويل المنتج.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجريدة الرسمية، العدد 84 ، الصادر في 31 ديسمبر 2003 ، ص7

ثالثا: أشكال الامتيازات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يتكون مزيج الامتيازات التي يقدمها الصندوق من الامتيازات التالية:

1.الامتيازات المالية

إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومن خلال جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين يقوم بتمويل المشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 10ملايين دينار وفق صيغة التمويل الثلاثي التالية:

الجدول 4: الهيكل المالي لتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الصندوق الوطني لتامين البطالة

مستوى التمويل	المساهمة الشخصية	قروض بدون فائدة	قرض البنكي
المستوى الأول **اقل أو يساوي 5.000.000**	**%01**	**%29**	**%70**
المستوى الثاني ما بين **5.000.001** **و 10.000.000**	**%02**	**%28**	**%70**

www.cnac.dz

و لا يتوقف منح المزايا المالية عند هذا الحد، حيث يستفيد المشروع المنجز في إطار هذا الجهاز من تخفيضات في معدل الفائدة المطبق على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية بنسبة 100%وفقا للمرسوم التنفيذي رقم المؤرخ في 02جويلية المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-02الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين 30سنة وخمسين 50سنة ومستوياتها ومثلما هو عليه الحال في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تم إحداث صندوق لضمان القروض البنكية وهو صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35و 50سنة، الموطن لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-03المؤرخ في 3جانفي ،2004 والذي تم إنشاؤه من أجل ضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية للبطالين ذوي المشاريع المنخرطين في الصندوق، حيث يكمل الصندوق الضمانات التي يقدمها المنخرط المقترض إلى البنك أو المؤسسة المالية في شكل تأمينات عينية و/أو شخصية ويغطي الصندوق باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد بنسبة 70%.

الامتيازات الجبائية

بالإضافة إلى الامتيازات المالية التي يقدمها الصندوق، يقوم الصندوق كذلك بتقديم امتيازات ضريبية وشبه ضريبية متنوعة

للمقاول تتمثل فيما يلي :
أ- خلال مرحلة إنجاز المشروع يستفيد المقاول من:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

-تخفيض بنسبة 5%من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط؛

▪الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة؛

ب- خلال مرحلة الاستغلال: وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 03سنوات بداية من انطلاق النشاط، وتتمثل في الإعفاء الكلي من:

▪من الضريبة على أرباح الشركات
▪الضريبة على الدخل الإجمالي
▪الرسم على النشاطات المهنية

-الرسم العقاري على الملكيات المبنية

3.خدمة المرافقة:

نظرا لاقتناعه بأن امتلاك فكرة مشروع وحدها لا تكفي للنجاح في إنشاء المؤسسة وضمان استمرارها، بل يجب عليها أيضا أن تلبي حاجة حقيقية، اهتم الصندوق كذلك بالمرافقة باعتبارها مهمة أساسية له، تشمل المرافقة المقدمة من الصندوق المراحل التحضيرية لإنشاء المؤسسة وتستمر حتى بعد انطلاقها، كما تتضمن أنشطة الإعلام، ربط المقاولين بمختلف الشركاء خاصة البنوك والإدارات الأخرى.

تتم المرافقة الشخصية للمقاول عبر مجموعة من المراحل تكمن في الإعلام وإعداد المشروع وتجهيز المؤسسة المستحدثة وتستمر كذلك بعد انطلاقها في النشاط على النحو التالي:

-تتمثل المرحلة الأولى للمرافقة في مرحلة إعداد المشروع يقوم الصندوق خلالها بمساعدة المقاول على إنجاز الدراسة التقنية
–الاقتصادية التي تتجلى في عرض المشروع، المنتج، السوق، وسائل الإنتاج، تمويل المشروع وملفه المالي.

-بعد استكمال الدراسة التقنية-الاقتصادية تأتي مرحلة عرض المشروع على لجنة الانتقاء والاعتماد التي تبث في مصداقيته، ففي حالة قبوله تبدأ المرحلة الثالثة من المرافقة، أمل في حالة رفضه فيبلغ البطال صاحب المشروع بالنقائص المسجلة في مشروعه حتى يتسنى له استدراكها وتقديم المشروع من جديد.

-مرحلة تركيب المؤسسة، تسلم فيها شهادة القابلية مع التبليغ بالموافقة المبدئية في شأن منح السلفة، ويتم الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة بشكل إجباري

-دع بعدها البطال طلب القرض لدى البنك المخول له تمويل المشروع الذي ينبغي له أن لا يتجاوز ثلاثة أشهر للفصل في طلبه، وفي حالة قبوله تسلم شهادة القابلية في شأن الامتيازات الضريبية مع إصدار قرار نهائي خاص بمنح السلفة، أما في حالة الرفض فيسلم للصندوق تقرير مفصل بأسباب ذلك.

-مرحلة ما بعد انطلاق المؤسسة ومتابعتها يهدف الصندوق من خلالها إلى ضمان ديمومة المؤسسة واستمرارها، يتم فيها تكليف مستشار مرافق بمتابعة نشاطها لمدة ثلاث سنوات عن طريق الاستشارة في مجال الضرائب والمحاسبة وتسيير الموارد البشرية، كما يوفر الصندوق أيضا فرصا للتكوين يستفيد منها المقاول, يهدف تلقي مبادئ التسيير التي يحتاجها في تسييره اليومي للمؤسسة.

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGE

يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، وذلك نظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة الفردية،

ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشريحة. وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

طبقا لأحكام المادة 7من المرسوم الرئاسي رقم 04-13المؤرخ في 22جانفي 2004المتعلق بجهاز القرض المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14المؤرخ في 22جانفي 2004،[1]الوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطاتها إلى الوزير المكلف بالتشغيل.

أولا: مهام الوكالة

تتمثل المهمة الأساسية لهذه الوكالة في تسيير جهاز القرض المصغر الذي استحدث من أجل تقديم قروض مصغرة تمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر أو غير المنتظم، بشرط أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب، وهو موجه كذلك إلى النساء الماكثات في البيت. ويكمن الهدف من وراء تقديم هذا النوع من القروض في تسهيل عملية الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات من خلال مساعدتهم على استحداث أنشطتهم الاقتصادية الخاصة التي يمكن أن تأخذ شكل عمل منزلي، صناعات تقليدية، نشاطات حرفية وخدمية... وبالإضافة إلى مهمة تسيير جهاز القرض المصغر، تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمهام التالية:

-دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
-منح قروض بدون مكافأة.
-تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي سيحظون ,بها.

-ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

ثانيا: أشكال الامتيازات المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر
تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم أشكال مختلفة من الإعانات تتمثل أهمها فيما يلي:

الامتيازات المالية:

تسهر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تقديم مساعدات مالية للمقاولين الراغبين في استحداث نشاطاتهم الخاصة، فبالإضافة إلى المساهمة الشخصية التي يجب تقديمها من طرف المقاول الراغب في الاستفادة من دعم الوكالة، تقوم هذه الأخيرة بتقديم سلفة بدون فائدة تختلف قيمتها باختلاف القيمة الإجمالية للمشروع، وكما تتدخل أيضا لمساعدته على تأمين قرض بنكي ولكن بشرط الانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التابع لها، والذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعار إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000دج وقد تصل إلى 250.000دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000دج والتي تستدعي تركيبا ماليا مع أحد البنوك، ويعفى القرض المصغر من تسديد الفوائد كليا والتي يتم تسديدها من طرف خزينة الدولة، ويتكفل البنك بدراسة وضعيات التسديد والسحب واستحقاقات الفائدة لحساب وكالة القرض

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الجريدة الرسمية, العدد 06 , الصادر في 25 جانفي 2004 , ص8

المصغر في كل ثلاثي لتقوم فيما بعد هذه الوكالة بتحويل تلك الوضعيات إلى الخزينة العمومية حتى يتسنى لهذه الأخيرة القيام بعملية السداد، والجدول التالي يوضح أنماط التمويل بالوكالة .

لجدول 5: الهياكل التمويل بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

قيمة المشروع	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة
لا تتجاوز 100.000دج	**%0**	**-**	**%100**
لا تتجاوز 250.000دج بالنسبة لولايات الجنوب	**%0**	**-**	**%100**
لا تتجاوز 1.000.000	**%1**	**%70**	**%29**

-2 خدمة المرافقة

كما أن خدمات الوكالة الوطنية لا تقتصر فقط على تقديم المساعدات المالية بل تشمل أيضا خدمات المرافقة والتوجيه من خلال إنجاز الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، التكوين في المجال المالي والتسييري، بالإضافة إلى إمكانية المشاركة في الصالونات والمعارض مما يزيد من فرص المقاولين في اكتساب الخبرة والاندماج في العديد من الشبكات. ومما يميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى توفيرها لخلايا مرافقة على مستوى الدوائر مما يقرب الوكالة بشكل كبير من المقاول، ويضمن له إمكانية الاستعلام وإيداع ملفاته ومتابعتها.

<u>*صناديق ضمان القروض</u>

لقد قامت الدولة باستحداث مجموعة من الآليات الكفيلة بالمساهمة في حل إشكالية الحصول على التموين الضروري لإنشاء أو توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يعود مردها أساسا إلى تشدد البنوك في منح القروض لصالح هذا النوع من الاستثمارات ذات المعدل المرتفع للأخطار، وتجسدت هذه الآليات في إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR

يهدف تسهيل عملية الاقتراض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء فيما يتعلق بالإنشاء أو التوسيع، وطبقا لأحكام المادة 14من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الدولة بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373المؤرخ في 11نوفمبر ،2002 الصندوق عبارة عن مؤسسة عمومية موضوعة تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

يعتبر هذا الصندوق آلية تسمح بتسهيل عملية الوصول إلى التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطويرها، وهو بذلك يشكل إحدى الأدوات المالية التي تسعى لخلق مناخ ملائم لتطوير المقاولاتية في الجزائر. ولأن إشكاليات التمويل التي تواجه المقاولين الراغبين في إنشاء مؤسساتم أو توسيعها، ناتجة أساسا عن ضعف القدرات المالية والمساهمات الشخصية للمقاول في حد ذاته، وعدم توفر أو كفاية الضمانات العينية اللازمة التي تفرضها البنوك من أجل منح القروض، فإن الصندوق يسعى لإيجاد الحلول الفعالة لهذا الإشكال وذلك بلعب دور الوسيط بين المقاول والبنك الذي يشاركه في تقاسم الخطر من خلال تقديم ضمانات مالية لهذا الأخير، وتقدم هذه الضمانات التي تعتبر ضمان دولة بعد دراسة دقيقة تسمح بالتأكد من الجدوى الاقتصادية للمشروع المقدم من طرف المقاول.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن الصندوق يلتزم بالعمل في إطار تطبيق البرامج الموجهة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتسيير الغلاف المالي الذي خصص من الاتحاد الأوروبي سنة 2005في إطار برنامج الشراكة الأور ومتوسطية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 15مليون أورو وضعت تحت تصرف الصندوق من خلال الوزارة الوصية.

أما عن المؤسسات المؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق فهي تتمثل في كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج سلع وخدمات، حيث تعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع هذه المعايير :

-المؤسسات التي تساهم في الإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
-المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات أو في رفع الصادرات.
-المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة أو تسمح بخلق مناصب الشغل.
-المشاريع التي تساهم في تطوير المناطق الجهوية للبلاد.
-المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

ويكون تدخل صندوق ضمان القروض لتغطية مخاطر القرض من خلال تقديمه نسبة ضمان تتراوح ما بين 10% و 80%من القرض البنكي وتحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، أما عن المبلغ الأدنى للضمان فيبلغ 5ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 50مليون دينار مع العلم أن تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع، وتحدد المدة القصوى للضمان بسبع سنوات لقرض استثمار العادي و عشر سنوات للتأجير التمويلي.[1]

لفرع الثاني: صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطةCGCI-PME

صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو هيئة ضمان شكلها القانوني شركة ذات أسهم، تم إنشاؤها سنة 2004[2]،مبادرة من السلطات العمومية لتغطية مخاطر عدم تسديد قروض الاستثمار التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية من أجل تمويل مشاريع استثمارية لإنشاء أو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث يقوم الصندوق بتقديم الضمانات الكفيلة بتسديد القروض البنكية التي يستفيد منها المقاولون، ولا يمكن أن يتجاوز مستوى القروض القابلة للضمان 500مليون دينار جزائري، وتتمثل المخاطر المغطاة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أخطار عدم تسديد القروض الممنوحة، وأخطار التسوية أو التصفية القضائية للمقترض. أما عن مستوى تغطية الدين غير المدفوع فيبلغ 80%عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء، و 60%عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة، دف توسيع نشاطها، تطويرها أو تجديد تجهيزاتها، ومقابل الضمان الذي يمنحه إياه الصندوق، يجب على المقاول أن يدفع لهذا الأخير علاوة بنسبة 0.5%من القرض المضمون المتبقي.

المطلب الثالث: أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على الإحصائيات التي تبين دور المقاولاتية في النشاط الاقتصادي من خلال تبيان تطور أعدادها وتوزيعها حسب الأنشطة الاقتصادية، وكذلك مساهمتها في تطور الميزان التجاري والناتج الداخلي الخام وتطور القيمة المضافة.

---

[1] نفس المرجع السابق

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجريدة الرسمية، العدد 27 ، المرسوم الرئاسي رقم04 -134 المؤرخ في 14 أفريل2004 الصادر في 28 أفريل 2004، ص3

***تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.**

الفرع الأول : المعلومات الخاصة بسنة 2011

عند نهاية عام 2011بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 659309مؤسسة منها نسبة 60 %أشخاص معنوية، وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية بـ 18.21%أو نشاطات حرفية بنسبة 22.28%.كما بلغ عدد المؤسسات العمومية 572مؤسسة و الجدول التالي يوضح ذلك :

لجدول 6: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبيعة م ص م	عدد المؤسسات	النسبة
1 المؤسسات الخاصة		
الأشخاص المعنوية	**391761**	**%59.42**
الأشخاص الطبيعية	**120095**	**%18.22**
النشاطات الحرفية	**146881**	**%22.28**
المجموع الجزئي 1	**658737**	**%99.91**
2- المؤسسات العمومية		
أشخاص معنوية	**572**	**%0.09**
المجموع الجزئي2	**572**	**%0.09**
المجموع	**659309**	**%100**

الفرع الثاني : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا: التوجيه العام

خلال عام ،2011بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة 44390مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقارنة بـ42665 عام 2010.كما تم شطب خلال نفس الفترة 9545مؤسسة، وإعادة تنشيط 5392مؤسسة أي بمجموع 40237مؤسسة منشأة بمعدل نمو يقدر بـ 6.5%مقارنة بعام. 2010.

. جدول 7: التطور السنوي للتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبيعة .م.ص.م	2010	2011	التطور السنوي	
			العدد	النسبة المؤوية%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة				
أشخاص المعنوية	**369319**	**391761**	**22442**	**%6.8**
أشخاص طبيعية	**113573**	**120095**	**6522**	**%5.74**
النشاطات الحرفية	**135623**	**146881**	**11258**	**%8.31**
مجموع جزئي 1	**618515**	**658737**	**40222**	**%6.5**
2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية				
أشخاص معنوية	**557**	**572**	**15**	**%2.69**
مجموع جزئي 2	**557**	**572**	**15**	**%2.69**
مجموع كلي	**619072**	**659309**	**40237**	**%6.5**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 13

نلاحظ من الجدول أن نسبة الزيادة العليا تقدر بـ 8.31%والتي تمثل فئة النشاطات الحرفية، يأتي من بعد ذلك فئة الأشخاص المعنوي، بنسبة تقدر بـ،6.08 % والذي يمكن أن يفسر ذلك هو المقاولات العائلية والتي تتميز بالحرفية وتكون متوارثة بين أفراد العائلة الواحدة، وهو ما يعكس دائما توجه حاملي المشاريع إلى الحرف المتقنة في العائلة لذلك نجد أن النشاطات الحرفية تمثل أكبر نسبة في التطور السنوي.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة و المتوسط الخاصة[1]

عند نهاية ، 2011تم تسجيل 658737مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة تتوزع على:

*أشخاص معنوية : 391761مؤسسة صغيرة و متوسطة)تمثل 59.41 %من المجموع)

*أشخاص طبيعية : 120095مؤسسة صغيرة و متوسطة)تمثل 18.21 %من المجموع)

*النشاطات الحرفية146881 :مؤسسة صغيرة ومتوسطة)تمثل 22.28%من المجموع)

و عند المقارنة مع سنة ،2010يعرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تزايد يقدر بـ : ،6.5 %ويتمثل هذا التزايد في خلق 40222مؤسسة متوزعة على 22442مؤسسة ذات طبيعة معنوية و 6522مؤسسة ذو طبيعة شخصية و 11258نشاط حرفي .

1-بالنسبة للأشخاص المعنوية

خلال سنة ، 2011تم تسجيل 26239مؤسسة صغيرة و متوسطة جديدة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (، CNAS)وكذا 9189مؤسسة مشطوبة.

ويمكن أن يفسر هذا التباين في الأرقام إلى مدى توجه الأشخاص في اختيار الشكل القانوني لمؤسساتهم حيث أن النسبة الغالبة تتمثل في الأشخاص المعنوية وذلك للاستفادة أكثر من المزايا الضريبية أو إلى طبيعة النشاط الممارس كما هو الحال بالنسبة للأنشطة الحرفية التي تأتي بنسبة متقدمة عن الأنشطة الممارسة من الأشخاص الطبيعية.

2.بالنسبة للأشخاص الطبيعية

تتمثل الأشخاص الطبيعية في رؤساء مؤسسات المهن الحرة الغير ملزمة بالتسجيل في السجل التجاري ، و تشمل كل من الموثقين ، المحامين ، المحضرين القضائيين ، الأطباء ، المهندسين المعماريين ، و المزارعين ... إلخ.

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمهن الحرة 120095مؤسسة ، تنشط خصوصا في الاستثمار الزراعي (، 61.91 %)و الصحة) ،(% 27.70وحلال سنة 2011 تم تسجيل 6757 مؤسسة جديدة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS موزعة على قطاعات النشاط: قطاع الصحة : ، 2593قطاع العدل : ، 1223الاستثمار الزراعي2941 .

الجدول 8: المهن الحرة حسب القطاع

	قطاع الصحة	قطاع العدالة	الاستثمار الزراعي	المجموع
عدد م.ص.م 2011	**33302**	**12502**	**74492**	**120095**
النسب /المجموع	**%27.7**	**%10.4**	**6.91**	
المؤسسات المنشاة 2011	**2593**	**1223**	**2941**	**6757**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 14

من خلال الجدول يمكن الملاحظة بأن الاستثمار الزراعي يحمل أكبر عدد من المؤسسات المنشأة وهذا يرجع إلى توجه المستثمرين نظرا لمجهودات الدولة في تدعيم هذا القطاع الحيوي وكذلك إلى الممارسة الجيدة للمستثمرين في هذا القطاع، ويأتي بعد ذلك المؤسسات المنشأة في قطاع الصحة وذلك لكثرة وتعدد التخصصات الطبية وتنوعها.

[1] نفس المرجع ص 13

ثالثا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تتمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية

نسبة ضئيلة من محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. مع الملاحظة أنّه خلال سنة، 2011تزايد عددها مقارنة بسنة 2010حيث انتقل من 557إلى 572مؤسسة، أي بنسبة، 2.69%كما تم، ا تسجيل 48656أجير بدلا من 48086أجير عند نهاية عام .2010.

تمارس هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطاتها في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني، إلا أنه يغلب عليها قطاع الزراعة بـ، 31.99 %الصناعة بـ، 29.55 %و الخدمات بـ. 29.20% يجدر التذكير بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية تمثل حوالي 30 %من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، و التي تشغل حوالي 43 %من أجراء القطاع العمومي التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

جدول 9: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%	مناصب العمل	%
الصناعة	**169**	**%29.55**	**20549**	**%42.73**
الخدمات	**167**	**%22.20**	**12939**	**%26.91**
الزراعة	**183**	**%31.99**	**8519**	**%17.72**
البناء والأشغال العمومية	**41**	**%7.17**	**4365**	**%9.08**
المناجم والمحاجز	**12**	**%2.10**	**1714**	**%3.56**
المجموع	**572**	**%100**	**48086**	**%100**

[1] نفس المرجع ص14

الجدول10 :توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عام 2010	حركية التسجيلات عام 2010			عام 201
		إنشاء I	الشطب II	إعادة إنشاء III	الزيادة I-II+III
الفلاحة					
الفلاحة و الصيد البحري	3806	229	66	37	200	4006
المجموع الجزئي 1	**3806**	**229**	**66**	**37**	**200**	**4006**
المحروقات ، الطاقة ، المناجم و الخدمات المتصلة						
المياه و الطاقة	101	4	3	4	5	106
المحروقات	580	23	5	1	19	599
خدمات الأشغال البترولية	272	21	6	6	21	293
المناجم و المحاجر	917	40	8	9	41	958
المجموع الجزئي 2	**1775**	**88**	**22**	**20**	**86**	**1956**
البناء و الأشغال العمومية						
البناء و الأشغال العمومية	129762	7299	3512	2203	5990	135752
المجموع الجزئي 3	**129762**	**7299**	**3512**	**2203**	**5990**	**135752**
الصناعات التحويلية						
الحديد و الصلب	9556	416	173	101	344	9900
مواد البناء	7854	367	79	83	371	8225
كيمياء–مطاط-بلاستيك	2446	168	35	24	157	2603
الصناعة الغذائية	18394	981	402	199	778	19172
صناعة النسيج	64493	261	64	37	234	4727
صناعة الجلد	1677	53	23	11	41	1718
صناعة الخشب و الورق	13063	723	276	191	638	13701
صناعة مختلفة	3745	129	61	31	99	3844
المجموع الجزئي 4	**61228**	**3098**	**1113**	**677**	**2662**	**63890**
الخدمات						
النقل و المواصلات	33848	3360	1071	483	2772	36620
التجار	64962	5473	1350	752	4875	69837
الفندقة و الإطعام	20401	1085	431	196	850	21251
خدمات للمؤسسات	23541	3341	852	565	3045	26595
خدمات للعائلات	25403	1848	675	401	1574	26977
مؤسسات مالية	1209	137	32	15	120	1329
أعمال عقارية	1040	85	22	21	84	1124
خدمات المرافق الجماعية	2249	196	43	22	175	2424
المجموع الجزئي 5	**172653**	**15525**	**4476**	**2455**	**13504**	**186157**
المجموع	369319	26239	9189	5392	22442	391761

المصدر :وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره،2 ص

من خلال الجدول يمكن أن ترجع النسبة العليا للمؤسسات الزراعية العمومية لتوجه الدولة بدعم هذا القطاع الحيوي بإنشاء مؤسسات تابعة لها في مختلف أوجه النشاط الزراعي وبما يتناسب مع احتياجات المجتمع، وبعدها نجد المؤسسات الصناعية والتي يمكن أن توجدها الدولة لدعم النسيج الصناعي.

الفرع الثالث : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط[1]

تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة)أشخاص معنوية(بكثرة في قطاع الخدمات الذي يمثل أكثر من النصف، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع الصناعات التحويلية، وذلك يرجع لتفضيل المستثمرين لقطاع الخدمات باعتباره قطاعا مربحا غير مكلف بالنسبة للقطاعات الأخرى، أما قطاع الأشغال العمومية فيرجع لكثرة الصفقات والمشاريع والبرامج العمومية فيه كبرامج السكنات، أما قطاع الصناعات التحويلية فيعود للمنتجات الاستهلاكية ذات الطلب العالي كالمصبرات والعصائر.

جدول11: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

مجموعات فروع النشاط	2010	%	2011	%	التطور السنوي
الفلاحة والصيد البحري	**3806**	**%1.3**	**4006**	**%1.02**	**%5.25**
المحروقات والطاقة والمناجم والخدمات المتصلة	**1870**	**%0.51**	**1956**	**%0.50**	**%4.60**
البناء والأشغال العمومية	**129762**	**%35.14**	**13572**	**%34.65**	**%4.62**
الصناعات التحويلة	**61228**	**%16.58**	**63890**	**%16.31**	**%4.35**
الخدمات	**172653**	**%46.75**	**186157**	**47.52%**	**%7.82**
المجموع	369319	%100	391761	%100	%0.08

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، 2ص

نلاحظ خلال هذه الفترة، أن نسبة إنشاء المؤسسات تبقى مرتفعة في قطاع الخدمات 7.82%وقطاع الفلاحة والصيد البحري بـ 5.25% وقطاع البناء والأشغال العمومية4.62%

قد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية 63890مؤسسة خلال عام ،2011مقارنة بـ 61228 مؤسسة عام ،2010أي بتطور سنوي يقدر بـ 4.35 %بينما التطور السنوي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بلغ . 6.08 % تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لقطاع الصناعة حسب الفروع كما يلي :

-الصناعة الغذائية19172 :مؤسسة صغيرة و متوسطة 30 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

-صناعة الخشب والورق13701 :مؤسسة صغيرة و متوسطة 30.01 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

- الحديد و الصلب9900 : مؤسسة صغيرة و متوسطة 15.50 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

-مواد البناء8225 : مؤسسة صغيرة و متوسطة 12.87% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية فيما يخص حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام ،2011بلغ عدد المؤسسات المنشأة حديثاً 26239مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 3098مؤسسة صغيرة و متوسطة صناعية، في حين بلغ عدد المشطوبين 9189مؤسسة صغيرة و متوسطة منها 1113مؤسسة صغيرة و متوسطة صناعية، والجدول الموالي يبين لنا توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط.

[1] نفس المرجع ص 15-19

الفرع الرابع: تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 12ولاية بنسبة أكثر من 52 %من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول 12 :توزيع الولايات الاثني عشر الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة

الترتيب الولايات	2010	2011	النسبة %	التطور السنوي
1 ا لجزائر	432265	45636	%11.65	%5.48
2 تيزي وزو	214181	23109	%5.90	%7.58
3 وهران	17323	18370	%4.69	%6.04
4 بجاية	16695	17962	%4.58	%7.59
5 سطيف	16096	17154	%4.38	%6.57
6 تيبازة	14434	15672	%4.00	%8.58
7 بومرداس	12955	13787	%3.52	%6.42
8 البليدة	12059	12938	%3.30	%7.29
9 قسنطينة	11781	12561	%3.21	%6.62
10عنابة	9508	10041	%2.56	%5.61
11 باتنة	9149	9866	%2.52	%7.84
12 الشلف	9356	9755	%2.49	%4.26
المجموع الجزئي	194102	206851	%52.80	%6.57
المجموع	369319	391761	%100	%6.08

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سبق ذكره ، ص 24

تمثل ولايات كل من الجزائر، تيزي وزو، وهران وبجاية حوالي 27%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبلاد. تسجل كل من تيبازة، (+8.58%)باتنة (+ 7.84%)بجاية7.59%) +(وتيزي وزو7.58%) (+ أعلى معدل للتطور، حيث تتعدى بذلك معدل التطور على المستوى الوطني.

يعتبر التمركز شديدا في الجهة الشمالية مقارنة بجنوب البلاد ومن الملاحظ احتواء الوسط على نسبة مهمة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

حيث تشمل المنطقة الشمالية على 232664مؤسسة صغيرة ومتوسطة)أي بنسبة 59.39%)متبوعة بالهضاب العليا بـ 119146مؤسسة صغيرة ومتوسطة) 30.41%)بينما يشمل الجنوب 39951مؤسسة صغيرة و متوسطة حوالي . (10.20%

المطلب الثالث: دور المقاولاتية في النشاط الاقتصادي في الجزائر[1]

الفرع الأول: تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ عدد مناصب الشغل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1.724.197فرد عند نهاية سنة 2011يضم هذا العدد بالإضافة إلى الأجراء، أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة)أشخاص معنوية(وأرباب المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة والحرفيين.

[1] الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة حالة عينة من جامعة الجلفة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014 ص102

إن نسبة تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر بـ 6.05%خلال الفترة .2011-2010

جدول13 :تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئة

طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عام 2010 العدد	النسبة%	عام 2011 العدد	النسبة %	التطور السنوي %
المؤسسة الخاصة					
الأجزاء	958515	%58.96	1017374	%58.99	%6.14
أرباب المؤسسات	618515	%38.05	658737	%38.22	%6.50
المجموع الجزئي	1577030	%97.01	1676111	%97.21	%6.28
المؤسسات العمومية	48656	%2.99	48086	%2.79	%1.17
المجموع	1625686	%100	1724197	%100	%6.05

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص1

من خلال الجدول يتبين لنا تطور عدد العمال المصرح ,م وما يؤدي ذلك إلى المساهمة في تقليص البطالة، فالمؤسسات ص و م الخاصة عرفت تطورا من سنة إلى أخرى في رفع عدد مناصب التشغيل إذ نجد أن العدد ارتفع بنسبة 6.28% سنة 2011مقارنة بسنة ، 2010 أما المؤسسات العامة فقد شهدت انخفاضا بنسبة 1.17%بالمقارنة مع .2010 وتجدر الإشارة إلى أن عدد أرباب المؤسسات الخاصة يتكون من أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة "أشخاص معنوية" ورؤساء المؤسسات الخاصة التي تنشط في المهن الحرة، ويعتمد في الحصول على هذا الرقم على معلومات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء خلافا لنظام جمع المعلومات المتعلق بقطاع الصناعة التقليدية سابقا.

الفرع الثاني : دور المقاولاتية في تطور الميزان التجاري

سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال سنة 2011فائض في الميزان التجاري حيث بلغ أكثر من 26.93مليار دولار أمريكي مقارنة مع 16.58مليار دولار أمريكي سنة 2010وذلك راجع لزيادة الصادرات بـ 28.63%

جدول 14: تطور الميزان التجاري ال جزائري2011/2010

	2010	2011	معدل التطور %
الاسترداد	40472	46453	%14.78
التصدير	57053	73390	%28.63
الميزان التجاري	16581	26937	%62.46

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 51

أولا : الواردات

يبين توزيع الواردات حسب مجموعة المنتوجات لسنة 2011ارتفاع بالنسبة لغالبية مجموعات المنتوجات مقارنة مع سنة 2010.حيث أن السلع الغذائية ارتفعت بأكثر من 61%متبوعة بالسلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 24.57%والسلع الخاصة بالإنتاجية بنسبة .%7 نلاحظ فيما يخص سلع التجهيزات فهي مستقرة حول قيمة 16مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

جدول :15تطور الواردات حسب مجموعة المنتوجات

مجموعة المنتوجات	2010 القيمة	%	2011 القيمة	%	معدل التطور%
السلع الغذائي	6058	14.97	9755	21.00	61.03
السلع الخاصة بالإنتاج	12462	30.79	13338	28.71	7.03

سلع التجهيزات	16117	39.82	16.90	34.64	0.17
سلع الاستهلاك غير الغذائي	5836	14.42	7270	15.65	24.57
المجموع	40473	100	46453	100	147.78

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 52

ثانيا: الصادرات

تمثل صادرات المحروقات نسبة تقدر بـ % 97من القيمة الإجمالية للصادرات سنة، 2011كما تم تسجيل زيادة في الصادرات بحوالي % 28مقارنة بسنة .2010 أما بالنسبة للصادرات خارج نطاق المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة بنسبة % 2.93من القيمة الإجمالية للصادرات، بقيمة 2.15مليار دولار أمريكي. وقد عرفت هذه الصادرات زيادة ملحوظة بحوالي % 41مقارنة مع سنة. 2010.

فيما يخص أهم المنتوجات خارج قطاع المحروقات المصدرة تتكون أساسا من مجموعة " منتوجات نصف مصنعة" والتي تمثل نسبة %2.15من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك بقيمة 1.58مليار دولار أمريكي. ثم مجموعة "السلع الغذائية " بنسبة % 0.49أي بقيمة تقدر بـ 356مليون دولار أمريكي، تتبع بمجموعة "المنتوجات الخام " بنسبة % 0.22 أي بقيمة 160مليون دولار أمريكي، وأخيرا " سلع الاستهلاك[1]

غير الغذائية " و"سلع التجهيزات الصناعية " بالنسبتين التاليتين على الترتيب % 0.02و. % 0.0

جدول 16: أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات المصدرة.

القيمة: بمليون دولار أمريكي

تعين المنتوج	عام 2010		عام 2011	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الزيوت والموارد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	558.44	36.60	931.58	43.35
النشادر المزروعة بالماء	195.95	12.84	375.00	17.45
سكر الشمندر	231.35	15.16	269.61	12.55
فوسفات الكلسيوم	43.96	2.88	128.38	5.97
الزنك على شكل خام	61.42	4.02	36.45	1.70
الهيدروجين والغازات النادرة	43.39	2.84	40.16	1.87
الكحول غير الحلقية	27.62	1.81	41.77	1.94
المياه المعدنية والغازية	26.75	1.75	26.58	1.24
التمور	22.65	1.48	23.26	1.08
جلود مدبوغة	11.02	0.72	19.54	0.91
المجموع الجزئي	1223	80	1892	88
المجموع	1526	100	2149	100

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 53

[1] نفس المرجع ص 104

الفرع الثالث: دور المقاولاتية في تطور الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة[1]

أولا: دور المقاولاتية في تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية خلال فترة معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.

ن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام، والجدول التالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول 17: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع ال قانوني2010/2006

القيمة: مليار دينار جزائري*

الطابع القانوني	2006		2007		2008		2009		2010	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	704.05	20.44	749.86	19.2	760.92	17.55	816.80	16.41	827.53	15.02
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	2740.06	79.56	3153.77	80.8	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98
المجموع	3444.11	100	3903.63	100	4334.99	100	4976.82	100	5509.21	100

المصدر :وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص5

نلاحظ من الجدول مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام من سنة 2006إلى غاية 2010تطورا ملحوظا في نسب هذه المساهمة وتشكل القيمة القصوى، إذ تصل إلى غاية 84.98%من النسبة الإجمالية سنة ،2010وهذا ما يمكن تفسيره بالدور الهام الذي تلعبه المقاولاتية في النشاط الاقتصادي.

ثانيا: دور المقاولاتية في تطور القيمة المضافة

يمكن أن نستشف دور المقاولاتية في تطور القيمة المضافة من خلال الجدول :18 الموالي

الطابع القانوني	2006		2007		2008		2009		2010	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة										
خاص	638.63	99.59	701.03	99.55	708.17	99.50	924.99	99.85	1012.11	99.70
عام	2.65	0.41	3.16	0.45	3.58	0.50	1.38	0.15	3.08	0.30
مجموع	**641.29**	**100**	**704.19**	**100**	**711.55**	**100**	**926.37**	**100**	**1015.19**	**100**
البناء و الأشغال العمومية										
خاص	489.37	80.22	593.09	80.94	754.02	86.67	871.08	87.10	1058.16	98.73
عام	120.70	19.78	139.62	19.05	115.97	13.33	128.97	12.90	13.59	1.27
المجموع	**610.07**	**100**	**732.71**	**100**	**869.99**	**100**	**1000.05**	**100**	**1071.75**	**100**

[1] نفس المرجع ص 105

النقل و المواصلات										
خاص	579.80	77.98	657.35	79.19	700.33	81.10	744.42	81.41	806.01	81.58
عام	163.73	22.02	172.72	20.80	163.24	18.90	169.95	18.59	182.02	18.42
المجموع	**743.53**	**100**	**830.07**	**100**	**863.57**	**100**	**914.36**	**100**	**988.03**	**100**
خدمات المؤسسات										
خاص	51.49	80.15	56.60	78.92	62.23	74.05	77.66	78.78	96.86	79.15
عام	12.75	19.85	15.11	21.07	21.81	25.95	20.92	21.22	25.51	20.85
المجموع	**64.24**	**100**	**71.71**	**100**	**84.04**	**100**	**98.58**	**100**	**122.37**	**100**
الفندقة و الإطعام										
خاص	66.20	88.03	71.12	88.07	80.87	88.70	94.80	89.90	101.36	88.61
عام	9.00	11.97	9.63	11.92	10.30	11.30	10.65	10.10	13.03	11.39
المجموع	**75.20**	**100**	**80.75**	**100**	**91.18**	**100**	**105.45**	**100**	**114.39**	**100**
الصناعة الغذائية										
خاص	121.30	83.07	127.98	84.12	139.92	85.23	161.55	86.14	169.95	86.03
عام	24.72	16.93	24.14	15.87	24.24	14.77	26.00	13.86	27.58	1.96
المجموع	**146.02**	**100**	**152.13**	**100**	**164.16**	**100**	**187.55**	**100**	**197.53**	**100**
صناعة الجلد										
خاص	2.22	86.38	2.08	87.39	2.20	86.94	2.25	88.33	2.29	88.42
عام	0.35	13.62	0.30	12.6	0.33	13.06	0.30	11.67	0.3	11.58
المجموع	**2.57**	**100**	**2.38**	**100**	**2.53**	**100**	**2.55**	**100**	**2.59**	**100**
التجارة و التوزيع										
خاص	685.45	94.11	776.82	93.25	935.83	93.28	1077.75	93.58	1204.02	94.10
عام	42.92	5.89	56.18	6.74	67.37	6.72	73.88	6.42	75.45	5.90
المجموع	**728.37**	**100**	**833**	**100**	**1003.2**	**100**	**1151.62**	**100**	**1279.47**	**100**

المصدر :وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص54

نلاحظ من خلال الجدول التطور في المساهمة في القيمة المضافة من القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتشكل قطاعات التجارة، والبناء والأشغال العمومية والزراعة أكثر القطاعات مساهمة في القيمة المضافة بمبالغ 1012.11 مليار دينار على التوالي، وهذا يعكس التوجه العام للمقاولاتية والنشاط الحر ،1058.16 ،1204.02 إلى هذه القطاعات لما لها من مردودية مالية.[1]

[1] نفس المرجع ص 106

خلاصة الفصل الأول:

لقد تم إظهار أهمية المقاولاتية انطلاقا من التعرف على مفهومها والأسط ا رجاجات المتبعة فيها كذا المعوقات المنبثقة من تطبيقها، وإظهار أهمية المقاول في العملية المقاولاتية، وتبيان سمات المقاول التي تساعده على العمل المقاولاتي، وكذا اهم المدارس المفسرة لسمات المقاول والتي تظهر توجه الفرد نحو العمل المقاولاتي، وازداد الاهتمام حول إيجاد الطرق والوسائل المثلى التي تسهم في تقليل المصاعب التي تواجه مقاولي المشاريع إذ انتهى الأمر بإقامة الحكومات للعديد من أجهزة الدعم والم ا رفقة، التي تهدف إلى مساعدة ومتابعة المقاولين في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة اللازمة في ذلك، والج ا زئر كذلك أنشأت عدة أجهزة دعم والمرافقة للمقاولاتية لمساعدة المشاريع الصغيرة في النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة .

لكن المشاريع الصغيرة تحتاج إلى طاقات بشرية متعلمة كي تديرها بكفاءة، وهذه الطاقات هم طلبة الجامعة الذين يفضلوا العمل المقاولاتي، إذن يجب أن توجد لدى هؤلاء الطلبة روح مقاولاتية لإنشاء

المشاريع فما هي آليات دعم الروح المقاولاتية في الجامعة؟ وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

تمهيد

تبقى المشروعات الصغيرة عرضة للعديد من المخاطر والتهديدات، لذلك كانت محل دعم وتطوير للعديد من دول العالم ومن المنظمات الدولية والإقليمية، ويتجلى هذا الاهتمام في إعداد بنيتها الأساسية ونواتها الحقيقية واستثمار مواردها البشرية باعتماد برامج تكوينية لتزويد أصحاب المشاريع المقاولاتية بالمعارف والمهارات اللا زمة لتعزيز روح المقاولاتية لديهم.

وتعرف العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يؤسسها عادة خريجو الجامعات فشلا لأسباب كثيرة أهمها سوء التسيير وغياب روح المقاولاتية بالرغم من المجهودات المبذولة لإنشائها ودعمها، وعليه فالأمر يقتضي ضرورة إعداد برامج تعليمية لأصحاب هذه المشاريع في مجالات مختلفة تمس في عمومها تأسيس وتدعيم وتطوير المؤسسة، لذلك على الجامعات أن تلعب دو ا ر فعالا في تقديم التعليم وتشجيع طلبتها بالشكل الذي يجعل مهنة المقاولاتية سهلة البلوغ، لأن هذا يخلق قاعدة عرضية من المقاولين والمبدعين في جميع المجالات.

سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية الروح المقاولاتية

المبحث الثاني: التعليم المقاولاتي وبعض التجارب الدولية

المبحث الثالث: سبل الثقافة المقاولاتية عند الطلبة الجامعيين من خلال تفعيل التعليم المقاولاتي

المبحث الأول: روح المقاولاتية

تعتبر روح المقاولاتية من اهم المواضيع التي يجب الاهتمام بها ودراستها وبالتالي في هدا المبحث سوف نتطرق اليها ونتعرف على مميزاتها ومقومات التي تقوم عليها روح المقاولاتية وماهي عناصرها؟

المطلب الأول: مميزات روح المقاولاتية

لم يتفق الباحثون على حصر القد ارت التي تميز الشخصية المقاولاتية، فلقد تعددت هذه الخصائص وتشابك الكثير منها، حتى تكاد أن تستعصي عن الفصل بينها، فهي مكملة متممة لبعضها، وأكثرها لصيقة بالشخصية الإنسانية، ولكن يمكن أن نبين منها ما يلي:

-خلق القيمة، حيث تعكس هذه القدرة إمكانيات المقاولاتية الإبداعية في إيجاد توليفات جديدة للإمكانيات المتاحة، وفي ظروف معينة لإنتاج سلع أو خدمات جديدة، أو إدخال طرق عمل جديدة، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر تمويل وتموين جديدة، وصف طريقة تنظيمية جديدة وكذلك إيجاد الأفكار الجديدة الخلاقة التي تسمح برفع التحدي اكتشاف الفرص والعمل على اقتناصها.

- تحمل المخاطر وعدم خشية الفشل.
–اتخاذ القرارات الصائبة واقتحام الغموض.
- المبادرة والمبادأة وتحقيق السبق.
- استقراء المعلومات والتدقيق فيها بغية تحقيق أفضل الأهداف في أسوأ الظروف.
– التعامل مع حالات ومواقف عدم التأكد في المحيط.
-التصرف على أساس توقعات محسوبة.
–إحداث التغيير الذي يسمح بتحقيق مكاسب جديدة.
- التعامل بمرونة .
- الديناميكية.
- التفكير النقدي.

وهذه المميزات يمكن تجميعها على النحو التالي:

التحدي والإصرار.
- المخاطرة واقتحام الغموض.
-استكشاف الفرص.
-الإبداع والتجديد.
–الاستقلالية.[1]

إذن روح المقاولاتية هي عبارة واسعة الدلالات والمعاني، تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة، مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم، واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان علمي، وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير، واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات.

[1] شراتي نسيمة، نشر التعليم المقاولاتي كمدخل لتعزيز روح وثقافة المقاولاتية لدى الكلبة الجامعيين والحد من بطالتهم، جامعة المدية كلية تسيير واقتصاد ص8

المطلب الثاني: مقومات الروح المقاولاتية [1]

إن الحديث عن الروح المقاولاتية يحيل إلى الحديث عن المقومات الدافعة والمكونة لهده الروح المقاولاتية والتي تتعلق بمجموعة من المقومات الشخصية الخاصة بالفرد نفسه كي يصبح مقاولا من جهة ومجموعة من المقومات البيئية المحيطة بالفرد من جهة أخرى.

أولا :المقومات شخصية:

هناك مجموعة من العناصر الشخصية المتواجدة في ذهنية الفرد تعد كركيزة أساسية للفرد كي يمتلك روح مقاولاتية، وهذه المقومات متمثلة في سمات الفرد ذاته وهي :السمات الذاتية؛ والسمات السلوكية؛ السمات الإدارية.

ثانيا -المقومات البيئية:

1. **المحيط الاجتماعي :**يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظار لتركيبته المعقدة، واهم ما يؤثر في الفرد من المحيط الاجتماعي مايلي:

- ✓ **الأسرة :**تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.
  ولقد أثبتت بعض الدراسات الإحصائية الرابطة بين النسبة في المقاولاتية ووجود مقاولين سابقين .في العائلة أو على الأقل في المحيط القريب من العائلة.
  بالإضافة إلى مايلي:
- ✓ **الدين** :يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت، ويعتبر الدين من بين المؤسسات الاجتماعية التي يستمد منها الفرد الكثير من القيم والمعايير، فقيم العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت، والتفريق بين الحلال والح ا رم، وعلبه يشكل الدين أحد مق ومات الروح المقاولاتية لدى الفرد.

2. **الجهات الداعمة :**نظرا لأن الروح المقاولاتية لدى الفرد تنشأ من المحبط الذي يؤثر فبه ممثلا في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم والم ا رفقة وقد رئينا الدور الذي تلعبه هذه الجهات في دفع الفرد نحو المقاولاتية، فكلما كانت فعالة كلما ا زدت من الروح المقاولاتية لدى الأف ا رد الذين لم ينشئوا مؤسسات بعد.
3. **مراكز البحث العلمي :**يعتبر التعليم بصفة عامة و**الجامعي** بصفة خاصة محو ا ر أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة، الثقة بالنفس وغيرها من المقاولاتية الأخرى، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها ، فمن خلال إدماج الجانب البيداغوجي في مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمقاولاتية، سواء على مستوى التدريس أو بتنظيم الملتقيات والندوات التي تثري هذه المواضيع، كلها تؤدي إلى زيادة الروح المقاولاتية للطلبة.

وبهذا تمثل الجامعات أحد الأطراف الرئيسة في بيئة منظومة الأعمال وبقع عليها مسؤولية أداء عدد من المهام النوعية منها ما يلي:

- توفير رأس المال البشرى الموجه للعمل الحر والرغبة في المخاطرة والمبادأة.
- التدريب على توليد الأفكار الإبداعية والابتكارية القابلة لتحويلها إلى منتجات اقتصادية.
- التدريب على تأسيس وإدارة المشاريع المقاولاتية الصغيرة.

[1] بن شهرة محجوبة، مقومات تطوير روح المقاولاتية لدى طلبة المسيلة دراسة ميدانية على عينة قسم التسير، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ' المسيلة ,2017/2016, ص32

- الإرشاد والتوجيه وتقديم الدعم الفني والمهني في التنظيم والإدارة والتسويق.
- إجراء البحوث العلمية والدراسات التطبيقية وتقديم الاستشارات وخدمات الإرشاد والتوجيه.

كما يكمن دور **الملتقيات والحلقات الدراسية** في توجيه وإرشاد المبادرين وتنمية مهارات التفكير لديهم حتى يتمكنوا من تحويل أفكارهم ومباد ا رتهم إلى مشروعات متحققة فعلا، وتشمل هذه المهارات:

- ✓ مهارة جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتوظيفها
- ✓ المقارنة بين الأفكار والحوادث والمعطيات
- ✓ مهارة استخلاص النتائج والمؤشرات
- ✓ مهارة صياغة الأفكار والابتكارات مهارة التبوء والتوقيع والاستشراف
- ✓ مهارة تطوير بدائل وحلول لمشكلات محددة
- ✓ مهارة الاستفادة من المعلومات الجديدة.

4. **حاضنات الأعمال الجامعية** :تم إنشاء حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة أو ما يسمى بحاضنات الأعمال الجامعية، قصد خلق دور جديد وحساس لها يساهم في التنمية الاقتصادية، فعلاوة عن الأدوار التقليدية للجامعة (التعليم العالي، البحث ...) فقد تقوم الجامعة بتوفير فرص استثمارية وتشغيل مخرجاتها النهائية وعلى أ رسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات.

كما يعتبر الهدف من هذا النوع من الحاضنات هو تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق وذلك من خلال:

- احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للطلبة والطالبات
- تزايد فرص عمل للطلبة والطالبات
- المساهمة في توفير الفرص للتطوير الذاتي
- المساهمة في صنع المجتمع المعرفي المعلوماتي.

وفي الجزائر هناك نقص واضح في إنشاء مثل هذه الحاضنات، فمن التجارب المعتبرة تجربة جامعة منتوري بقسنطينة، تعد تجربة رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار للمقاولاتية سنة 2006 تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في إنشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولاتية في كل أقسام الجامعة، لتليها جامعات أخرى مثل جامعة تلمسان التي تم فتح فيها مسارات تكوينية فيما بعد. التدرج والماستر حول المقاولاتية والإبداع في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وبهذا تعد حاضنات الأعمال الجامعية كقاعدة أساسية ومقوم فعال لروح مقاولاتية الطلبة الذين يدرسون بالجامعة[1].

المطلب الثالث: عناصر الثقافة المقاولاتية[2]

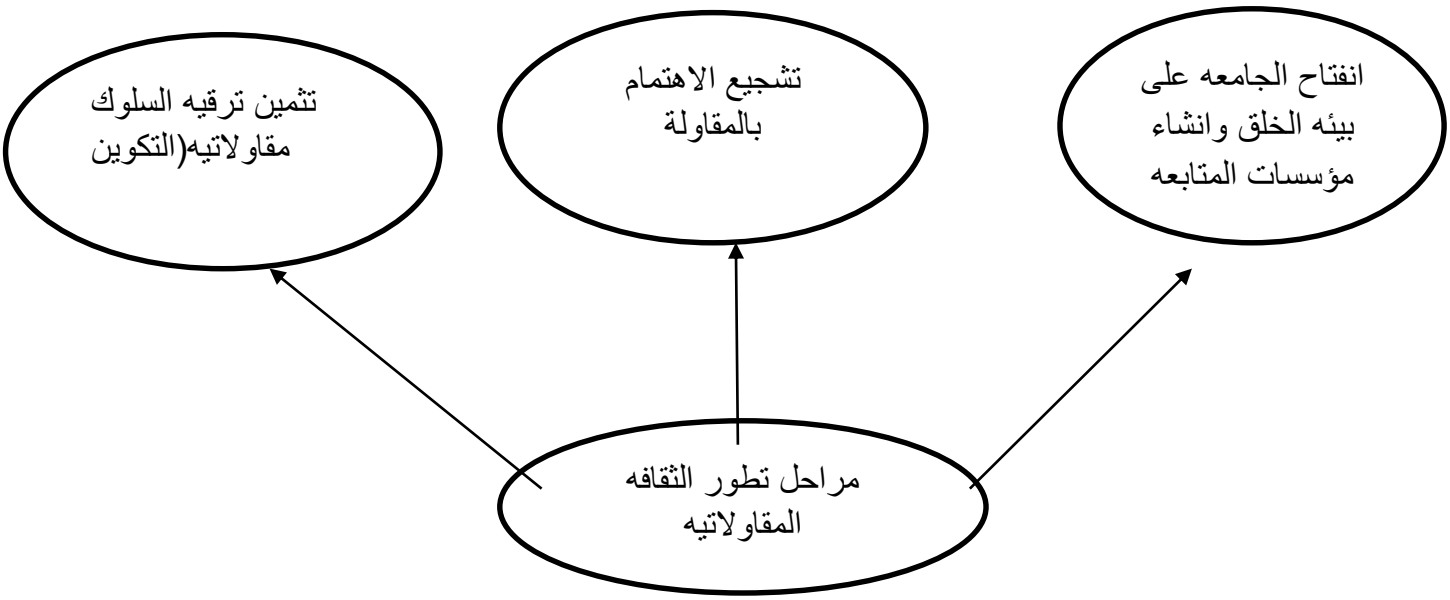
لتطوير الثقافة مقاولاتيه تحسيس والعمل والتأكيد على أهمية المقاولة من خلال تكوين في المقاولاتية من خلال برامج تدريسية. المسألة المهنية والأكاديمية والورشات التدريبية.... الخ فهذا لأجل تستجير الاهتمام المقاولة الذي يعتبر عنصر أساسي في الثقافة. تأتي بعدها التثمين أي تشجيع السلوكيات وممارسات المقاولاتية من خلال تبني مختلف الأفكار

[1] نفس المرجع ص33

[2] مجدوب بحوصي، عماد عريس، دور الجامعة الجزائرية في تعزيز روح المقاولاتية لدى الطلبة، ملتقى دولي بالجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي االنتظارات والرهانات، جامعة 8 ماي قالمة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، يومي 29-30 أفريل 2018 ص 13-14

وتحضيرها المشاريع. تأتي نقطه الأساسية في هذه العلاقة هي انفتاح الجامعة وإنشاء المؤسسات والهدف من ذلك هو الانتقال من فكره والمشروع إلى الفعل وتنفيذ واستقطاب الدعم وعليه يضمنون العلاقة بين الجامعات والمؤسسات البحث بثقافتي تتمحور من خلال الثلاثية التحسيس التكوين الدعم المتابعة من خلال هذه المصادر فتحت تتحدث عن تنشئه الثقافة المقاولاتية مترجم المؤسسة الجامعية البحثية المقاولة من خلال هذا المنظور ستمتلك راس المال اجتماعيا بدعم ثلاث أقطاب أساسيه القطب المعرفي العلائقي والدعم المالي والشكل التالي يوضح ذلك الشكل رقم:

محاور تطوير الثقافة المقاولاتية[1]



المبحث الثاني: التعليم المقاولاتي

سوف نتعرف من خلال المبحث التالي على أهمية وأهداف واستراتيجيات التعليم المقاولاتي كما سوف نتطرق إلى اهم متطلباته واهم التجارب التي أجريت في التعليم المقاولاتي

المطلب الأول: أهمية وأهداف التعليم مقاولاتي

أ_ أهمية التعليم المقاولاتي[2]

يمن أهمية التعليم المقاولتين تتبع من قدره الاحتواء على تحويل الأفكار المقاولاتية التي لديهم أوالي تتعرقي مخيلتهم إلى الواقع الوحيد للتطبيق وهذا الواقع المقاولاتي بطبيعته يشمل الإبداع والابتكار في المخاطرة والقدرة على تخطيط وإدارة المشاريع من اجل تحقيق الهدف المجهول تتمثل أهمية التعليم مقاولتي فيما يلي

-تعلم المقاولاتية خطوه أساسيه نحو غرس روح مقاولتي روح المبادرة وزيادة فرص النجاح الأعمال والصناعة قاده مستقبل لتحميل أعباء النمو الاقتصادي الوطني متواعب مع التوجهات العالمية.

-التعلم مقاولاتيه ينتج المقاولاتية في وابتكار بما يمكن من تحول نحو إحداث طفره في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال صور الأفكار متجدده جديده ذات علاقة بتنمية المجتمع المعرفة.

[1] نفس المرجع ص 14

[2] زاعب رباب، كشروده إيمان، استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز روح المقاولاتية جامعة الجزائر، وجامعة أم البواقي ,2017, ص95

_التعليم مقاولتي يكسب العاملين في المؤسسات القائمة مهارات نادره ومبتكره تمكنهم من زياده معدل النمو مبيعات بنسبه تفوق منافسهم.

_من احتمال تطوير الجديدة نظرا لان المقاولين يصبحون اكثر إبداعا.

_التعليم مقاولتي يؤدي إلى زياده احتمال امتلاك الخرجين الأفكار والمشروعات الأعمال تجاريه ذات تكنولوجيا عالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في تخلي على مشكل البطالة[1].

***أهداف التعليم مقاولاتي[2]**

يهدف تعليم مقاولتي بشكل عام حساب الطلبة وهم في مراحل عمريه مختلفة سيمات مقاوله وخصائصها السلوكية مثل المبادرة المخاطرة السيطرة الجمهورية داخليه الاستقلالية من اجل خلقي جيلي جديد من المقاولين ومن هذه الأهداف تكون

_تنميه وتهيئه المقاولين المحتملين لبدئي مشروعاتهم والتقدم والنمو لمنظماتهم المبنية على التكنولوجيا

_تمكين الطلبة تحضير خطط عمل مشاريعهم المستقبلية

_التركيز على القضاء وللموضوعات الحرجة قبل التنفيذ والتأسيس المشروع مثل أبحاث ودراسات سوق تحليل المنافسين تمويل المشروع والقضايا والإجراءات القانونية وقضايا نظام الضريبي في البلد

_تمكين الطلبة من تطوير سمات وخصائص سلوك المقاولاتية لديهم مثل وحتى المخاطرة المبادرة وتولي المسؤوليات أي التركيز على مهارات المقاولاتي المعرفة اللازمة والمتعلقة بهدف سيبدأ المشروع وأدارته بنجاح

_تمكين الطلبة ليصبحوا قادرين على خلقي مشاريع تقنيه متطورة منظمات مبنيه على التكنولوجيا بشكل اكبر وللحصول على تلبيه تأسيس المشاريع والمبادرة المقاولاتية لديهم.

المطلب الثاني: استراتيجيات ومتطلبات تعليم مقاولاتي[3]

1*استراتيجيات التعليم مقاولاتي

أن استراتيجيات البيداغوجية تشكل جسرا بين المعارف من جهة المعلمين وتطبيقها البيداغوجي أخرى وهذه استراتيجية تتأثر بخصائص الشخصية وكذلك العوامل التنظيمية والإدارية والتي تأثر على أساليب تدري بهم والذي بدوره يؤثر على طريقه التي يتعلم بها الطلبة ومن ثم على نتائج التعليم

من بين النماذج الاستراتيجية التعليم التي يمكن أن يستلمهم منها المعلمون عند مباشرتهم عمليه المهارات المقاولاتية المتعلمين والتي تعذر لديهم الاستعداد والقدرة على تلوج بعالم الأعمال نذكر ما يلي:

أولا نموذج العرض: يعطي هذا النموذج الأولية لتحويل المعارف والمهارات التي يتمتع بها المعلم إلى المتعلم فهذا النموذج صمم التعليم على شكل توصيل المعلومات أو حكاية قصه المعلمون هم الأشخاص الذين يقدمون المعلومات وطلب هم الذين يستقبلونهم ويكون أتعرف تدريس وفقه الأشكال متعددة منها:

---

[1] نفس المرجع ص95

[2] مجدي عرض مبارك، التربية الريادية والتعليم الريادي، مدخل نفسي سلوكي عالم الكتب الحديث، الأردن ,2011, ص86

[3] احمد مصنوعة، عبد الله قويدر الواحد، محمد متناوي' استراتيجيات التعليم المقاولاتي ودورها في تعزيز المقاولاتية النسائية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة المجلد 1و ال عدد1 ,تاريخ النشر 2019/11/15 ص 30

*طريقه المحاضرات: هي طريقه شائعه يعتبر من اقدم الطرق التعليم وبإمكان أن تكون ناجحة ومفيدة اذا كان الموضوع متطلب ضرورة الدراسة وتحليل بعض النواحي الفلسفية أو الأفكار والمفاهيم المستخدمة أو الاحتياجات في الإدارة والنظريات المعمول بها المحاضرة هي طريقه للاتصال ونقل المعلومات إلى المتعلم حيث يتولاه دوره تأسيسي في ذلك دون نقاش مما يأخذ عليه انخفاض المشاركة الأفراد في البرامج وقله العرض لنقلي المادة المتعلمة من الواقع التغذية العسكرية ما يتوقف أيضا على قدره المحاضرة على ترتيب الأفكار وتسلميها وعرضها باستخدام وسائل مناسبه شرائح خرائط رسوم وغيره.

*طريقه المؤتمرات المتداولة المقصودة بالمؤتمرات هو إجراء مجموعات دفعت الباحثين لإعداد بحوثهم أو أوراق العمل المشرف على المؤتمر تنظيم الكلمات توجيه الأسئلة تنسيق المطلوب ويضع استراتيجيات السندات هي تنظم على أساس تبادل عدد من المختصين الموضوع محدد من جوانب مختلفة معركه المتدربين في النقاش وهذه طريقه تعتمد على الذي المتعلمة ويشجعوهم على طرح الأسئلة فهي تتميز عن طريق محاضرات ومباشره النقاش وتعتبر من طرق تعليميه المناسبة لتعليم وكفاءات الدراسة في مستويات إدارية عالية تكون الأنظمة تقيم على النموذج من التعليم القائمة على قياس المستوى الاستيعاب الذي يعبر المتعلمين الذين يعتمد على درجه الآنسات والمتابعة والحفظ.

ثانيا -نموذج كالطلب: وبهذا النموذج يصمم التعليم الخلق البيئة الملائمة لاكتساب المعرفة حيث يقوم هذا النموذج الاحتياجات والأهداف المطالبة وقدره الطلبة في المشروع تعليم حيث تشكل المعارف التعليمية وقع احتياجات الذي يعبر عليها هؤلاء الطلبة.

ثالثا -النموذج الكفاءة: ابحث هذا النموذج في تنميه وتطوير استعدادات الطلبة في حل مشاكلهم باستعمال المكتسبة نتائج التعليم في هذا نموذج يكون مشاكل من قحلات المعلم المتعلم حيث يظهر المعلمين ومطورين في حيث يظهر متعلمين كمناقشين ومقترحين في ميدان البناء المعارف عمياء فالتفاعل القادم بين الطرفين المعلمون المتعلمين هو الذي يحدث حد ومستوى المعرفة التقدم هذه معرفه بسعي حلول المشاكل الذي تعترض معلمي حياتهم المهنية طرق تعلم على تعزيز مهارات الاتصال وإنتاج المعرفة.

رابعا - دراسة الحالة: هي طريقه يقسم بوجودها المتعلمون إلى مجموعات تقدم رغم مشكله يطلب منهم دراستها وتقديم لها ثم تجد شرح كل مجموعه كيف كيف يتم وصولها بقرارها تناقشها تدعم دراسة الحالة مناقشات وجديه بين فهي فرصه لإثبات الفعاليات و كمثال ما يقدم به الأستاذ في الجامعة بشرح بعض المبادئ أو القوانين الرياضية ثم يعطي الطالب تمارين تطبيقيه للوقوف على مدى فهم الطالب لهذه المبادئ والنظريات وقدرته على استخدام قدراته لحاله تمرين تصلح هذه الطريقة لتعليم على اكتساب مهارات للتشخيص المشاكل المعلقة المتباينة التي لا يمكن توفر تعليمات لكل احتمالات حولها مما يطلب اجتماعات في اتخاذ لقراره لمعالجي.[1]

خامسا -تقسيم الأدوار وتمثيل الدور : أن الطريقة تقسم الأدوار تتركز على تنميه مهارات السلوكية الأفراد العاملين هل يمكن استخدامها في التدريب المندوبي للمبيعات والمشرفين حيث يتقمص المتعلمين دور البيئة والأخر دوره المشتري فمن خلال النقاش بينهما تبرز الاتجاهات مع المدرب وهي طريقه المدروسة لاكتساب المهارات والاستجابات السلكية يكون هناك دور مكتوب لشخص يلعب دورا ودورا للشخص أخر يلعب دورا مرؤوس بحث تصرف كل مهتم وفقا المقتضيات دوره كما يكون هناك فريق أخر من المتدربين ممثلون دور المشاهدين لهذه الأداء للمتعلم في كشف عن أخطاؤه وبالتالي انتقاء أمام زملائه تبين هذه الطريقة بكونها ترفيه علي لتطوير المهارات والقدرات المتصلة في مواجهه المواقف حياه العملية.

[1] نفس المرجع ص 31-32

سادسا- المبادرات الإدارية ; تعتبر طريقه المبادرات الإدارية من طرق الحديثة في التعليم المقاولاتي حيث تهدف إلى توسيع الخبرات متعامدين بشركائهم في يتحملون فيها تخطيط واتخاذ القرارات في مجال عمليات الإنتاج مبيعات والمجالات المالية وهذه الطريقة تعبر عن خانق الموقف التعليمي يشابه إلى حد بعيد العمل الطبيعي حيث يمكن تصوير هذا أسلوب في أحد الصور فيما يلي:

-يقسم المتعلمون إلى مجموعات صغيره مثلا المتنافستين التعليم مجموعات ومسائل الإدارة منفصله.

-تعطي هذه المجموعات في بداية مباريات المعلومات العمل وبعض المعلومات الأساسية عن الوحدة الإدارية التي يمثلونها وعن السوق التي يتعامل معها.

-اطلب من كل مجموعه اتخاذ قرار ومن ثم يقدم المجرمين الدورة التدريبية بزياده مجموعات لتطوير القرارات الذي اتخذ في هذه الجولة.

-تعاد الجولة مرات مع معلومات إضافية في كل دوله تقدم مجموعه المشردين وفي نهاية تعلق النتائج النهائية لابد من قول بان استخدام مباريات كوسيله المتعامل في سوق المال فاذا اردنا اكتساب فرض مهارات لذلك فانه تتوفر خطوات واضحه فيتحقق وهو عامل لما فعل وقد يخسروا مع أن كل تسرب هذه سليمه.[1]

***متطلبات التعليم المقاولاتي [2]**

متطلبات التعليم مقاولاتي: تتمثل اهم المتطلبات التعليم المقاولاتي فيما يلي:

-البنية التحتية من خلال توفير قاعه مناسبه ومجهزه بطاولات والكراسي والأدوات اللازمة وأجهزه الحواسيب وأجهزه والمعدات المختلفة الأخرى مثل جهاز عرض الشرائح التي توفر تطبيقات علميه التي التعامل مع المحتوى المقاولات التي يجب أن يكون اغلبيه باللغة العربية.

-الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على استخدام تطبيق استراتيجيات والأساليب التدريبية المتقدمة في المقاولاتية واستخدام التكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم نظرا لان هذا المتعلم يتطلب تغييرا جذريا في نمط التفكير المتعلمين في جميع الدول العربية.

- البيئة الممكنة التي تدعم خطوات التنفيذية البرامج تعلم المقاولاتي خطط وأهداف وتستمد هذه البيئة توفرها من خلال الوعي الكامل لأفراد المجتمع على جميع المستويات ابتداء من القادة التربويين الأكاديميين متخذي قرارات إلى المواطن العادي ومن يتوفر التعاون في الدعم الكامل من بعدي جميع إنجاز مبادرة هذا المتعلم في المجتمع.

-الاستفادة التجارب العلمية وبناء عليها في ممارسه وتطبيق السياسة التربوية والتعلمية في بيئة عربيه.

-الاستجابة للتحديات والضغوطات الكبيرة التي يفرضها هذا العصر الذي نعيشه على هذا النوع من التعلم والسلوك المقاولات ومحاوله التكيف معها قدره الإمكان.

[1] نفس المرجع ص33

[2] حبيبة أبو حفص، التعليم المقاولاتي ...طريق لنشر الفكر المقاولاتي. جامعة ابن زهر أغادير المغرب، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2. ال عدد4 ,2019,ص11

المطلب الثالث بعض التجارب الدولية للتعليم المقاولاتي

***التجربة الأمريكية :[1]**

يقام في الولايات المتحدة الأمريكية أسبوع من كل عام يسمى بأسبوع المقاولاتية لتحفيظ الشباب على ممارسه العمل المقاولاتي، حيث تقام من خلاله العديد من الأنشطة والفعاليات مثل تمارين المحاكاة، والألعاب عبر الأنترنت ومسابقات خطه العمل وبرامج تضيف المحاضر والورش عمل مختلفة ومنتديات محليه للأنشطة المقاولاتية. كما إن الحكومة الأمريكية تقوم بتصميم مواقع تعليميه على الأنترنت منتج أتعرف على قدرات الطلبة والتفاعل مع المعلمين والمختصين لاستكشاف قدرات الطلبة الريادية ومهاراتهم كما يوجد في الولايات المتحدة العديد من المراكز الريادية التي تقدم برامج تعليميه وتدريبيه للأجيال الجديدة من الرياديين التي تقوم على مساعده الرجال والنساء خصوصا في قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذين ينوون إنشاء شركات جديده متطورة وناجحة والقيام بالعديد من الدراسات والأبحاث العلمية الخاصة بتطوير مشروعات جديده.

كما إن الحكومة الأمريكية تقوم بحملات إعلاميه واسعه تستهدف الشباب من مختلف الأعمار لتشجعهم على المقاولاتية والعمل الحر خلق استعداد وتوجه للعمل مقابلتي وخلق فرص عمل البحث عن مهنه أو وظيفه في أجهزه الدولة, و تعتمد هذه الحملات الإعلامية على سرد القصص الحقيقية للرياديين والرجال الأعمال المعروفين في بيئة الأعمال وتقديم الجامعات الأمريكية برامج تعليميه متكاملة في التخصص المقاولاتية ، كما تقوم بإعطاء مسافات علميه عديده في هذا المجال ولقد قادت الجامعات الأمريكية العديد الجامعات الأخرى في العالم نحو التعليم المقاولات حيث يعود الفظ في ذلك إلى جامعه الجنوب كاليفورنيا كأول جامعه تطرح أول مساف علمي حديث متطور في المقاولاتية في عام 1971 أما الجامعات الأمريكية الأخرى والجامعات في العديد من دول العالم تقوم العديد من الجامعات الأمريكية بتنظيم مسابقات إلى تشجيع روح المقاولاتية بين الطلاب، حيث يقدم معهد ماتشوستش التكنولوجيا جائزه قيس جائزة قيمتها 50 الف دولار أمريكي تهدف بها الباحثين والطلاب على حد سواء المعهد إن يكون على اقل احد أعضاء الفريق خاص بالمشروع ملتحقا بمعهد بصفه الدوام الكامل.

كما تقوم جامعه Yaleالأمريكية بمنح جوائز تصل قيمتها 50000 دولار أمريكي من خلال مناقشات خطه المشروع على مستوى الجامعة وتقدم هذه المنحة مبلغا من الحال لابد بالمشروع، وبالإضافة إلى النصح والإرشاد ومتابعه المقاولين.

***التجربة الفرنسية :[2]**

حسب معظم الذين تناولوا موضوع التعليم المقاولة في فرنسا اتفقون على إن هنالك ثلاث عناصر جديلة في هذا تتمثل في -[3]الهدف من التعليم المقاولاتي : حسب الأهداف إلى ثلاثة أنواع من التعليم المقاولة الأول هو التثقيف والإعلامي والتحسسي حول مقاولاتيه وأهميتها إشارة إلى المدارس التي تناولت موضوع وتحفيز الإبداع والمبادرة والتطور الاستقلال والهدف الثاني هو التعليم متخصص للطالب مجالات العمل لتنظيم لتشجيع المقاولين على إنشاء مشاريع والنوع الأخير من التعليم مقاولتي هو مرافقه والدعم الطالب في إنجاز مشاريعهم وفي عمليه التسيير هذه الأهداف الثلاثة المتكاملة ويمكن تحقيقها الفئه المستهدفة: احتياجاته لتعلم ومستويات المسؤولية توقعها الأفراد تختلف حسب ما اذا كان الطالب والمقاولين الشباب أو رجال الأعمال حيث إن يفتقدون إلى الخبرة مقارنه بالأخرين تكون طموحاتهم وظيفيه محدودة ومع ذلك فان التنوع خصائص الطالب ممكن إن يعوض نقص الخبرات

[1] طه حسين، غريبي يسيسني الأخضر، الجودي محمد علي، عرض التجارب الدولية في التعليم المقاولاتي والمركز الجامعي بالتنسيق مع دار المقاولاتية تندوف، ملتقى وطني حول دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة يوم 11 أفريل 2016 ,جامعة الجلفة. ص 7-8

[2] نفس المرجع ص8

[3]

-أشكال التعليم المقاولاتي : طرق التدريس تمارس وفقا للأهداف وفئات مستهدفه من خلال محتوى تعليمي والموارد المالية والتعليمية البشرية المطلوبة الاستراتيجية التدريس تحدد حسب المعلمين والجامعي مقاول أو الخبير وكذلك حسب الطالب سنتطرق فيما يلي إلى كل النوع من أنواع التعليم المقاولات مع التركيز على الأهداف التي يسعى اليها كل نوع كما يلي:
_ الإعلام والتحسيس: يهتم هذا النوع بالطلبة في الأطوار الأولى وكذا الإعلام الناس في مرحله ما من حياتهم الدعوة إلى بدء أعمال تجاريه أو المشاركة في خلق أنشطه اقتصاديه باتباع أسلوب التحفيز وإثراء القدرات الفكرية والشخصية، العمل على توفير معارف اللازمة لإزالة الغموض حول خلق أنشطه عامه ومشاريع اقتصاديه على وجه الخصوص، كما انه من الضروري تعريف الأشخاص بواقع مشاريع والأعمال(صعوبات التمويل وعوامل الفشل والإنجاز والإحصاء عن وفيات المشاريع) عملياتها التجارية والقضايا والمهارات والأدوات اللازمة، من دون إخفاء أي شيء من المخاطر المالية والاجتماعية والصعوبات المترابطة بها والنهج وبالتالي فالتعليم مقاولاتي في هذا النوع لابد إن يجب في المقام الأول عن أسئلة التالية،: التوجه إلى المقاولة؟ ما هي الأهداف؟ ما هي الفائدة التي تستمد منها؟ ما هي العوامل مؤثره في المقاولة؟ المخاطر والتحديات؟ ما هي الأثار المرتبطة على حياه المقاول ودائرته من العائلة والأصدقاء؟
_تعليم المتخصص: الهدف الرئيسي من التدريس المتخصص هو السماح للطلاب الراغبين في العمل في مجالات الأعمال الحرة وإنشاء المشاريع وتعميق المعرفة والتعلم لفهم التنوع المقاولاتية وإعطائهم هذه الروح المقاولاتية وبالتالي فهي ليست مساله إعداد المقاولين فحسب وإنما أيضا تحفيز أفراد الأخر الأخرين على المقاولة حيث يكون لديهم معرفه عن أشكال وقضايا المقاولاتية إن هذا النوع يمكن إن يفيد جميع الأنشطة ذات صله بالمقاولة وخلق الأعمال(مسيري المؤسسات، أصحاب مؤسسات صغيره ومصغره، خبراء في إنشاء وتسيير مشاريع....)

- مرافقه ودعم حاملي المشاريع: الغرض من هذا النوع من التعليم هو مرافقه ودعم وتوجيه الطلاب في إنشاء مشاريع اقتصاديه، أو المشاركة في تنفيذ مثل هذه المشاريع في سياق تعليمهم روح المقاولة ليس فقط من خلال الحصول على المهارات الفكرية والمعرفية، ولكن أيضا من خلال مهارات التعلم والأنشطة والتدريب الذي يمكن للفرد من إنجاز مشروعه الخاص، وكذا تدريس أساليب تربوية لتنفيذ المشاريع لتوفير اكبر فرصه ممكنه في الواقع العملي ، أما بشكل خاص أو جماعي وبالتالي فانه يركز هذا النوع إجراء دورات دراسية تركز على احتياجات المشروع مدام ممارسه المشاريع يتطلب قدره كبيره على الاتصالات ودعم مشوره في الإنجاز خطط العمل بالإضافة إلى التدريب والدعم.

***التجربة الإيطالية :[1]**

انطلق مشروع مادكويدلو من قبل غرفه التجارة في باردو فو الاشتراك مع هيئات وطنيه وإقليميه ومحليه هو يوفر مجموعه من الأدوات لتعزيز السلوكيات ومرافقه المقاولاتها في المدارس الثانوية في عام 1999 استهدف البرنامج بشكل خاص حوالي 2200 طالب في اكثر من نصف مدارس على مستوى على مستوى المدينة ممن كانوا على وشك الدخول سوق العمل.

شارك في مشروع ماركو يولو 262 مدرسه ثانويه حوالي 100 معلم و 2200 طالب و 478 مؤسسه أعمال ويقوم المشروع على دروس تعليميه معده للترويج بثقافه المشاريع والأعمال وإيجاد فرص التوظيف موجهه الطلبة وقد نجح في إشراك العديد من المشاريع الأعمال الإقليمية بعد إن جعلها تدرك بشكل افضل إيجابيات تشجيع هذا النوع من التدريب الفعال مشروع أخير بنشر ثقافه المشاريع بين معلمين مدارس من خلال تدريب وتوظيف في الشركات.

*** التجربة اليابانية :[2]**

قام كل من إيامان نت ،يوانا وانا بتطوير هذا البرنامج عام 2003 في اطار المبادرة" حان وقت الدراسات المتكاملة مدارس الثانوية صغيره في اليابان وقد تم تطبيقه في مدرستين في المحافظة من العاملين 2003 2004

[1] نفس المرجع ص 11

[2] نفس المرجع ص 12

وفقا للبرامج تؤلف مجموعه من 5الى 10 فريقا(شركه) يخطط لتضييع بعض السلع وإنتاجها وبيعها لأهلهم عامه كمقام الأرباح، وتتنافس الشركات في المدارس لمعرفه أي منها حصلت على اكبر نسبه من الأرباح وادى انطلاق للبرامج يعطي لكل طالب 10 دولارات كتمويل لبدا العمل وقد شارك حوالي 160 طالبا في مدرسه واحده في هذا البرنامج الذي استمر من أكتوبر حتى ديسمبر عام 2003.

***التجربة السعودية :**

من خلال الرجوع إلى كليات وأقسام الجامعات الحكومية السعودية ومراجعه خططها خطوطها الدراسية فقد تبين عده حقائق حول واقع التعليم مقاولاتي فيها ومن بينها

-1 انه لا يوجد أي برامج متخصص في مجال المقاولة على مستوى الجامعات الحكومية في المملكة سواء في المرحلة في البكالوريا أو الماجستير أو الدكتورة وكذلك عدم وجود أي مسار متخصص للمقاولاتية، سواء على مستوى الدراسات الجامعية والدراسات العليا في أي جامعه حكومية.

- 2ما يتم تقديمه من مقررات في المجال المقاولاتية يقع فقط بنا كليات وأقسام وإدارة الأعمال العلوم الإدارية، واش السنة التحضيرية وتلك مقررات هي: رياده الأعمال، والريادة في الأعمال. مشروع جديد إدارة ابتكارات ومبادرة حره إدارة أعمال صغيره إدارة منشئات صغيره متوسطة، إدارة منشئات تجاريه، اتصال تجاري تحليل جدوى المشروعات المبدئة للمنشاة الصغيرة إدارة مشاريع وهي في غالبها مقررات إجباريه، ديما البقية هي مواد تقليديه كإدارة الأعمال، سلوك التنظيمي، الإدارة الاستراتيجية، ولا يوجد مقرر للمقاولات يضمن الكليات الأخرى في أي جامعه حكومية.

3- يتواجد مقرر رياده الأعمال في بعض جامعه الحكومية وعددها سبعه جامعات فقط هناك مجموعه من الجامعات تقدم مقررات في مجال إدارة المنشئات أو المشروعات الصغيرة أو الشركات العائلية وما شابه ذلك خلال الاطلاع على التخصصات الأساتذة الذين يتنولون تدريس مقررات رياده الأعمال تبين انهم قادمون حقول وتخصصات علميه كالتسويق وأداره استراتيجية وأداره الأعمال.

4-ان الأساليب وطرق التدريس المستخدمة في التعليم مقررات ريادة الأعمال في الجامعات الحكومية السعودية هي في الغالب المحاضرة والأعداد خطط المشروع ودراسة الحالة.

5- .مع بعض الجامعات الحكومية يتوفر لديها بنيه تحتية مسانده للتعليم في مجال المقاولاتية كمراكز البحث والحاضنات الأعمال ومراكز الأبداع والابتكار[1].

يمكن القول أن مساحه التعليم مقاولته في الجامعات الحكومية لا تزال صغيره ومتواضعة ضمن خارطة التعليم الجامعي والعالي في السعودية ،حيث إن حيث عدد الجامعات التي لديها توجه النحو تبني برامج ومقررات ريادية الأعمال تمثل سبع جامعات فقط أي تقريبا ثلث الجامعات، كما إن نسبه المتخصصين في مجال المقاولاتية ضمن هيئات التدريس في الجامعات الحكومية يكاد يكون نسبه منعدمه، فضلا عن ذلك يلاحظ إن أساليب وطرق المتابعة في تدريس المقررات المقاولاتية محدودة جدا، ومع أن هناك وطرق متقدمة ومفيدة ولكن لا يتم استخدامها في التدريس والمقررات و المقاولاتية وأخيرا يلاحظ أن عدد الجامعات التي تملك بنيه من الساندة للتعليم المقاولاتي قليله.

[1] وفاء ناصر المبروك، نورة الجاسر الجاسر، النظام السئي لرادة الأعمال في المملكة العربية السعودية مداخلة ضمن المؤتمر السعودي الدولي- للجمعيات وم ا ركز ريادة الأعمال، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمان، السعودية،2014/11/9 ص 32

***التجربة الأردنية :**[1]

الأردنية جهود جامعيه للشباب التي تأسست عام 1998 كمؤسسه ربحيه تهدف إلى إيجاد رياديين شباب من خلال تبادل الآراء والأبحاث الدراسية والتعليم والتدريب وتأييد والدعم وذلك لتعزيز مستوى المهارات الرياد يه ما سمح لهم بالتنافس في الاقتصاد العالمي.

وتلمس أيضا التوجه السياسية الحالية في الأردن نحو دعم الرياضة من خلال رعاية الشباب في عديد من المجالات والاهتمام بالطفل وتوفير بيئة وحياه أسرية داعمه له، تعدد المبادرات الريادية لدعم الشباب وتوفير البيئة محفزه للإبداع وتنميه الروح الرياضية لديهم مثل مجلس الشبابي للإبداع وتمويل الصندوق وتمويل المشاريع الرياد يه للشباب.

وفي هذا الصدد نشر ملكه رانيا الريادية وهي منظمه غير حكومية وغير ربحيه نشأت في أكتوبر عام 2004، وتمثلت مهمه المركز في دعم نمو الاقتصادي من خلال توفير مجموعه من الخدمات في تنميه الريادة والتسويق التكنولوجيا وتستهدف مراكز في عمله تحديد طلبه الجامعات والباحثين وأصحاب المبادرة الشخصية من اجل التعزيز وبناء قدراتهم الشخصية وتقديم استشارات والنصح وإرشادهم وتطوير روح الشخصية الريادية لديهم ومن خلال برامج المراكز والتي تتضمن كل من جائزه ملكه رانيا الوطنية للريادة (QRNEC) وبرامج استثمار التكنولوجيا (TcP) وبرامج التواصل الأردن connect Jordan ونادي الطلابي.DA Rt

ونلمس أيضا انتشار الحاضنات الأعمال في الأردن والتي تعد نموذجا رياديا وذرعا لجيل الشباب وانتشار حاضنات الأعمال التقنية Science Park في العديد من الجامعات الأردنية كجامعه البيرموك لخدمه الطلاب الرياديين، تنميه وتطوير قطاع التكنولوجيا المعلومات وحسبت التعليم إذا إن استراتيجية المملكة الأردنية تنتج بشكل كبير وفعال نحو قطاع الواعد لمواكبه التقدم التكنولوجي والمعلوماتي في العالم لبناء مجتمع المعرفة، ودعم المبادرات الإبداعية من الرياديين في هذا المجال وتفعيل دور التدريب والتطور المهني في العديد من المحافظات الأردنية من قبل مؤسسه التدريب المهني.

المبحث الثالث: سبل الثقافة المقاولاتية عند الطلبة الجامعيين من خلال تفعيل التعليم المقاولاتي

سوف نتطرق في المبحث التالي العلاقة الجامعة بالثقافة المقاولاتية وكذلك أهمية تنمية وغرس روح المقاولاتية لديهم ودور التعليم المقاولاتي في نشر الثقافة المقاولاتية.

المطلب الأول: الجامعة وثقافة المقاولة.

الكلام عن البحث العلمي ثقافه المقاولة من خلال مقاربه العلاقة البحث العلمي بالمجتمع مدخل المحيط الاقتصادي والاجتماعي وضرورة وعيه لجعل الجامعة الحاملة للأساس تطور المقاولاتية وإرساء مرتكزات التنمية في جميع قطاعات المحققة نقلات المتقدمة صناعيه التكنولوجيا والمعرفية، وهذا الوعي ضروري من شانه جعل المقاولة تظهر في ثوبها وحده اقتصاديه مشروع استثماري واليه اجتماعيه ادماجية لخريجي تعليميه في سوق العمل. [2]

إن تزايد معدلات البطالة خاصه بين فئة خريجي الجامعات والمعاهد ثلاثة العليا دفع عائله التفكير الجدي في نشر التعليم المقاولات في أوساط الجامعية من اجل تنميه الثقافة مقاولاتية لدى خريجي الجامعات بغية إنشاء مؤسسات صغيره ومتوسطة.

---

[1] مجدي عرض مبارك، التربية الريادية والتعليم الريادي، مدخل نفسي سلوكي عالم الكتب الحديث، الأردن ,2011, ص127

[2] بدوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ل.م.د تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر 2015 ص75

كما اصبح موضوع روح المقاولاتية يشغل حيز اهتمام كبير، و ربط هذا موضوع بخريجي جامعات ومنظومه تعليميه جامعيه حيث جرت العادة إن تنظر إلى الجامعة باعتبارها مناره للعلم ومصدر لتطوير في علوم شتى، فالجامعة اليوم مدعوه للعب الدور الريادي العنصر والمحفز على التنمية، من خلال إنتاج معارف فعاله تساهم في ظهور ثقافه وروح مقاولاتية، حيث إن هذه الأخيرة من الممكن إن تزرعها عده عوامل مختلفة من أهمها التكوين الجامعي فنظره المؤسساتية تستمد مرجعتيها من استعدادات الأفراد لتحويل أفكارهم الإبداعية إلى واقع ملموس وهذا ناتج من الروح المقاولاتية المتولدة لدى المقاول.

وعلى مستوى الأكاديمية في الجزائر على سبيل المثال في إطار دعم ونشر ثقافه المقاولاتية عند الطالب نشير إلى تلك المبادرة التي قامت بها الكلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير بجامعه محمد خيضر ببسكرة. بالتعاون مع مجموعه مسيرين لتنفيذ بين الجزائريين السيليكون بولايات المتحدة الأمريكية. من خلال ربط بينهما عبر شبكه الأنترنت في شكل يوم دراسي، دفع طلبه الكلية لعرض أفكارهم ومساعدتهم وتوجيههم نحو إيجاد فكره الخلافة للإنشاء وتسيير وتطوير مشاريعهم الريادية، في إطار ما اصطلح عليه بمشروعInitiative up start Algerian ، بالإضافة لفعاليات ملتقيات وطنيه ودوليه التي تنظمها الجامعات الجزائرية المقاولاتية، تكوين وفرص الأعمال، بالمؤازرة مع الاعتماد مشروع ماستر أكاديمي في المقاولاتية موجه لطلبه النظام التعليمي الجديد في العديد من الجامعات خاصه كليات العلوم الاقتصادية والتسيير.[1]

المطلب الثاني: أهمية التنمية وغرس روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين [2]

وجبه غرس روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين وتحسيسهم بأهمية المقاولاتية في الرقي الاقتصاد الوطني ومساهمه في حد من مشكله البطالة حيث قامت الدولة بإنشاء دار المقاولاتية في اغلب الولايات، تقوم دار البيئة المقاولاتية جميع برامج المتعلقة بدعم الشباب لإنشاء مؤسسه، وكيفية الاستفادة منها وتحفيزهم على العمل لاستغلال مؤهلاتهم. إذا تعمل دار المقاولاتية على تعميم عمليه تحسيس الطلبة المقاولاتية، وإرساء ثقافتها في صفوفهم، مع تدريب الطالب على روح المبادرة، وتوجيه الشباب وخاصه حاملي لشهادات الجامعية على وجه الخصوص إلى النشاطات التي تهتم التنمية المحلية بالدرجة الأولى، والتي من شانها إن تزداد حجما بمرور الأيام، وبالتالي بإمكانها توفير المزيد من فرص العمل لفائدة الشباب البطالة.

بالإضافة إلى دور الأساتذة في غرس روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي الذي يلعب دور كبير في نشر الوعي والتغيير بعض القيم والأفكار والاعتقادات الطالب الجامعي. بمجرد حصوله على شهادة جامعيه انه بإمكانه الحصول على وظيفة. باعتبار فئات المطلوبة اكثر في السوق العمل هي فئات ذوي شهاده، وإنما توعيه بان شهاده الجامعية ما هي إلا تأشيره لدخول سوق العمل دائما إن ينتظر من سوق العمل إن يمنح له فرصه عمل وتجنبه المعاناة المدة طويله من البطالة أو شغف مناصب عمل للتمشي مع مستواه العلمي، يتم تحضيره لدخول سوق العمل بفكره اعتماد على النفس وذلك من خلال إنجاز مشروع جديد أو إنشاء مؤسسه خاصه بفضل ما تعلمه في الجامعة من معارف علميه ومهارات وقدرات بالإضافة إلى توفر كل إمكانية اللازمة لذلك وبالتالي يكون قد حقق طموحاته التي تعود عليه بالفائدة وعلى المجتمع الذي ينتمي اليهم. ومن هذا المنطلق يمكن القول بان للأستاذ الجامعي دورا هام بغرس توجه المقاولات لدى الطالب الجامعي ويقصد

---

[1] لطيفة بوني ,اليامين فالثة , البرامج التكوينية واهميتها في تعزيز روح المقاولاتية ,دراسة استطلاعية عند طلاب كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ,ورقة مقدمة للملتقى دولي حول المقاولاتية ,التكوين وفرص الأعمال أيام 6-7-8/أفريل 2010 ص 9-10

[2] نفس المرجع ص 13

بذلك بروز إرادة فرديه واستعداد الفكري لدى الطالب الجامعي في إنشاء مشروعيه الخاص وذلك في ظل ظروف معينه (أي تطوير استعدادات ومؤهلات وسلوكيات مقاولاتية عند الطالب).[1]

المطلب الثالث: دور التعليم المقاولاتي في تنميه روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين وعناصر التنمية[2]

أوضحت عده كتابات إن التأهيل والتدريب والتعليم هم عامل محدد لظهور المقاولين في المجتمع، وانه لا يوجد مقاولين بفطره. المقاولاتية ما هي إلا نظام يخضع للتعليم والتأهيل في العديد من المجالات المقاولاتية تعتبر مجال متعددة الإبعاد لا يمكن حصره في مجال واحد، النشر التعليم المقاولات في الجامعة من خلال تدريس المقاولاتية وإدماج مفاهيم متعلقة بها في مختلف التخصصات، فمثلا إدراج ماده المقاولاتية ضمن مناهج وبرامج تدريسيه بداية من مستويات الدنيا، يعمل على خلق روح المبادرة لدى الطلبة الشباب، بغرس دافعيه التوجه المقاولات فيهم يجعل منهم حاملين مشاريع وحاملي ثقافه المبادرة والإبداع والتجديد وهذا ضمن ثلاثية Emagenering أو التكامل العناصر الثلاثة: الاختراع, إبداع والتجديد, وروح المقاولة, التربية الفعالة المتعلقة بالمقاولة لدى الشباب تحضر ليصبح مسؤولين على إن يكونوا مقاولين ويساهمون في تنميه الاقتصادية المستدامة وحتى نخرج من حلقه خريجي الجامعات للشغل, إلى خرجي صاحب مشروع, وعارض لفرص التشغيل. ويساهم التعليم المقاولة في تعزيز التحقيق المقاولاتية بأوساط الجامعة من خلال إن:

1- التعليم المقاولتين يؤدي إلى زيادة احتمال امتلاك خريجي لأفكار مشروعات أعمال تجاريه ذات التكنولوجيا العالية، والتي تساهم في تغلب على مشكل البطالة من خلال بناء مجتمع المعرفة.

2- ريادية جديده تقوم بإنتاج السلع/ خدمات جديده، نظرا لان المقاولاتية تسعى لبناء نظام اقتصادي يتسع إبداع وابتكار. فقد يكون من الهام للغاية إن يتم تفعيلها تحت مظلة مؤسسات التعليم العالي، ليتمكنوا من استحداث الأفكار الرياضية المتبني هذه الأفكار من خلال تعليم مقاولات لتصبح مشاريع رائده منتجه.[3]

3- التعليم المقابلة كتخصص يدرسه الطالب في الجامعة له القدرة على التبني هذا الأخير العالم المقاولاتي، يساعده على اتجاه نحو مقاولته الخاصة بانه يعطي صوره، ولو بسيطة عن عالم الأعمال الخاصة، وكيفية إنشاء مؤسسه والوقوف على نجاحها.

4- التعليم المقاولاتي يساهم في توجيه الأبحاث وفقه نظره تطبيقيه، حيث تصبح جامعه حاضنه للأعمال ويصبح الباحث رائدا للأعمال، أي إن الثقافة العلمية تتجه من معرفه المعرفة إلى معرفه تجريبيه، وكذا يتم في نفسي الوقت صنع ثقافه اقتصاديه قائمه على أساس الأفكار الإبداعية والتجديدية يحملها المقاولون، والهدف من كل هذه هو خلق منتوجات جديده، وبالتالي مناصب شغل جديده يكون فيها الطالب هو الفاعل الأساسي والمسؤول عن مساره.

5- التعليم المقاولاتي تنبع من قدره الأفراد على تحويل أفكار مقاولاتية لديهم، أو التي تدور في مخيلتهم إلى الواقع ويشمل هذا الواقع بطبيعته: الإبداع، الابتكار، المخاطرة، والقدرة على تخطيط، وإدارة المشاريع.

6- يلعب التعليب المقاولاتي دورا مهما جدا في عمليه التحضير لإنشاء مؤسسه جديده، إذا انه يسمح للطالب بامتلاك معارف نظريه، تقنيه ومنهجيه تمكنه من لعب دوره القيادي على مستوى مؤسسته مستقبلا ويسهل له الوصول إلى تحقيق أهداف مسطره[4].

---

[1] الحدي نجوية, المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة ,مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية, العدد 4 بدون سنة ص99

[2] بدراوي سفيان ,مرجع سبق دكره ص 224

[3] مجدي عرض مبارك التربية الريادية والتعليم الريادي, مدخل نفسي سلوكي عالم الكتب الحديث, الأردن ,2011, ص 81

[4] ايمن عادل عيد. التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي المؤشر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، جامعة القصيم، سبتمبر 2014 ص55

7- إن برامج التعليم المقاولاتي تهتم بتنمية القدرة على توفير وظيفة للذات من خلال إقامة مشروعات.

يخلق التعليب المقاولاتي المزيد من الفرص المرتبطة بأحداث تقدم تكنولوجي يستند إلى المعرفة، وتؤكد الحالة الجامعية" أريزونا على إن التعليم المقاولات في الجامعة قد زاد من قيمه المضافة للمجتمع، وكان غالب هذه المشروعات التي إقامها الطلبة لخدمه مجتمعاتهم ضمن مشروعات معرفيه، بما ساهم في بناء وتنميه المجتمع المعرفي[1].

[1] لفقير حمزة مرجع سبق دكره

خلاصة الفصل:

تعد الروح المقاولاتية عاملا ضروريا للطالب الجامعي كي بصبح مقاولا ناجحا؛ حيث تتم غرس هذه الروح من خلال التعليم المقاولاتي الذي يقدم المبادئ والركائز التي يسير عليها الطالب كي ينشئ مشروع خاص به، انطلاقا من ظهور الفكرة إلى البدء في المشروع وصولا إلى الاستثمار فيه، وهنا تأتي التجارب الدولية الناجحة؛ سواء العربية أمثال السعودية والبحران كونها أقرب في الظروف الاقتصادية أو التجارب الغربية كونها الدول الأولى التي طبقت دعم المقاولاتية في الجامعة، كي تقتدي بها الأطراف المعنية التي تدعم الروح المقاولاتية (الحكومة، الجامعة، قطاع الأعمال)، لذا يجب دراسة حالة الجامعة المدروسة لتبيين مدى النقص الذي يواجهه دعم الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي لولاية المدية.

الفصل الثالث

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

في هذا المبحث سيتم وصف اجرات الدراسة الميدانية التي تم القيام بها لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة؛ حيث تتضمن تحديد الإطار المنهجي، المصادر المتبعة للدراسة وكيفية بناء الاستبيان ومعالجته.

المطلب الأول: الإطار المنهجي

يحتاج البحث العلمي إلى عدة أساليب وطرق وخطوات لكي يصل إلى الهدف المبتغى من بينها المنهج الذي يستعين به الباحث والذي يقوده ويوضح له معالم الطريق، وكذا اختبار مجتمع وعينة البحث التي تتناسب وبحثه.

أولا: المنهج العلمي المعتمد

بناءا على الموضوع المختار فانه يحتاج إلى دراسة وصفية تحليلية لاعتماده على وصف الحالة؛ حيث يعتبر المنهج الوصفي من أكثر المناهج التي يتم إتباعها في دراسة الظواهر فهو على: «دراسة الظواهر كما هي في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي يمكن تفسيره وإيضاح حجم الظاهرة ودرجة تشابكها مع ظواهر أخرى، أو بشكل كفي موضحا مميزاتها فهو أكثر تحديدا للمشكلة وفرضياتها وأكثر تفصيلا وتشعبا للمعلومات.[1]

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

كون التخصص المدروس هو تسييره عمومي فنحن بصدد دراسة حالة في مؤسسة عمومية كونها "الكيان الاجتماعي المنبثق من الدولة، والذي يعمل على تحقيق أهدافها وفق السياسات المحدد بكفاءة وفعالية من خلال الفعاليات الإدارية ويظهر لنا مجتمع الدراسة من خلال موضوعها؛ حيث يتكون المجتمع من طلبة قسم علوم الاجتماعية وعلوم التسيير والاقتصاد بجامعة المدية الدين يزالون دراستهم في السنة الجامعية 2022/2021 وكانت العينة المختارة مكونة من 30 طالب من كل السنوات مستثنين السنة الأولى (كونهم لم يتحصلوا على المعرفة الكافية على إنشاء المشاريع)، وبعد التوزيع تم استرجاع 30 استبان كاملة قابلة للدراسة.

المطلب الثاني: مصادر بيانات الدراسة

عند إنجاز أي دراسة علمية لابد من توفر معلومات وبيانات للإلمام بالموضوع، وللحصول على هذه المعلومات والبيانات فوجب اعتماد مصادر ثانوية وأخرى أولية.

أولا: المصادر الثانوية لبيانات الدراسة

هناك عدة مصادر ثانوية اعتمدنا عليها في بحثنا للتوصل إلى النتائج المرجوة وأهمها: الكتب، الملتقيات، المجلات، المدكرات، التابعة لموضوع الدراسة

ثانيا: المصادر الأولية لبيانات الدراسة

اعتمدنا في موضوعنا على الاستبيان كمصدر أولي كونه الأهم من بين الأدوات المستعملة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع بحث معين، ويعرف على أنه: "مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو أراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين" [2]

---

[1] منور اوسرير بوعافة،اسس منهجية البحث العلمي في العلوم الاقتصادية وإدارة الاعمال , الطبعة الأولى , المكتبة الجزائرية بوداود ,الجزائر .2010,ص161

[2] محمد عبيدات واخرون،منهجية البحث العلمي،دار وائلللنشر .عمان,1999,ص 63

المطلب الثالث: بناء الاستبيان ومعالجته إحصائيا

لقد هدف الاستبيان من خلال عبا ا رته إلى التعرف على كيفية غرس الروح المقاولاتية في الطالب الجامعي العلوم الاجتماعية وعلوم تسيير واقتصاد بجامعة المدية، لذلك فقد مر بعدة خطوات قبل التوصل لذلك؛ من حيث طرقة بنائه وكذا معالجته إحصائيا.

أولا: بناء أداة الدراسة

لقد صمم استبيان الدراسة حسب سلم ليكرت الثلاثي، إذ يقابل كل فقرة من فق ا رت المحور قائمة تحمل الخيارات التالية: نعم أو لا وخيارت تحمل " موافق"،" محايد"،" غيرموافق"، أما تحديد درجة الموافقة على هذه الفقرات

وبعد اختيار السلم المتبع تم بناء محور الاستبيان وفق الإجراءات التالية:

-1 من الإطار النظري الدراسات السابقة ذات العلاقة بالروح المقاولاتية تم وضع فقرات المحور إلى ثلاثة أبعاد

-2 عرض الاستبيان بصيغته الأولية على الأستاذة المشرفة، وكان لتوجيهاتها دور كبير في بناء الاستبيان وتعديل صياغة بعض عباراته؛

-3 عرض الاستبيان على عدد من المحكمين وأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار؛

-4 عرض الاستبيان على الأستاذة المشرفة وتمت صياغته بشكله النهائي؛ حيث تمثلت محاور

الدراسة في محور واحد لأنها تدرس اتجاه واحد، المتمثل في تطوير الروح المقاولاتية انطلاقا من كيفية غرس روح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المدية قسم علوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية وتم التوصل إلى 24فقرة

للاستبيان*صنفت ضمن بعدين للطالب الذي يجب على الاستبيان؛ ولتسهيل التحليل علينا تم تقسيم هده الأبعاد إلى فروع من أجل الوصول إلى نتائج أفضل دون إظهار هذه الفروع في الاستبيانات الموزعة وكان تقسيم الاستبيان كالتالي:

البعد الأول :دور التعليم المقاولاتي وعلاقة الجامعة بالثقافة المقاولاتية من الفقرة 6الى الفقرة **14**

البعد الثاني المقومات الشخصية من الفقرة ومقومات البيئية لروح المقاولاتية من الفقرة 14 إلى 24

ثانيا: أساليب المعالجة الإحصائية للاستبيان

بغرض تحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات وتفسيرها تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار رقم (22)، فبعد ترميز **SPSS (Statistical Package for the Social Sciences)**الاجتماعية البيانات و إدخالها تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي قد تكون مناسبة لأهداف الدراسة.

ثالثا: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

قبل أن نقوم بدراسة الإشكالية الموضوعة والفرضيات المقترحة لابد من اختبار صدق وثبات الأداة المتبعة أي الاستبيان.

اختبار صدق أداة الدراسة الهدف من وراء فحص صدق الاستبيان هو التحقق من أن فقراته تقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فإن الاستبيان يمثل بشكل جيد المجتمع. ويعني الصدق مدى صلاحية الاستبيان في قياس السلوك الذي صمم من

أجله أي أنه لا تقيس شيئا آخر بدلا منه. ولقد تم التحقق من صدق الاستبيان من خلال عرضها على أربعة أساتذة متخصصين للتحكيم*؛ منهم أستاذين يدرسان المقاولاتية، وأستاذ متخصص في المنهجية وأستاذة متخصصة في الإحصاء.[1]

المبحث الثاني :عرض وتحليل بيانات الدراسة

بهدف التعرف على مختلف الاتجاهات العامة لمختلف أبعاد الدراسة وتفسيرها، وجب التطرق إلى أفراد عينة الدراسة من حيث الخصائص الديمغرافية والوظيفة، لهذا يأتي المبحث الثاني من هذا الفصل لعرض وتحليل بيانات الدراسة وفقا للخصائص الديمغرافية والوظيفة للمبحوثين.

المطلب الأول :الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

الجداول التالية توضح توزيع عينة الدراسة بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية حسب البيانات الشخصية للطلبة:

جدول 19: توزيع الأفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	17	56,67%
أنثى	13	43,33%
	30	100%

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

يتبين من الجدول أن نسبة الذكور متقاربة مع نسبة الإناث في عينة الدراسة وتبلغ 56.67 وذلك ا رجع إلى تقارب نسب النجاح في السنوات المختلفة بين الذكور والإناث في قسم العلوم الاجتماعية وعلوم تسيير والاقتصاد بجامعة المدية

ثانيا: العمر:

جدول 20: توزيع الأفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
20-25 سنة	22	73,33%
25-30 سنة	8	26,67%
المجموع	30	100%

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

يتبين من الجدول أن الفئة العمرية بين 20 و25 سنة أكثر من الفئات الأخرى؛ حيث تبلغ نسبته 73.33% وهذا ا رجع إلى أن طلبة قسم علوم الاجتماعية وعلوم تسيير واقتصاد جامعة المدية أغلبهم تحصلوا على شهادة البكالوريا مباشرة دون إعادة، وأيضا كون النظام الجامعي المطبق هو نظام ل م د.

ثالثا :كلية:

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث لعلمي :الدليل التطبيقي للباحثين. دار وائل للنشر , الأردن 2008.ص151

جدول21: توزيع الفئات حسب الكلية

الكلية	التكرار	النسبة المئوية %
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	**16**	**53,33%**
كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير	**14**	**46,67%**
المجموع	**30**	**100%**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

يتبين من خلال الجدول أن قسم العلوم الاجتماعية أكثر فئة من قسم العلوم تسيير والاقتصاد ب نسبة 53.33%

رابعا مستوى الجامعي:

الجدول 22: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الجامعي

السنة الدراسية	التكرار	النسبة المئوية %
الثالثة ليسانس	**6**	**20%**
أولى ماستر	**15**	**50%**
ثانية ماستر	**9**	**30%**
المجموع	**30**	**100%**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

يتبين من الجدول أن طلبة السنة أولى ماستر أكثر؛ حيث تبلغ نسبتهم 50 % لأنهم الفئة الأكبر من حيث عدد الطلبة في قسم العلوم الاجتماعية وقسم تسيير واقتصاد حيث يبلغ 15 طالب من العدد الكلي.

المطلب الثاني: عرض وتفسر اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محور وأبعاد الدراسة

في هذا المطلب سيتم عرض النتائج المتواصل إليها إحصائها والمتعلقة بأبعاد استبيان الدراسة والتي ستساهم في معالجة إشكالية الدراسة للتحقق من الفرضيات التي تمت صياغتها، وذلك بالاعتماد على أدوات إحصائية.

1- عرض وتحليل اتجاهات الطلبة نحو أبعاد وفروع محور الدراسة حيث يتم عرض اتجاه الطالب علوم الاجتماعية وعلوم تسيير والاقتصاد جامعة المدية

الدور التعليم المقاولاتي وعلاقة الجامعة في غرس روح المقاولاتية عند الطالب الجامعي

جدول 23: -هل لتعليم المقاولاتي دور في نشر الثقافة المقاولاتية؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	**30**	**100%**
لا	**0**	**0%**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

نلاحظ من خلال الجدول أن للتعليم المقاولاتي دور فعال في نشر الثقافة المقاولاتية ودلك بنسبة 100%

جدول 23: -يساهم التعليم المقاولاتي الحالي في

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
المؤشر1:التوجيه إلى عالم المقاولاتية	**6**	**20%**
المؤشر 2:تنمية رغبة المبادرة في إنشاء مؤسسة	**19**	**63,33%**
المؤشر 3:تفعيل القدرة	**5**	**16,67%**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

يتبين من خلال الجدول أن التعليم المقاولاتي يساهم في تنمية رغبة في مبادرة من اجل إنشاء مؤسسة حسب المؤشر 2 بنسبة 63.33% على عكس ال مؤشر1 التوجيه نحو عالم المقاولاتية ومؤشر 3 تفعيل القدرة

جدول 24: -هل شجعت الجامعة على فكرة المبادرة والعمل الحر لطلابها؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	**13**	**43,33%**
لا	**6**	**20%**
لا أدري	**11**	**36,67%**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

نلاحظ من خلال الجدول أن للجامعة مساهمة في فكرة المبادرة والعمل الحر لطلابها ودلك عن طريق الإجابة بنعم بنسبة 43.33%

-جدول 25 : حسب رايك هل ساهمت الجامعة في اكتشاف المبدعين من طلابها؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	**13**	**43,33%**
لا	**17**	**56,67%**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

يتبين لنا من خلال الجدول انه ليس للجامعة إسهامات في اكتشاف المبدعين من طلابها ودلك ب نسبة 56.67%

-جدو 26 ; هل توجد ثقافة مقاولاتية عند زملائك ؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	10	33,33%
لا	7	23,33%
لا أدري	13	43,33%

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

نلاحظ من خلال الجدول أن هنالك ثقافة مقاولاتية في الطلاب بنسبة 33.33%

جدول 27: -هل ساهمت البرامج الدراسية في الجامعة في تعزيز الثقافة المقاولاتية لديك؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	13	43,33%
لا	17	56,67%

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

نلاحظ من خلال الجدول أن البرامج الدراسية في جامعة لم تقدم أي إسهام في تعزيز روح المقاولاتية عند طلاب جامعة المدية

جدول 28: -هل لعب التحكيم المقاولاتي الذي تقدمه دار المقاولاتية دورا في غرس الثقافة المقاولاتية لديك؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	16	53,33%
لا	14	46,67%

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

نلاحظ أن التحكيم المقاولاتي لدار المقاولاتية يلعب دور هام في نشر الثقافة المقاولاتية لدى الطالب بنسبة 53.33%

-جدول 29 : هل ساهمت الجامعة في نشر الثقافة المقاولاتية ؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	14	46,67%
لا	16	53,33%

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

نلاحظ من خلال الجدول أن جامعة المدية لم تساهم في نشر الثقافة المقاولاتية عند الطالب وفقا للإجابة بلا بنسبة 53.33%

جدول 30: -ماهي العراقيل التي تجعل إسهام الجامعة في نشر الثقافة المقاولاتية محدود؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
المؤشر 1: سيادة ثقافة الاعتماد على الدولة	10	33,33%
المؤشر 2: قدم الأساليب التعليمية المعتمدة	4	13,33%
المؤشر 3: ضعف التوعية والتحسيس	9	30,00%
المؤشر 4: غياب الرغبة وميل الطلبة نحو هذا التخصص	13	43,33%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

يتبين من خلال الجدول أن العراقيل التي تجعل من إسهام الجامعة في نشر الثقافة المقاولاتية محدود هي غياب الرغبة وميل الطلبة نحو هدا التخصص حسب ما هو متبين في المؤشر الرابع بنسبة 43.33%

البعد الثاني المقومات الشخصية والبيئية

جدول 31: المقاومات الشخصية والبيئية

رقم العبارة	التكرار والنسبة	موافق	محايد	غير موافق	نسبة الموافقة	الانحراف المعياري	درجة الموافقة الكلية
المقومات الشخصية							
1	**التكرار**	**24**	**3**	**3**	**80%**	**12,12**	**موافق**
	النسبة	80%	10%	10%			
2	**التكرار**	**29**	**1**	**0**	**96,67%**	**16,46**	**موافق**
	النسبة	96,67%	3,33%	0%			
3	**التكرار**	**30**	**0**	**0**	**100%**	**17,32**	**موافق**
	النسبة	100%	0%	0%			
4	**التكرار**	**25**	**2**	**3**	**83,33%**	**13,00**	**موافق**
	النسبة	83,33%	6,67%	10,00%			
5	**التكرار**	**23**	**4**	**3**	**76,67%**	**11,27**	**موافق**
	النسبة	76,67%	13,33%	10%			
المقومات البينية لروح المقاولاتية							
1	**التكرار**	**19**	**4**	**7**	**63,33%**	**7,94**	**موافق**
	النسبة	63,33%	13,33%	23,33%			
2	**التكرار**	**15**	**9**	**6**	**50%**	**4,58**	**موافقة متوسطة**
	النسبة	50%	30%	20%			
3	**التكرار**	**21**	**3**	**6**	**70%**	**9,64**	**موافق**
	النسبة	70%	10%	20%			
4	**التكرار**	**14**	**4**	**12**	**46,67%**	**5,29**	**موافقة دون الوسط**
	النسبة	46,67%	13,33%	40,00%			
5	**التكرار**	**11**	**13**	**6**	**36,67%**	**3,61**	**محايد**
	النسبة	36,67%	43,33%	20%			

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن درجة الموافقة للبعد الأول والثاني مرتفعة حيث نسبة الموافقة في البعد الأول تحصلت على اعلى نسبة 100% والانحراف المعياري 17.32 ونسبة البعد الثاني بنسبة 70% والانحراف المعياري 9.64 فبالتالي يمكن القول إن الطلبة يمتلكون مقومات شخصية وبيئية التي تدل على إمكانيتهم في إنشاء مؤسسات خاصة بيهم.

المطلب: الثالث اختبار صحة الفرضيات

بعد تقديم للإجراءات المنهجية الدراسة الميدانية، وصف العينة إحصائيا، وقياس استجابات الطلبة نحو محورها وأبعادها، تأتي مرحلة جد مهمة والمتمثلة في التحقق من مدى صدق الفرضيات المصاغة من عدمها، وهو ما سيتم القيام به في هذا المبحث من خلال التطرق أولا إلى اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة مرورا بالتذكير بهذه الفرضيات، وبعدها التحقق منها.

1-اختبار التوزيع الطبيعي بالنسبة للمتغيرات الشخصية للطالب

قبل استخدام الأساليب الإحصائية اللازمة للتحقق من صحة الفرضيات المصاغة لغرض التوصل إلى إجابة لإشكالية دراسة وتساؤلاتها، يجب التعرف أولا على طبيعة التوزيع الاحتمالي لتحديد اختبارات الإحصائية المناسبة. ولتحديد طبيعة توزيع البيانات في كل محور من محاور الدراسة يتم الاعتماد على ، إذا كانت الحالات يفوق عددها ال 50 -Kolmogorov Smirnov اختباركولموغروف-سمير نوف للحالات التي تقل عن العدد 50 ، وبالاعتماد على Shapiro-Wilk بالإضافة إلى اختبار شبيرو ويلك فإذا . =□مقارنة قيمة مستوى الدلالة المحسوبة في الجدول وقيمة مستوى الدلالة المعتمدة والمقدرة ب 0.05 كانت قيمة مستوى الدلالة في الفئتين أو كليهما أقل من 0.05 فان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وهنا يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية في اختبار الفرضيات، والعكس إذا كان مستوى الدلالة في كل الفئات أكثر من 0,05 فان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهنا يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية في اختبار الفرضيات.[1]

الجداول التالية يوضحوا نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الجنس، السن. الكلية، السنة الدراسة

جدول 32: توزيع الطبيعي لمتغير الجنس

Tests de normalité

الجنس	Kolmogorov-Smirnov[a]		Shapiro-Wilk	
	مستوى المعنوية sig	الدرجة الحرارية	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية
ذكر	0.286	17	0.616	17
أنثى	0.086	13	0.016	13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

نلاحظ من خلال الجدول الاتي تفوق الجنس الذكوري على الأنثوي بنسبة 0.286 لميل الدكر للعمل المقاولاتي ولاكن كلاهما أكبر من 0.05 فكلاهما يتبعا التوزيع الطبيعي

[1] الويكيبيديا

جدول 33: توزيع الطبيعي لمتغير السن:

Tests de normalité

السن	Kolmogorov-Smirnov		Shapiro-Wilk	
	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية
من 20-30	0,440	30	0,577	30

المصدر: من إعداد الطلبة من مخرجاتSpss

جدول 34: توزيع الطبيعي لمتغير الكلية

Tests de normalité

الكلية	Kolmogorov-Smirnov[a]		Shapiro-Wilk	
	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية
علوم الإنسانية والاجتماعية وعلوم الاقتصادية والتسيير	0,354	30	0,637	30

المصدر:من اعداد الطلبة من مخرجاتSpss

جدول35: توزيع الطبيعي لمتغير السنة الدراسية

Tests de normalité

السنة الدراسية	Kolmogorov-Smirnov[a]		Shapiro-Wilk	
	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية
ثالثة ليسانس، أولى ماستر. ثانية ماستر	0,256	30	0,807	30

المصدر:من اعداد الطلبة من مخرجاتSpss

نلاحظ من خلال الجداول التالية أن المتغيرات ا، والسن، والكلية، والسنة الدراسية، كلها تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة الدلالة لكل متغير أكبر من 0.05 بحيث متغير السن 0.57، الكلية 0.63 والسنة الدراسية 0.87 حسب اختبار Shapiro-Wilk فبالتالي كل المتغيرات تخضع وتتبع التوزيع الطبيعي.

المحور الأول دور التعليم المقاولاتي وعلاقة الجامعة بالثقافة المقاولاتية

جدول 36: توزيع الطبيعي للمحور الأول

Tests de normalité

دور التعليم المقاولاتي وعلاقة الجامعة بنشر الثقافة المقاولاتية	Kolmogorov-Smirnov[b]		Shapiro-Wilk	
	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية
2-يساهم التعليم المقاولاتي في –التوجه إلى عالم المقاولاتية – تنمية الرغبة – تفعيل القدرة	0,322	30	0,772	30
3-هل شجعت الجامعة على فكرة المبادرة والعمل الحر لطلابها؟	0,282	30	0,747	30
4- حسب رايك هل ساهمت الجامعة في اكتشاف المبدعين من طلابها ؟	0,372	30	0,632	30
5—هل توجد ثقافة مقاولاتية عند زملائك؟	0,279	30	0,759	30
6-هل البرامج الدراسية في الجامعة ساهمت في تعزيز روح المقاولاتية لديك؟	0,372	30	0,632	30
7-هل لعب التحكيم المقاولاتي الذي تقدمه دار المقاولاتية دور في نشر روح المقاولاتية لديك ؟	0,354	30	0,637	30
8- هل ساهمت الجامعة في نشر الثقافة المقاولاتية ؟	0,205	30	0,822	30
9- ماهي العراقيل التي تجعل إسهام الجامعة في نشر الثقافة المقاولاتية محدود؟	0,354	30	0,637	30

المصدر:من اعداد الطلبة من مخرجاتSpss

لاحظ من جدول التالي أن فرضية دور التعليم المقاولاتي وعلاقة الجامعة بالثقافة المقاولاتية فرضية تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن كل متغيرات الفرضية تحمل قيمة دلالات أكبر 0.05 بحث تحصلنا على أكبر قيمة في السؤال الثامن تقدر ب 0.82 وأصغر قيمة تحصلنا عليها في السؤال الرابع ب قيمة 0.63 وبالتالي كلتا القيمتين أكبر من 0.05 حسب اختبار التوزيع فبالتالي الفرضية تتبع التوزيع الطبيعي.

المحور الثاني المقومات الشخصية والبيئية للمقاولاتية

جدول :37التوزيع الطبيعي المقومات الشخصية

Tests de normalité

المقومات الشخصية	Kolmogorov-Smirnov[a]		Shapiro-Wilk	
	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية
1-تمتلك القدرة على تحمل المخاطر في عملك	0,400	30	0,624	30
2-تتحمل المسؤولية الكاملة عن العمل الخاص بك	0,539	30	0,180	30
3-تثق في نفسك وفي قدراتك	0,539	30	0,180	30
4-تشعر بالضيق عند ضياع الوقت	0,432	30	0,571	30
5-متفائل رغم العوائق المحيطة بك	0,394	30	0,664	30

المصدر:من اعداد الطلبة من مخرجاتSpss

نلاحظ من خلال الجدول أن متغير المقومات الشخصية يتبع التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة كل المتغيرات أكبر من 0.05 بحث أكبر قيمة تحصلنا عليها في التساؤل الخامس بقيمة 0.66 وأدنى قيمة هي في السؤال الثاني تقدر ب 0.18 وكلا القيمتين أكبر من 0.05 حسب اختبار توزيع الطبيعي.

جدول: 38 التوزيع الطبيعي المقومات البيئية

Tests de normalité

المقومات البيئية	Kolmogorov-Smirnov[a]		Shapiro-Wilk	
	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig	درجة الحرية
1-تشجعك عائلتك معنويا اذا أردت إنشاء مشروع خاص بك	0,332	30	0,766	30
2-هل تعرف أجهزة الدعم والمرافقة	0,256	30	0,807	30
3-تحفزك عائلتك حاليا اذا أردت إنشاء مشروع خاص بك	0,372	30	0,721	30
4-يوجد بعائلتك من يدير مشروع خاص به	0,256	30	0,787	30
5- تقام ملتقيات بالجامعة تحث الطلبة على إمكانية إنشاء مؤسسة	0,272	30	0,786	30

المصدر:من اعداد الطلبة من مخرجات Spss

نلاحظ من خلال الجدول أن متغير المقومات الشخصية يتبع التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة كل المتغيرات أكبر من 0.05 بحث أكبر قيمة تحصلنا عليها في التساؤل الخامس بقيمة 0,80ادنى قيمة هي في السؤال الثالث تقدر ب 0.72 وكلا القيمتين أكبر من 0.05 حسب اختبار توزيع الطبيعي.

المبحث الثالث: اختبار فروق الفرضيات الدراسة

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية

:في الرئيسية الفرضية تتمثل
:يمكن
(H1)الفرضية البديلة :*يمكن تطوير روح المقاولاتية ودعمها عن طريق التكوين الجامعي*
(H0) الفرضية الصفرية *لا تمكن تطوير روح المقاولاتية ودعمها عن طريق التكوين الجامعي *

ولاختبار هذه الفرضية سوف يتم الاستعانة باختبار ستودنت للعينة الأحادية كما تم توضيحه سابقا، والنتائج المتواصل إليها موضحة في الجدول التالي:

جدول 39: اختبار ستودنت للفرضية الرئيسية

	Valeur du test = 0			
	t	درجة الحرية	مستوى Sig. المعنوية	المتوسطات فرق
الفرضية الرئيسية	17,517	29	0,000	1,96667

المصدر:من اعداد الطلبة من مخرجات Spss

يتبن لنا من خلال الجدول أن درجة المعنوية 0,00 اقل من 0,05 بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البدلية «يمكن تطوير روح المقاولاتية ودعمها عن طريق التكوين الجامعي »

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الثانوية

*الفرضية الفرعية الأولى :

حيث تتمثل الفرضية الفرعية الأولى في:

H1- الفرضية البديلة : للتعليم المقاولاتي وجامعة وحتى دار المقاولاتية دور هام في نشر روح المقاولاتية عند الطالب الجامعي

H0- الفرضية الصفرية : ليس هنالك أي دور للتعليم المقاولاتي وجامعة ودار المقاولاتية في نشر الثقافة المقاولاتية عند الطالب الجامعي

ولاختبار هذه الفرضية سوف يتم الاستعانة باختبار ولككسن للعينة الأحادية كما تم توضيحه سابقا، والنتائج المتواصل إليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول 40: اختبار ولككسن للفرضية فرعية الأولى

الفرضية	نوع الاختبار المتبع	مستوى المعنويةsig
الفرضية الفرعية الأولى	ولككسن	0,00

المصدر:من اعداد الطلبة من مخرجات Spss

: يتبين لنا من الجدول أن قيمة مستوى المعنوية sig=0.00 اقل من 0,05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل * للتعليم المقاولاتي والجامعة ودار المقاولاتية دور في نشر روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي *

حيث تنقسم إلى ثلاثة أقسام

H1-يلعب التعليم المقاولاتي دور هام في نشر روح المقاولاتية

H0-لا يلعب التعليم المقاولاتي دور هام في نشر الثقافة المقاولاتية

H1-تساهم الجامعة في نشر الثقافة المقاولاتية

H0-لا تساهم الجامعة في نشر الثقافة المقاولاتية

H1- لدار المقاولاتية دور في نشر الثقافة المقاولاتية

H0- ليس لدار المقاولاتية أي دور في نشر الثقافة المقاولاتية

ولاختبار هذه الفرضيات سوف يتم الاستعانة باختبار ولككسن للعينة الأحادية كما تم توضيحه سابقا، والنتائج المتواصل إليها موضحة في الجدول التالي:

جدول 41: اختبار ولككسن لفرضيات الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية	نوع الاختبار المتبع	مستوى المعنويةsig
فرضية تعليم المقاولاتي	**ولككسن**	**0,00**
فرضية الجامعة	**ولككسن**	**0,00**
فرضية دار المقاولاتية	**ولككسن**	**0,00**

المصدر:من اعداد الطلبة من مخرجات Spss

يتبين لنا من خلال الجدول أن قيم مستوى المعنوية 0,00 اقل من 0,05 فمنه نرفض الفرض الصفري ونقبل الفروض البديلة * * للتعليم المقاولاتي والجامعة ودار المقاولاتية دور في نشر روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي*

*الفرضية الفرعية الثانية:

حيث تتمثل الفرضية الفرعية الثانية في

H1- الفرضية البديلة توجد مقومات شخصية وبيئية لدى الطالب الجامعي تطور من روح المقاولاتية لديه

H0- الفرضية الصفرية لا توجد مقومات شخصية وبيئية لدى الطالب الجامعي تطور من روح المقاولاتية لديه

ولاختبار هذه الفرضية سوف يتم الاستعانة باختبار ولككسن للعينة الأحادية كما تم توضيحه سابقا، والنتائج المتواصل إليها موضحة في الجدول التالي:

جدول 42: اختبار ولككسن للفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	نوع الاختبار المتبع	مستوى المعنويةsig
الفرضية الفرعية الثانية	**ولككسن**	**0,00**

المصدر:من اعداد الطلبة من مخرجات Spss

يتبين لنا من الجدول أن قيمة مستوى المعنوية sig=0.00 اقل من 0,05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل * توجد مقومات شخصية وبيئية لدى الطالب الجامعي تطور من روح المقاولاتية لديه*

وتنقسم هده الفرضية إلى:

H1- يتمتع الطلبة الجامعين بمقومات شخصية تطور من روح المقاولاتية لديهم

H0-لا يتمتع الطلبة الجامعين بمقومات شخصية تطور من روح المقاولاتية لديهم

H1- يتمتع الطلبة الجامعين بمقومات بيئية تطور من روح المقاولاتية لديهم

H0-لا يتمتع يتمتع الطلبة الجامعين بمقومات بيئية تطور من روح المقاولاتية لديهم

ولاختبار هذه الفرضيات سوف يتم الاستعانة باختبار ولككسن للعينة الأحادية كما تم توضيحه سابقا،

والنتائج المتواصل إليها موضحة في الجدول التالي:

جدول43: اختبار ولككسن لفرضيات الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	نوع الاختبار المتبع	مستوى المعنويةsig
مقومات شخصية	ولككسن	0,00
مقومات بيئية	ولككسن	0,00

Spssالمصدر:من اعداد الطلبة من مخرجات

يتبين لنا من خلال الجدول أن قيم مستوى المعنوية 0,00 اقل من 0,05 فمنه نرفض الفرض الصفري ونقبل الفروض البديلة * توجد مقومات شخصية وبيئية لدى الطالب الجامعي تطور من روح المقاولاتية لديه*

المطلب الثالث: اختبار المجموعة الثانية من الفرضيات

تتعلق المجموعة الثانية من الفرضيات بمعرفة مدى تأثير المتغيرات الديموغرافية والوظيفة على استجابات الطلبة نحو محور الدراسة، لذلك سيتم تحليل مدى وجود اختلافات جوهرية أو فروق معنوية بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي يوفرها برنامج SPSS، وفقا لنتائج اختبا ا رت التوزيع الطبعي التي تم القيام بها آنفا

أولا: اختبار فرضية الفروق لمتغير الجنس تتمثل الفرضية في:

H1-توجد فروقات دات دلالات إحصائية عند مستوى المعنوية لتطوير ونشر روح المقاولاتية عند الطلبة في متغير الجنس

H0-لا توجد توجد فروقات دات دلالات إحصائية عند مستوى المعنوية لتطوير ونشر روح المقاولاتية عند الطلبة في متغير الجنس

ولاختبار هذه الفرضية **سوف** يتم الاستعانة باختبار ستودنت للعينة الأحادية كما تم توضيحه سابقا، والنتائج المتواصل اليها في الجدول التالي

جدول 44 اختبار ستودنت لمتغير الجنس

::	Valeur du test = 0			
	t	درجة الحرارية	Sig. (مستوى (المعنوية	فروق المتوسطات
الجنس	15,577	29	0,000	1,43333

المصدر:من اعداد الطلبة من مخرجات Spss

يتبين لنا أن مستوى المعنوية 0,00 اقل من 0,05 فمنه نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل توجد فروقات دات دلالات إحصائية عند مستوى المعنوية لتطوير ونشر روح المقاولاتية عند الطلبة في متغير الجنس

*ثانيا اختبار فرضية السن

فرضيات السن:

H1 -توجد فروقات دات دلالات إحصائية عند مستوى المعنوية لتطوير ونشر روح المقاولاتية عند الطلبة في متغير السن

H0-لا توجد فروقات دات دلالات إحصائية عند مستوى المعنوية لتطوير ونشر روح المقاولاتية عند الطلبة في متغير السن

ولاختبار هذه الفرضية سوف يتم الاستعانة باختبار كروسكال وليزلأكثر من عينتين مستقلتين كما تم توضيحه سابقا، والنتائج المتواصل إليها موضحة في الجدول التالي:

جدول 45: اختبار كروسكال لمتغير السن

	نشر وتطوير روح المقاولاتية Kruskal Wallis Test
مستوى معنوية العمر sig	0,032

المصدر:من اعداد الطلبة من مخرجات Spss

يتبين لنا أن مستوى المعنوية ا0,032قل من 0,05 فمنه نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل توجد فروقات دات دلالات إحصائية عند مستوى المعنوية لتطوير ونشر روح المقاولاتية عند الطلبة في متغير العمر

*اختبار فرضية الكلية

فرضيات الكلية

- توجد فروقات دات دلالات إحصائية عند مستوى المعنوية لتطوير ونشر روح المقاولاتية عند الطلبة في متغير الكلية H1

- لا توجد فروقات دات دلالات إحصائية عند مستوى المعنوية لتطوير ونشر روح المقاولاتية عند الطلبة في متغير الكلية H0

ولاختبار هذه الفرضية سوف يتم الاستعانة باختبار ستودنت للعينة الأحادية كما تم توضيحه سابقا، والنتائج المتواصل اليها في الجدول التالي

جدول 46اختبار ستودنت لمتغير الكلية

	Valeur du test = 0			
	t	درجة الحرارية	مستوى Sig. المعنوية	فروق المتوسطات
الكلية	15,832	29	0,000	1,46667

المصدر:من اعداد الطلبة من مخرجات Spss

يتبين لنا أن مستوى المعنوية 0,00 اقل من 0,05 فمنه نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل توجد فروقات دات دلالات إحصائية عند مستوى المعنوية لتطوير ونشر روح المقاولاتية عند الطلبة في متغير الكلية

*رابعا فرضية مستوى الدراسي

فرضيات المستوى الدراسي:

H1 -توجد فروقات دات دلالات إحصائية عند مستوى المعنوية لتطوير ونشر روح المقاولاتية عند الطلبة في متغير المستوى الدراسي

H2 - توجد فروقات دات دلالات إحصائية عند مستوى المعنوية لتطوير ونشر روح المقاولاتية عند الطلبة في متغير المستوى الدراسي

ولاختبار هذه الفرضية سوف يتم الاستعانة باختبار ستودنت للعينة الأحادية كما تم توضيحه سابقا، والنتائج المتواصل اليها في الجدول التالي

جدول :47 اختبار ستودنت لمتغير مستوى الدراسي

	Valeur du test = 0			
	t	**درجة الحرارية**	**Sig. (مستوى المعنوية**	**فروق المتوسطات**
المستوى الدراسي	**15,503**	**29**	**,000**	**2,03333**

المصدر:من اعداد الطلبة من مخرجات Spss

يتبين لنا أن مستوى المعنوية 0,00 اقل من 0,05 فمنه نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل توجد فروقات دات دلالات إحصائية عند مستوى المعنوية لتطوير ونشر روح المقاولاتية عند الطلبة في متغير المستوى الدراسي

خلاصة الفصل الثالث

لقد تم عرض الدراسة الميدانية من خلال تحليل أسئلة الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة لمجموع طلبة قسم العلوم الاجتماعية وقسم تسيير و الاقتصاد من أجل جمع الآراء والبيانات الخاصة بالدراسة والتي تمت الإصدار (22)؛ حيث انطلقنا بإثبات صدق أداة الدراسة ثم spss معالجتها إحصائيا عن طريق استخدام برامج المتوسطات الحسابية التي قمنا بتحليلها فوجدنا درجات الموافقة في المحور ككل مرتفعة وذلك ا رجع إلى ارتفاع درجة موافقة على أهمية ودور التعليم المقاولاتي والجامعة وكدلك المقومات الشخصية للطلبة لكنها متوسطة في المقومات البيئية المحيطة بالطالب، وهذه الأخيرة راجعة إلى أن كل من التكوين الجامعي والدولة و السرة ، وبعد هذا قمنا باختبار الفرضيات التي أكدت لنا ما وجدناه في المتوسطات؛ حيث توصلنا إلى أن كل الفرضيات التي وضعناها محققة وبدرجات متفاوتة، وسيتم توضيح أهم النتائج في خاتمة الدراسة مع تقديم بعض الاقتراحات، وبعض آفاق لدراسات مستقبلية والتي بمكنها إثرائها موضوع الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي لولاية المدية

الخاتمة

الخاتمة

تعد المقاولاتية مجالا كاملا يعتبر فيه المقاول والفرصة هما الأساس، فإنشاء المؤسسة كظاهرة تستوجب نشر روح المقاولاتية وتعليم مقاولاتي وكدلك شخصا مثقفا يتصف بسمات تميزه عن غيره ووسطا مميز ابتداء من الوسط الأسري للفرد كي يصبح مقاولا مرورا بالقيم الدينية الراسخة فيه، كما نرى أن للدولة دوا ر مهما من خلال سن القوانين الفعالة والمشجعة، وكذا أجهزة الدعم والم ا رفقة لتوفير الموارد الضرورية للأشخاص المعنيين خاصة الناجحين منهم.

إضافة إلى الدور الفعال للجامعات التي تشجع في تكوين وتطوير قدرات وقيم الطالب المقاولاتية، كما تقدم نماذج ناجحة في هذا الميدان، وأن الفشل ليس عبأ وإنما طريقا للنجاح، كما يأتي دور الإعلام؛ من خلال تقديم النماذج الناجحة محليا ووطنيا وعالميا، وكذا تثقيف فئات المجتمع سواء الأسر أو حتى الطلبة الجامعيين، أخيرا دور حاضنات الأعمال في الجامعات؛ من خلال التوجيه، التشجيع، والاعتناء ببعض الطلبة المبتكرين.

من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج التالية

*أن التعليم المقاولاتي له دور هام في نشر الثقافة وبث روح المقاولاتية في الطالب الجامعي

*تساهم الجامعة في نشر الثقافة المقاولاتية عن طريق المنتديات والملتقيات واكتشاف المبدعين من طلبتها

*كما لدار المقاولاتية دور فعال في بث روح المقاولاتية في الطالب بتحكيم الذي تقمه

* أن الطلبة يمتلكون المقومات التي تطور الروح المقاولاتية فيهم؛

*أن الطلبة بصفة عامة يملكون طبيعة الشخصية المقاولاتية التي تدل على وجود إرادة للطلبة على إنشاء مشاريع خاصة بهم؛

*أن الطلبة يمتلكون المقومات بيئية محيطة بيهم التي تساعدهم تطور الروح المقاولاتية فيهم مثل الأسرة والدين والدولة

وانطلاقا من النتائج سالفة الذكر يمكن تقديم جملة من الاقتراحات من أجل التصحيح والتصويب وكذا الدعم للوصول إلى تطوير الروح المقاولاتية لدى طالب جامعة المدية

*جعل المقاولاتية كتخصص ولاس كمادة تدرس في بعض التخصصات

*التعلم من التجارب المقاولاتية في الجامعة للدول الناجحة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية مع مراعاة اختلافها مع البيئية الجزائرية

*تكثيف الملتقيات والندوات في جانب المقاولاتية مع دعوة مقاولين ناجحين لتشجيع الطلبة على إنشاء المشاريع، ويمتحن عليه الطالب مثله مثل المقرر الد ا رسي؛

*ضرورة توفر حاضنات الأعمال بالجامعة لمساعدة الطالب على الاستمرار

قائمة المراجع

الكتب:

1- اوسير منور، رشيد بوعافية، أسس منهجية البحث العلمي في العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الطبعة الأولى، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2010

2- الصيرفي محمد عبد الفتاح، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، الأردن،2008.

3- عبيدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر، عمان، 1999

4- مجدي عرض مبارك التربية الريادية والتعليم الريادي، مدخل نفسي سلوكي عالم الكتب الحديث، الأردن ,2011,

ثانيا الرسائل والأطروحات الجامعية

1-بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، رسالة دكتوره، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر 2015،

2- الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوره جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الج ا زئر، 2010.

3- زاعب رباب، كشروده إيمان، استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز روح المقاولاتية جامعة الجزائر، وجامعة أم البواقي ,2017.

4- بن شهرة محجوبة، مقومات تطوير روح المقاولاتية لدى طلبة المسيلة دراسة ميدانية على عينة قسم التسيير، مدكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ' المسيلة ,2017/2016.

5- ذباح نبيلة، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وأفاقها 2009/2000 , مدكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وتسيير، جامعة الجزائر 2012/2011

ثالثا: المجلات

1- قواسمي رشيدة. التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي، مجلة منتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية مجلد 4 لل عدد2 2020
2- د هاملي عبد القادر د. حوحو مصطفى، محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي ,مجلة اقتصاديات المال والأعمال ال عدد8 ,2019
3- خيرة عمورة، والحاج بالهواري، نحو المقاربة الاجتماعية لظاهرة المقاولاتية، مجلدة سلسلة الأنوار، جامعة وهران، العدد 11 ,28 فيفري
4- مسكينة بفومة، رابح حمدي باشا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، **les cahiers du CREAD.**ال عدد76, الجزائر ,2006,
5- احمد مصنوعة، عبد الله قويدر الواحد، محمد متناوي' استراتيجيات التعليم المقاولاتي ودورها في تعزيز المقاولاتية النسائية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة المجلد 1و ال عدد1 ,تاريخ النشر 2019/11/15
6- حبيبة أبو حفص، التعليم المقاولاتي ...طريق لنشر الفكر المقاولاتي. جامعة ابن زهر أغادير المغرب، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2. ال عدد4 ,2019,ص11

7- الحدي نجويه، المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 4 بدون سنة

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات

1- مجدوب بحوصي، عمار عريس خير الدين بزرب، دور الجامعة الجزائرية في تعزيز روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي، جامعة طاهري محمد بشار الجزائر 2018

2- لفقير حمزة، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مقاولي ولاية برج بوعريج جامعة احمد بوقرة، بومرداس ,2017/2016,

3- محاضرة الإلكترونية في مقياس المقاولاتية

4- مليكة لخضر منصور الآيات دعم ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفعيل روح المقاولاتية في الجزائر الخميس 3 مارس 2021

5- زاعب رباب، كشروده إيمان، استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز روح المقاولاتية جامعة الجزائر، وجامعة أم البواقي ,2017

6- فتيحة وحروب، سعاد قورين، التعليم المقاولاتي الجامعي كألية لدعم المقاولاتية، عرض تجارب بعض الجامعات العربية والجزائرية جامعة فرحات عباس، سطيف 2012

7- بريبش السعيد، بالغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف،17-18 أفريل 2006

8- ايمن عادل عيد. التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي، المؤشر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، جامعة القصيم، سبتمبر 2014

رابعا :الوثائق الرسمية

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003
2. الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 44، الصادرة بتاريخ 07 جويلية 1994
3. الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 54، الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2003
4. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 55 ،الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001
5. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، الصادر في 25 جانفي2004

خامسا: الإنترنت

الويكيبيديا

سادسا :مراجع باللغة الأجنبية

Dollig, M.J. Entrepreneurs hip, Stratégies and resourees, irwin : Illinois press,USA .1995

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الاستبيان

زميلتي المحترمة زميلي المحترم

يسرنا أن نضع بين أيديكم هده الاستمارة التي صممت لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها استكمال لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل بعنوان < روح المقاولاتية عند الطالب الجامعي >

تهدف هده الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الجامعة والتعليم المقاولاتي في نشر الروح المقاولاتية عند الطالب ونظرا لأهمية رأيكم نأمل منكم التكرم بالإجابة عن أسئلة الاستمارة.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الطالبيتين: فاطمة الزهراء بوخليفة، زهرة سياح

إشراف الأستاذ: عباس الهواري

المحور الأول: البيانات الأساسية

1-الجنس ☐ دكر ☐ أنثى

2-السن ☐ 25-20 ☐ 30-25 ☐ 35-30

3-الكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير

4-القسم .....

5-السنة الدراسة ☐ الثالثة ليسانس ☐ أولى ماستر ☐ ثانية ماستر

المحور الثاني: دور التعليم المقاولاتي وعلاقة الجامعة بنشر الثقافة المقاولاتية

1-هل لتعليم المقاولاتي دور في نشر الثقافة المقاولاتية؟

☐ نعم ☐ لا

2-يساهم التعليم المقاولاتي الحالي في:

☐ التوجيه إلى عالم المقاولاتية ☐ تنمية الرغبة في المبادرة من اجل إنشاء مؤسسة

☐ تفعيل القدرة

3-هل شجعت الجامعة على فكرة المبادرة والعمل الحر لطلابها؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا ادري

إذا كانت إجابتك(لا)فلما يعود دلك؟

.....

.....

4- حسب رأيك هل ساهمت الجامعة في اكتشاف المبدعين من طلابها؟

☐ نعم ☐ لا

5-هل توجد ثقافة مقاولاتية عند زملائك؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا ادري

إذا كانت إجابتك ب (نعم) هل تأثرت بها؟ ☐ نعم ☐ لا

هل رايتا نها مسالة إيجابية أم مضيعة للوقت؟ ☐ نعم ☐ لا

6- هل ساهمت البرامج الدراسية في الجامعة على تعزيز روح المقاولاتية لديك؟

نعم ☐ لا ☐

7- هل يلعب التحكيم المقاولاتي الذي تقدمه دار المقاولاتية دورا في غرس روح المقاولاتية لديك؟

نعم ☐ لا ☐

8- هل ساهمت الجامعة في نشر الثقافة المقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐

9- ماهي العراقيل التي تجعل إسهام الجامعة في نشر الثقافة المقاولاتية محدود؟

سيادة ثقافة الاعتماد على الدولة ☐ قدم الأساليب التعليمية المعتمدة ☐

ضعف التوعية والتحسيس ☐ غياب الرغبة وميل الكلبة نحو هدا التخصص ☐

أخرى.....

.....

المحور الثاني: أنت الطالب (ة) الذي ....

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1- المقومات الشخصية				
1	تمتلك القدرة على تحمل المخاطر في عملك			
2	تتحمل المسؤولية الكاملة عن العمل الخاص بك			
3	تثق في نفسك وفي قدراتك			
4	تشعر بالضيق عند ضياع الوقت			
5	متفائل رغم العوائق المحيطة بك			
2- المقومات البيئية				
1	تشجعك عائلتك معنويا اذا أردت إنشاء مشروع خاص بك			
2	هل تعرف أجهزة الدعم **ansej.angam.cnacf.fgar**			
3	تحفزك عائلتك حاليا اذا أردت إنشاء مشروع خاص بك			
4	يوجد بعائلتك من يدير مشروع خاص به			
5	تقام ملتقيات بالجامعة تحث الطلبة على إمكانية إنشاء مؤسسة			

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية والروح المقاولاتية والتعليم المقاولاتي التي من شأنها نشر وتطوير روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي لتوجيه سلوكه نحو إنشاء المشاريع الصغيرة عند التخرج.

حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يخدم الجانب النظري للدراسة ، وعلى دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، كما تم اختبار عينة من طلبة قسم علوم الإنسانية والاجتماعية وعلوم التسيير والاقتصاد بجامعة المدية ، مكونة من 30 طالب، وتم تحليل الاستبيان إحصائيا بالاعتماد على برنامج **SPSS**كانت أهم النتائج المتوصل إليها أنه يمكن تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة قسم علوم الإنسانية والاجتماعية وعلوم التسيير والاقتصاد بجامعة المدية بالاعتماد على دعم التعليم المقاولاتي وتخصص المقاولاتية في الجامع مع مقومات شخصية وأخرى بيئية محيطة بالطالب، وهذا يستدعي ضرورة دعم الحاضنات والجامعات و المقومات سواء الشخصية المتعلقة بالطالب أو تلك البيئية المحيطة به.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، الروح المقاولاتية، التعليم المقاولاتي.

Abstract

The study aims to identify the most important concepts related to entrepreneurship, entrepreneurship and entrepreneurial education that will develop and spread the entrepreneurial spirit of the university student and to direct his behavior towards establishing small projects upon graduation. Where it was relied on the descriptive analytical approach that serves the theoretical side of the study, and on the case study in the practical side, and a sample of 30 students was selected from the students of the Department of Humanities and Social Sciences, Management Sciences and Economics at the University of Medea, consisting of 30 students, and the questionnaire was statistically analyzed by relying on the SPSS program. The most important continuing results are that it is possible to develop the entrepreneurial spirit among students of the Department of Humanities and Social Sciences and the Department of Economic and Commercial Sciences and management through entrepreneurial education and its programs and the personal and other environmental components surrounding the student, and this calls for the need for modification and support in the entrepreneurship specialization and higher education for entrepreneurial education and in various components, whether personal related to the student or the surrounding environment.

Keywords: entrepreneurship, entrepreneurial spirit, entrepreneurial education.